وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

الازمة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي
تحليل المقريزي أنموذجاً

رسالة مقدمة
إلى مجلس كلية الادارة والأقتصاد ـ جامعة القادسية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الأقتصادية

تقدمت بها

الطالبة

زينة نعمة سويهي

بإشراف
الأستاذ الدكتور ـ موسى خلف عواد

1438

2017

بسم الله الرحمن الرحيم

((يوسف ايها الصديق افتنا في سبع بقراتٍ سمانٍ يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأُخر يابسات لعلي ارجع الى الناس لعلهم يعلمون * قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله الا قليلاً مما تأكلون * ثم يأتي بعد ذلك سبع شداد يأكل ما قدمتم لهن الا قليلاً تحصنون* ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون))

صدق الله العلي العظيم

[يوسف 46-49]

الاهـــــداء

الهي لا يطيب الليل الا بشكرك .. ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.. اذا كان الاهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء فالإهداء ..

الـــــــــــــى ...

من بلغ الرسالة وادى الامانة .. ونصح الامة .. الى نبي الرحمة ونور العالمين .. الى معلم البشرية نبينا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم).

الـــــــــــــى ...

الشمعة التي انطفأت قبل الاوان فزرعت في جذور روحي حزناً سرمدياً لا تمحوه الايام هذا غرس يديك يثمر رطباً جنياً كان حلماً ... نسجته بالبصر وسقيته بالإرادة . حتى اصبح حقيقة تزهو بها العيون .. اليك يا والدي اهدي ثمرة جهدي .

الـــــــــــــى ...

من نذرت عمرها في اداء رسالة صنعتها من اوراق الصبر وطرزتها في ظلام الدهر .. على سراج الامل .. بلا فتور او كلل .. اليك يا أمي اهدي هذه الرسالة .

الـــــــــــــى ...

اروع من جسد الحب بكل معانيه .. فكان السند والعطاء .. قدم لي الكثير في صور من صبر.. وأمل .. ومحبة .. لن اقول شكراً .. بل ساعيش الشكر معك دائماً .. زوجي العزيز .

الـــــــــــــى ...

قرة عيني ونبض قلبي وثمرة حياتي .. ابنتي رواسي .

الـــــــــــــى ...

من ساندوني ووقفوا معي ولم يبلخوا عليَّ بعطفهم وحنانهم وتحملوا كل الاعباء والتعب لأجلي ..اهلي الذين احبهم في الله الى امي التي لم تلدني .. العلوية والى ابي الروحي .. سيد حيدر .. اهدي لكم جهدي هذا .

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء وخير خلق الله وعلى آله وصحبه اجمعين .

بعد توفيق من الله سبحانه وتعالى لإتمام هذه الرسالة فان الواجب يحتم علي ان اقدم شكري وفائق تقديري وعرفاناً بالجميل الى استاذي الدكتور موسى خلف عواد بقبوله الاشراف على هذه الرسالة ولما قدمه من التوجيهات والملاحظات القيمة التي يسرت علي مهمتي ، فجزاه الله خيراً .

كما واقدم كل الشكر والتقدير الى عمادة كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية ووحدة الدراسات العليا لحرصهم ومتابعتهم المستمرة لطلبة الدراسات العليا .

كما واقدم شكري وامتناني الى اساتذتي الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم طيلة فترة الدراسة .

ولابد ان اقدم شكر خاص لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة الرسالة وتحملهم عناء مراجعتها واغنائها بملاحظاتهم القيمة لكي تخرج بأفضل صورة ممكنة .

كما وأتقدم بالشكر الجزيل الى موظفي مكتبة كلية الادارة والاقتصاد والمكتبة المركزية .

كما وأتوجه بخالص محبتي الى زملائي الذين لا تكفي كل كلمات الشكر والمحبة عن وصف خلقهم وعلى المساندة الكبيرة التي قدموها لي طيلة مدة دراستي فجزاهم الله .

ولا يسعني إلا أن اختم شكري الى كل من ساندني ومد لي العون واخص بالذكر اسرتي واخوتي لما وفروه من اجواء ساعدت في انجاز هذه الرسالة فجزاهم الله خير الجزاء .

إقرار المشرف

أشهد بأن اعداد الرسالة الموسومة بـ (الأزمة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي تحليل المقريزي إنموذجاً) والمقدمة من قبل الطالبة (زينة نعمة سويهي)، قد جرت تحت إشرافي في قسم الاقتصاد ـ كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، ومن اجله وقعت أدناه .

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة (الازمة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي تحليل المقريزي أنموذجا) قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها ، وبذلك أصبحت بأسلوب علمي سليم من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت .

اقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أنّنا أطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ (الازمة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي تحليل المقريزي إنموذجاً) التي قدمتها الطالبة (زينة نعمة سويهي) وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وقد ناقشنا الطالبة بمحتوياتها وفيما له علاقة بها وقد وجدنا أنّها مستوفية لمتطلبات الشهادة وعليه نوصي بقبول الرسالة بتقدير (جيد جداً) .

الاستاذ الدكتور

عبد العظيم عبد الواحد الشكري

عضواً

/ / ٢٠١٧

الاستاذ الدكتور

سعاد قاسم هاشم

عضواً

/ / ٢٠١٧

الاستاذ الدكتور

موسى خلف عواد

عضواً ومشرفاً

١٨/ ٨/ ٢٠١٧

الاستاذ الدكتور

عبد علي المعموري

رئيساً

١٨/ ٨/ ٢٠١٧

مصادقة الكلية

صدقت في مجلس كلية الادارة والاقتصاد /جامعة

الاستاذ الدكتور

مجيد عبد الحسين هاتف

العميد

/ / ٢٠١٧

المستخلص

يعد موضوع رسالتنا الموسومة (الازمة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي تحليل المقريزي انموذجا)هو احد البحوث التي تناولت الازمة الاقتصادية اذ يهدف الى مراجعة المواقف الفكرية للمدارس

التي حاولت ان تقدم العلاج المناسب للخروج من الازمات الاقتصادية ابتداءاً من اول ظهور للازمات الاقتصادية وانتهاءاً بأزمة 2008 ،مع مقارنة ما بين المدارس الفكرية الاقتصادية والفكر الاقتصادي الاسلامي المتمثل في هذا البحث بالتحليل المقريزي للازمة الاقتصادية .

هذا وقد تضمنت هذه الرسالة على مقدمة وثلاثة فصول، حيث تضمن الفصل الاول المحتوى النظري للازمة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الوضعي وتمثل ذلك في مبحثين ،المبحث الاول هو تحليل الازمة في الفكر الرأسمالي وقد شمل على نظرية التوازن العام عند الكلاسيك ، ونظرية التوازن اطروحة المدرسة الحدية التي تمثلت بنظرية walras في التوازن ، بالإضافة الى نظرية فليبس في التوازن ويختم بنظرية تحليل التوازن العام والحل الكنزي ،اما المبحث الثاني فيتضمن على تحليل الازمة الاقتصادية في الفكر الماركسي اذ شمل على ثلاث نظريات وهي نظرية القيمة وفائض القيمة ونظرية التركيب العضوي لراس المال بالإضافة الى نظرية اتجاه الربح نحو الانخفاض . اما الفصل الثاني النظرية الاقتصادية للتوسع الرأسمالي وقد قسم على مبحثين المبحث الاول الازمة الاقتصادية . التنوع والدلالات الذي شمل على تعريف للازمة الاقتصادية ومراحل حدوث الازمة وخصائصها بالإضافة الى انواع الازمات واسباب حدوثها اما المبحث الثاني الازمة الاقتصادية للرأسمالية . سياق التاريخ والنتائج والذي تضمن شرح لعدد من الازمات التي حدثت عبر التاريخ واسبابها وطرق معالجتها ابتداءا بأزمة الكساد العظيم عام 1929 وازمة اكتوبر عام 1987 ،ازمة المكسيك عام 1994 ،وازمة النمور الاسيوية عام 1997، واخيرا الازمة المالية العالمية عام 2008، اما الفصل الثالث فقد ركز على الازمة الاقتصادية في الفكر الاسلامي وقد تضمن مبحثين ايضا المبحث الاول الازمة الاقتصادية في الفكر الاسلامي والذي ينقسم الى قسمين الاول هو النظرية الاقتصادية في الفكر الاسلامي وشملت على نظرية التوزيع ونظرية الانتاج والتبادل والقيمة في الفكر الاقتصادي الاسلامي اما القسم الثاني فتمثل بالأزمة الاقتصادية في الفكر الاسلامي والذي احتوى على المشكلة الاقتصادية في الفكر الاسلامي وتعريف الازمة في الفكر الاسلامي مع ذكر لبعض الازمات الاسلامية اما المبحث الثاني تحليل المقريزي للازمة الاقتصادية وقد احتوى على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، والمقريزي حياته . آرائه . نتاجه الفكري بالإضافة الى تحليل الازمة عند المقريزي .

فهرست المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر	ت
المستخلص	ج
فهرست المحتويات	ح-هـ
الجداول	و
الاشكال	ي
المقدمة	3-1
اولا: اهمية البحث ثانياً : هدف البحث ثالثاً: مشكلة البحث رابعاً: فرضية البحث خامساً : منهج البحث سادساً: هيكل البحث	2-1 2 3 3 3 3
الفصل الاول: المحتوى النظري للازمة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي .	48-4
المبحث الاول : تحليل الازمة في الفكر الرأسمالي .	38-4
المطلب الاول : نظرية التوازن العام في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي .	18-4
المطلب الثاني : نظرية التوازن العام عند Walras .	24-18
المطلب الثالث : نظرية فيلبس في التوازن .	30-24
المطلب الرابع : تحليل التوازن العام والحل الكنزي .	38-31
المبحث الثاني : تحليل الازمة في الفكر الماركسي	48-39
تمهيد	41-39
المطلب الاول : نظرية القيمة وفائض القيمة .	44-41
المطلب الثاني : نظرية التركيب العضوي لرأس المال .	46-44
المطلب الثالث : نظرية اتجاه الربح نحو الانخفاض .	48-46
الفصل الثاني : النظرية الاقتصادية للتوسع الرأسمالي والازمة الاقتصادية .	79-49
المبحث الاول : الازمة الاقتصادية – التنوع والدلالات .	57-49
المطلب الاول : مفهوم الازمة .	51-49
المطلب الثاني : مراحل وخصائص الازمة .	52-51
المطلب الثالث : انواع الازمة المالية .	55-52
المطلب الرابع : اسباب الازمة المالية .	47-55
المبحث الثاني : الازمة الاقتصادية الرأسمالية – سياق التأريخ والنتائج .	79-58
تمهيد	59-58

المطلب الاول : الازمات المعاصرة . 1-ازمة الكساد العظيم 1929 م . 2-ازمة اكتوبر 1987م . 3-ازمة المكسيك 1994 م . 4-ازمة النمور الاسيوية 1997م 5-الازمة الاقتصادية العالمية 2008م .	79-59 62-59 64-62 66-64 69-66 79-69
الفصل الثالث : الازمة الاقتصادية في الفكر الاسلامي .	123-80
المبحث الاول : مصادر الازمة في الفكر الاقتصادي الاسلامي . اولاً : النظرية الاقتصادية في الفكر الاسلامي .	123-80 106-80
المطلب الاول : الفكر الاقتصادي في الاسلام .	82-80
المطلب الثاني : النظام الاقتصادي في الاسلام .	84-83
المطلب الثالث : الهيكل العام للاقتصاد الاسلامي .	85-84
المطلب الرابع : النظرية الاقتصادية في الاسلام . 1-التوزيع في الاقتصاد الاسلامي. 2-الانتاج في الاقتصاد الاسلامي. 3-التبادل في لاقتصاد الاسلامي . 4-القيمة في الاقتصاد الاسلامي .	101-85 91-85 96-91 100-96 101-100
ثانياً : الازمة الاقتصادية في الفكر الاسلامي وتحليل المقريزي.	112-101
المطلب الاول : المشكلة الاقتصادية .	107-101
المطلب الثاني : علاج المشكلة الاقتصادية في الفكر الاسلامي .	108-107
المطلب الثالث : الازمة الاقتصادية في الفكر الاسلامي .	112-109
المبحث الثاني : تحليل المقريزي للازمة الاقتصادية .	123-113
المطلب الاول : الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر .	116-113
المطلب الثاني : المقريزي – حياته- آرائه – نتاجه الفكري .	118-116
المطلب الثالث : تحليل الازمة الاقتصادية عند المقريزي	123-118
الاستنتاجات	125-124
التوصيات	125
المصادر	133-126
الملخص باللغة الانكليزية	

فهرست الجداول

الرقم	اسم الجدول	رقم الصفحة
1	**نسبة القروض قصيرة الاجل الى الاحتياطيات الرسمية في الدول الاسيوية للمدة (1995-1996)**	69
2	**تخفيض اسعار الفائدة لبعض الدول من (1 سبتمبر الى 4 ديسمبر 2008)**	77
3	**التدابير المعتمدة وخطط الانقاذ الوطنية لاحتواء الازمة لبعض الدول**	79-78
4	**آثار الازمة الاقتصادية على الفئات الاجتماعية المختلفة**	121

فهرست الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	منحنى فليبس	24
2	**السياسة الاقتصادية اللازمة لتحقيق انخفاض في معدل البطالة ومعدل التضخم**	26
3	**منحنى فيليبس في الاجل الطويل**	29

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي العديد من الازمات الاقتصادية التي تلت ازمة الكساد الكبير والتي اختلفت في شدتها من أزمة الى أخرى ألا أن الازمة المالية العالمية 2008 والتي عرفت بأزمة الرهن العقاري كانت الاعظم والتي اصابت عصب الاقتصاد العالمي وأظهرت عجز النظام الرأسمالي وعيوبه التي ما لبثت ان انفجرت فقاعاتها الواحدة تلو الاخرى والتي انتشرت من دولة الى اخرى بفعل استحداث ادوات السياسة المالية مما ادى الى انهيار المؤسسات المالية الواحدة تلو الاخرى ولم يكن تأثير هذه الازمة مختصراً على بعض الدول وانما امتد تأثيرها ليصيب اقتصادات الدول العربية مما جعل التفكير في نظام اقتصادي بديل عن النظام الاقتصادي الرأسمالي امراً لابد منه وجاء التفكير فيما لو استخدمت ادوات الاقتصاد الاسلامي في معالجة هذه الازمات الاقتصادية كبديل لأدوات النظام الرأسمالي ،حيث نحاول في هذا البحث تسليط الضوء على النظريات الاقتصادية التي استخدمت في معالجة هذه الاضطرابات الاقتصادية من اجل الوصول الى حالة من الاستقرار والتوازن العام في الاقتصاد وقد قسم هذا البحث على ثلاث فصول تمثل الفصل الاول نظرية التوازن العام في الاقتصاد الكلاسيكي والذي تضمن مبحثين الاول نظريات التوازن في الاقتصاد الرأسمالي اما الثاني تمثل في معالجة الازمة في الفكر الماركسي ،اما الفصل الثاني فقد تطرق الى مفهوم الازمة وانواعها وطبيعتها واسبابها وخصائصها بالإضافة الى الازمات الاقتصادية في

الفكر الاقتصادية ابتداءا بأزمة الكساد العظيم وانتهاءً بأزمة الرهن العقاري تم يأتي بعد ذلك الفصل الثالث والذي يسلط الضوء على الازمات الاقتصادية في الفكر الاسلامي والذي قسم الى مبحثين الاول النظريات الاقتصادية في الفكر الاسلامي وكيفية معالجتها للازمات في الاقتصاد الاسلامي بالضافة الى ذكر بعض الازمات الاقتصادية في الفكر الاسلامي التي حدثت في عهد الدولة الاسلامية اما المبحث الثاني فقد تمثل بالتحليل الاقتصادي من قبل المقريزي للازمة الاقتصادية التي حدثت في عصره،

أولاً: أهمية البحث

تعد الأزمات الاقتصادية واحدة من أهم الظواهر الاقتصادية التي تترك تأثيراً عميقاً على حركة النشاط الاقتصادي العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ شهد العالم أزمات اقتصادية عدة منذ بداية القرن العشرين وإلى وقتنا الحاضر، بشكل متوالي في ظهورها سواء في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة أم النامية، ودشنت الازمات المالية القرن الماضي وهو ما دفع بإشعال الحرب العالمية الأولى في أوربا وما بين الدول الصناعية بخاصة، ثم تعاقبت بعدها أزمات عدة تراوحت في شدتها، إلا أن الأزمة التي حدثت ما بين 1929–1932، كانت أشدها وطأة على الاقتصادات الرأسمالية، مسببة انهياراً مالياً وركوداً اقتصاداً حاداً، استمرت أثارة لسنوات قابلة ويسرت لقيام جولة جديدة من الحرب بين الدول التي أصابتها الأزمة، تمثلت بالحرب العالمية الثانية.

ثم توالت الازمات الاقتصادية في الظهور بشكل دوري، وهو ما دفع الباحثين إلى التثبت من أن الاقتصاد الرأسمالي بطبيعته حاملاً للأزمات بسبب من الطابع البنيوي له، المرتكز على تناقض رئيس بين طابع الملكية والانتاج، لذلك نلاحظ استمرار تدفق الأزمات، بحيث باتت مختلفة في حدتها وشدتها من دولة إلى أخرى، بجانب سرعة انتقالها تحت ظل التقدم في الاتصالات والاندماج العالمي، وصولاً إلى أزمة عام 2008، إذ أدى الانهيار الكبير بسبب أزمة الرهن العقاري التي حدثت في الولايات المتحدة عام 2008 وانتشرت منها إلى معظم دول العالم، بتبخر مليارات الدولارات وإفلاس مصارف كبرى وشركات، وبدا واضحاً أن الأزمة المالية (الاقتصادية) لم تعد حبيسة البلد أو الإقليم الذي تحدث فيه، بل باتت نتيجة للعولمة أزمة عالمية.

ومع كل الامكانات التي توافرت للجهاز المالي الأميركي والمؤسسات الدولية، لم يكن ممكناً التنبؤ بزمن حدوثها، وتشير التقديرات إلى أن اجمالي الخسائر العالمية اقتربت من (50) ترليون دولار من قيمة الاصول المالية المتداولة خلال عام 2008، وأدت هذه الأزمة اضطراب الاسواق المالية العالمية وفقدان ثقة المستثمرين والمساهمين، وهزت ثقة العالم بالنظام الاقتصادي الذي تقوده الولايات المتحدة ومؤسساتها.

ومن المعروف أن الأزمات الاقتصادية والمالية لم يتوقف تأثيرها على الجوانب الاقتصادية، بل امتدت إلى الجوانب السياسية والاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها، من ذلك فأن دول العالم تحاول

قدر الامكان التخفيف من آثار هذه الأزمة. على الرغم من الإمكانات المتوافرة في النظم المالية، وهو ما يتطلب مراجعات متعددة لطبيعة بنية النظام المالي العالمي، وادوات التضبيط له، لا سيّما وإن الأزمات هي حالة باتت صنو النظم الرأسمالية.

ثانياً: هـــدف البحـــــث

باتت الازمات الاقتصادية جزءاً من الحياة الاقتصادية المعاصرة، ولا يمكن بأي حال من الاحوال أمكانية عدم تأثر الاقتصادات المختلفة في العالم ومجتمعاتها من الاثار السلبية التي ترتبت على معايشتها لهذه الأزمات الاقتصادية، ولم تفلح النظريات العديدة التي ظهرت في النظام الرأسمالي، بجانب كل الإمكانات الأخرى المتاحة من التنبؤ بهذه الازمات أو وضع العلاج المناسب لها، ولما كان الفكر الإنساني هو ذا طبيعة ترابطية، فإن البحث في تراث هذا الفكر من شأنه الاستدلال على مجالات توفر فرصة أوسع للباحثين في فهم حقيقة الأزمة ومسبباتها، وبالتالي يمكن أحداث مقاربات هنا وهناك، من أجل البحث عن حلول لها أو التخفيف من أثارها. والمقريزي واحد من المفكرين الذين أولوا الأزمة اهتماماً خاصاً، وقدم أطروحة في طبيعة الأزمة آنذاك.

ثالثاً: مشكلة البحث

تتبدى مشكلة البحث من أن الفكر الاقتصادي المعاصر ظل يعاني من صعوبة التسبيب والتنبؤ والمعالجة الحقيقية للأزمة الاقتصادية، ولما كان فكر الأزمات الاقتصادية يظل مفتوحاً للبحث والاضافة، فأن الفكر الاقتصادي الإسلامي قد تعامل مع الأزمة الاقتصادية من خلال اطروحة المقريزي، ولابد من اجراء استقراء مقارن ما بين هذا الفكر مع اطروحات الفكر الاقتصادي الحديث.

رابعاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مؤداها الآتي: إن الفكر الاقتصادي الإسلامي قد تلامس مع الأزمة الاقتصادية من مداخل فرضتها طبيعة الأزمة في حينه، من خلال اطروحة المقريزي، مما يجعلها قابلة للمقاربة مع الفكر الاقتصادي المعاصر، للاستفادة منها في التسبيب للأزمات ومعالجتها.

خامساً: منهج البحث

لتحقيق الهدف الذي قام عليه البحث فقد تم اعتماد منهج البحث الاستقرائي، ومن خلال الأسلوب الوصفي التاريخي، مع المنهج النظمي المقارن، لأحداث المقاربة المطلوبة ما بين الفكر الاقتصادي الاسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر.

سادساً: هيكل البحث

تم تقسيم البحث على النحو الآتي: أفرد الفصل الأول الى (المحتوى النظري للازمة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي) متضمناً في المبحث الاول نظريات التوازن في الاقتصاد الرأسمالي، في حين خصص المبحث الثاني الى نظريات معالجة الازمة في الفكر الماركسي.

وتناول الفصل الثاني مفهوم الازمة المالية وانواعها وطبيعتها واسبابها وخصائصها، فضلاً عن الازمات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي ثم يأتي بعد ذلك الفصل الثالث والذي يسلط الضوء على الازمات الاقتصادية في الفكر الاسلامي والذي يتحدث في المبحث الاول عن النظريات الاقتصادية في الفكر الإسلامي وكيفية معالجتها للازمات الاقتصادية، اما المبحث الثاني فتمثل بالتحليل الاقتصادي من قبل المقريزي للأزمة.

الفصل الاول

المحتوى النظري للازمة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الوضعي

المبحث الأول

تحليل الازمة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي

المطلب الاول :نظرية التوازن العام في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

تمهيد.

لعل من أهم الأفكار التي سادت التاريخ الاقتصادي المعاصر الفكرة التي تقول بأن من شأن الاقتصاد أذا ترك حرا دون تدخل من الحكومة من شانه ان يسير بتلقائية ذاتية نحو التوازن عند مستوى الانتاج الذي يحقق العمالة الكاملة . هذه الفكرة التي نادى بها وتبناها الاقتصاديون الكلاسيك منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى الكساد الكبير في نهاية العشرينيات من القرن الماضي[1] .

حاول الاقتصاديون الكلاسيك من أمثال آدم سميث (1790) في كتابه ((ثروة الامم)). وكذلك دافيد ريكاردوا (1823) في مؤلفه ((مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب)) وأيضا جون باتست ساي

---

[1] أسامة بشير الدباغ ، البطالة والتضخم المقولات النظرية ومنهاج السياسية الاقتصادية ،الطبعة الاولى، الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2007 ، ص25 .

(1832) في مؤلفه ((بحث في الاقتصاد السياسي)) . تحديد العوامل التي يتوقف عليها كل من حجم الناتج القومي ومستوى التوظيف والمستوى العام للأسعار من حيث أن تحديد هذه العوامل سوف يؤدي إلى معرفة العوامل التي تحدد مستوى التوازن للاقتصاد القومي . فتميزت تلك المدرسة باتجاهاتها الموضوعية في التحليل واعتمادها على أدوات التحليل المنطقي وبهذا أعطت الاقتصاد صفة العلمية الحديثة [1].

يعرف مفهوم التوازن الاقتصادي على أنه ((وصف لحالة اقتصادية يستهدف التحليل الاقتصادي الوصول إليها وهو يدل على وضع يسود فيه نوع من الثبات والاستقرار في السلوك الاقتصادي))[2] . اي عدم وجود قوى أو حوافز من داخل النشاط الاقتصادي تدعو إلى الانتقال أو التغير من ذلك الوضع إلى غيره ، تكون الوحدة الاقتصادية فيه قد وصلت إلى غايتها ولا ترغب في تغيير ذلك لأن تغيير ذلك الوضع لن يجعل الوحدة الاقتصادية في وضع أفضل من السابق وتتحقق الأهداف للوحدات الاقتصادية عندما تتعادل القوى أو العوامل المتباينة المؤثرة في سلوك تلك الوحدات.

وحالة عدم التوازن تدل على اختلال مما يحفز دوافع ذاتية من العوامل المؤثرة في السلوك إلى التغير من أجل الوصول إلى التوازن . والذي تكون فيه تصرفات وسلوك ومتغيرات الوحدات الاقتصادية متناسبة ومنسجمة مع تحقيق الهدف الذي تسعى اليه[3] .

وأعتقد الكلاسيك . كما هو الحال لدى الفيزوقراط *. بوجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي . ورأوا أن مهمة الاقتصاديين تتبلور في البحث عن هذه القوانين. لذا يستند التحليل الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي على عدة مبادئ منها [4].

1- ان المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي هم الافراد . فسعي الافراد في المجتمع لتحقيق مصالحهم الذاتية هو أساس النشاط الاقتصادي في المجتمع ونتيجة لسعي الافراد للحصول على اكبر منفعة ممكنة يحدث التنافس بين جميع الافراد . غير ان ذلك التنافس لا يتضمن تعارضا بين المصلحة

---

[1] أشرف حافظ، الرأسمالية وازمة الفكر العربي ، الطبعة الاولى، دار الكنوز ، عمان ، 2009 ، ص78.

[3]عبد الله الطاهر واخرون ،مبادئ الاقتصاد السياسي ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، الاردن ،2002،ص47.

[1] أشرف حافظ ،الرأسمالية وازمة الفكر العربي ، مصدر سابق ، ص171,79

* الفيزوقراط (Physiocrats) او المذهب الطبيعي وهو مذهب نشأ في فرنسا في القرن الثامن عشر ، وذهب اصحابه الى المناداة بالحرية الصناعية والتجارية وان الارض هي مصدر الثروة كلها تحت شعار (دعهُ يعمل دعهُ يمر) وقد اخذت هذه التسمية عن اسم كتاب نشره ديبون دي تيمور عام 1771 جمع فيه اراء كيناي زعيم هذه المدرسة على ان انصار هذه المدرسة كانوا يسمون انفسهم بالاقتصاديين (Economistes) ولم يطلق عليهم اسم الفيزوقراط الا فيما بعد تمييزاً لهم عن غيرهم من الاقتصاديين .

الفردية الخاصة وبين المصلحة العامة ، لان المصلحة العامة ليست سوى مجموع المصالح الخاصة .

2- ان المبادلات تحدث مقابل اثمان تدفع للسلع والخدمات وتتغير هذه الاثمان طبقا لحاجة الطلب ووفقا للكمية المعروضة ، فاذا ازداد الطلب على سلعة وليس هناك عرضا مقابلا في حجم الطلب فان الثمن سوف يرتفع وبالتالي يزيد ربح المنتجين ويؤدي ذلك الى زيادة العرض ليفي بحجم الطلب .

3- صاغ سميث قوانين السوق التي بمقتضاها تسير المصالح الخاصة للناس والتي سماها باليد الخفية (Hidden Hand) واكد ان دافع المصلحة الذاتية الفردية في بيئة من افراد يحركهم هذا الدافع يؤدي الى المنافسة . وتؤدي المنافسة الى توفير السلع التي يحتاجها المجتمع بالكميات المرغوبة وبالأثمان المناسبة . ويفسر سميث ذلك القول بان المصلحة الذاتية تقوم بدور القوة المحركة التي توجه الناس الى اي عمل يريد المجتمع ان يدفع ثمنه . لكن المصلحة الذاتية لا تمثل سوى نصف الصورة لأنها تدفع الناس الى العمل والنصف الاخر من الصورة يتمثل في العمل المنظم للمصالح الذاتية وهو المنافسة .

وهنا يدخل نظام السوق للقيام بالموازنة بين هذه المصالح المتضاربة . وتحرص قوانين السوق ايضا ان يراعي المنتجون مطالب المجتمع بشأن مقادير السلع التي يريدها ، كما ينظم السوق الاثمان ومقادير السلع وكذلك ينظم دخول الذين يتعاونون في انتاج تلك السلع .

فاذا كانت الارباح في قطاع الاعمال كبيرة فسوف يؤدي ذلك الى دخول رجال الاعمال الاخرون على هذا الميدان الى ان تنخفض المنافسة من هذا الفائض ، ويرى سميث بان تراكم راس المال يمثل منفعة كبيرة للمجتمع بأكمله لان راس المال اذا استخدم في الآلات فانه يهيئ ذلك التقسيم المدهش للعمل والذي يضاعف ايضا من طاقة الانسان الانتاجية [1].

كما ان عملية الانتاج والتوزيع في النظام الرأسمالي تتم بطريقة طبيعية وتلقائية من خلال جهاز الثمن وعن طريق قوى السوق والفكرتان متكاملتان . فالثمن هو الذي يلعب الدور الرئيسي في عملية تخصيص وتوزيع الموارد (بشرية ومادية) بين الاستخدامات المختلفة . ولكن هذا الثمن انما يتكون ويقوم بوظائفه من خلال السوق.

فالنظام الاقتصادي الرأسمالي يعمل من خلال جهاز هو (ميكانيزم الاثمان) . وهو يقوم بعملية تلاقي وتنظيم تصرفات الوحدات الجزئية . ويستخدم قيم لتخصيص المبادلات لأجل انجاز عمليات

---

[1] مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي ،الطبعة الاولى، دار وائل للنشر ، عمان – الاردن ، 2008 ، ص119 .

الانتاج والتوزيع في المجتمع ، فالمجتمع يحصل على عناصر الانتاج مقابل ثمن هو ايضا يبيع منتجاته في الاسواق مقابل ثمن .

والمستهلك يقدم قوة عمله من اجل الحصول على دخل او ثمن ((هو الاجر)) وهو يحصل على احتياجاته من الاسواق من السلع الاستهلاكية لغرض اشباع احتياجاته مقابل ثمن او اثمان لهذه السلع .

هذه القيم او الاثمان تتمثل في الاثمان النسبية او الحقيقية . وهنا يجب التفرقة بين الاثمان النسبية او الحقيقية والاثمان المطلقة او النقدية . والاخيرة تعبر عن علاقة السلعة بوحدات النقد . اما الاولى (الاسعار النسبية) فتتعلق بقيمة مبادلة كل سلعة بالسلعة الاخرى . والاثمان النسبية هي التي ترتبط اساسا بفكرة الاختيار والتفضيل بالنسبة للمستهلك او المنتج . فقرارات المستهلكين والمنتجين تتم عن طريق جهاز الثمن . او على اساس الاثمان النسبية . ويترتب عليها توزيع الموارد الاقتصادية بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي من جهة وتوزيع الدخول بين العناصر المشتركة في الانتاج من جهة اخرى . وهكذا تتبلور المشكلة الاقتصادية طبقا لهذا التحليل في كيفية تكون الاثمان النسبية وحل آلاف القرارات حول الانتاج والتوزيع[1] .

لقد استند التحليل الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي على مبدا تقسيم العمل والتخصص في النشاطات الانتاجية . اذ يؤدي الى زيادة الانتاج والكفاءة وبالتالي زيادة العرض من السلع والخدمات . كما واعتقد الكلاسيك بإمكانية قيام التوازن في النشاطات الاقتصادية بصورة تلقائية اذا ما تم في مبدا المنافسة الحرة . فآلية السوق قادرة على تحقيق هذا التوازن نظرا لتوفر المرونة الكافية في الاسعار وخاصة في معدلات الاجور . باعتبار ان هناك اتجاه تلقائي لكي يعمل الاقتصاد القومي عند مستوى التوظيف او التشغيل الكامل لان العرض دائما يخلق الطلب المساوي له . وقد صاغ جان باتست ساي قانونا العرض والطلب وهو ((ان العرض دائما يخلق الطلب المساوي له تماما)) . وسمي ذلك بقانون ساي .[2] . وكان مؤدى ((قانون ساي)) انه من انتاج البضائع يأتي مجموع فعال ((اي يتفق من الناحية الفعلية)) للطلب يكفي لشراء العرض الكلي للبضائع . لا اكثر ولا اقل . ونتيجة لذلك لا يمكنه ان يوجد في النظام الاقتصادي ما يعتبر افراطا عاما في الانتاج . واذا وضعنا ذلك في صورة احدث فانه من سعر اي انتاج يباع يأتي عائد في شكل اجور او ربح او فائدة او ريع يكفي لشراء ذلك الناتج . ويحصل عليه جميعاً شخص ما . في مكان ما . ولم يكد الحصول عليه يتم حتى يتحقق انفاق يصل الى قيمة ما يتم انتاجه ، وتبعا لذلك لا يمكن ان يوجد في اي وقت نقص في الطلب . وهو المقابل الواضح للإفراط

---

[1] زينب حسين عوض الله و سوزي عدلي ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، منشورات الحقوقية ، بيروت – لبنان ، 2007 ، ص157 .

[2] Alexander Filed , The future of Economics , USA and London , 1995, P.198 .

في الانتاج . ومن الممكن بطبيعة الحال ان يكون هناك اشخاصاً يدخرون جزءاً من حصيلة البيع . لكنهم بعد ان يدخروا سوف يستثمرون . وبذلك يظل الانفاق مكفولا . وحتى اذا اكتنزوا الحصيلة فان ذلك لا يغير الوضع . لان الاسعار تعدل نفسها نزوليا لتتكيف مع التدفق الاقل للدخل . ومن ثم لا يمكن ان يوجد اي فائض في البضائع . او اي نقص عام في القوة الشرائية .

ولم يلق ((قانون ساي)) قبولا من الجميع . من ذلك ان توماس روبرت مالثوس ، كما سنرى . كانت لديه اسباب قوية للتشكيك في هذا القول ، وقد شهدت العقود التي تلت ذلك فترات متكررة ومتزايدة القسوة من الازمات والكساد كانت البضائع فيها لا تباع . وكان العمال فيها لا يجدون فرص عمل . وبدا من المؤكد ان هناك على نحو ما في قطاع ما من الاقتصاد قصور في القوة الشرائية له اسبابه . وقد واجه الاقتصاديون هذا الوضع بمفهوم وجود دورة اقتصادية اشبه بالموجة تسبب اختلالا مؤقتا . ولكنها لا تغير الاوضاع الاساسية ومن ثم ظل ((قانون ساي)) قائما ، ولم يظل قائما فحسب بل اصبح قبوله مؤشرا على حدوث تقدم في علم الاقتصاد .[1]

كما ان اهم ما جاء به ((ساي)) وما اقترن به اسمه لدى جميع المفكرين الاقتصاديين هو نظريته المعروفة باسم قانون المنافذ ((Loides debouches)) .

ويتلخص هذا القانون في ان ((المنتجات تستبدل بمنتجات)) products are replaced by products ولهذا فان السلع والخدمات المنتجة تخلق بنفسها منفذا لتصريفها . وهذه حقيقة واقعة قد لا ندركها لأول وهلة ، لأننا نرى بيعا وشراء بين المنتجين والمستهلكين يتم لقاء النقود ، الا ان حركة البيع والشراء بينهم ليست اكثر من معاملات تبادل تتم بين سلع وخدمات ، والنقود ليس لها في هذه المعاملات اكثر من دور الوسيط الذي يسهل اجرائها .

فبائع السلعة او الخدمة الذي يأخذ في مقابلها نقودا لا يقتنيها من اجل ذاتها ، بل يستخدمها في شراء السلع والخدمات ، وهكذا فان مجرد انتاج السلعة يخلق لدى منتجها الذي قام بصنعها امكانية شراء سلعة مقابلة يحصل عليها . فيكون قد اعطى المجتمع سلعة او خدمة ليأخذ بالمقابل سلعة او خدمة غيرها ، والنقود في الواقع لا شان لها في هذا الموضوع الا انها تعتبر اداة تساعد على اطالة الزمن الذي يفصل بين السلعة وشراء السلعة المقابلة فالسلعة التي ينتجها صاحبها هي القوة الشرائية الحقيقية ، والافراد لا يستطيعون الشراء الا بالقدر الذي يبيعون به .

(اي ان النقود في نظره لا تعدو ان تكون اكثر من ستار لا يؤثر على سير الظواهر الاقتصادية).

---

[1] جون كينيث كالبريث ، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر ، ترجمة احمد فؤاد بليغ ، مراجعة اسماعيل صبري عبد الله ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، 2000 ، ص 90,98.

اما القول بان حركة البيع بطيئة لان الناس لا يملكون نقودا كافية يشترون بها فهو قول خاطئ ، فما ينقصهم ليس النقود ، بل سلع منتجة يشترون بها . وهذا الخطأ ناجم عن ان كل سلعة قبل ان يجري تبادلها بغيرها تستبدل بالنقود . فيتوهم المرء ان النقص بالنقود لا بالمنتجات. وقد رتب ((ساي)) على نظريته هذه عدة نتائج هامة تفسر لنا على التوالي :

اولا : الازمات الاقتصادية التي قد تظهر بين حين واخر في الاقتصاد القومي هي ازمة كساد في المنتجات ، وليست ناتجة عن فائض في المنتجات ، وليست ناتجة عن فائض او افراط في الانتاجExcess or over production كما يتصور بعضهم[1] .

بل ولا يمكنه ان يتحقق مثل هذا التصور . فالأفراد ينتجون في الواقع السلع التي يتوقعون الطلب عليها في الاسواق ، فاذا لم تجد مشترين كافين لها فذلك يرجع الى ان الراغبين في شرائها لا يجدون لديهم ما يشترونها به ، اي انهم لم ينتجوا لأنفسهم سلعا وخدمات يقدمونها مقابلا لها . فالأزمة اذن لا تعدو ان تكون سوى ازمة خلل في التوازن بين كمية المنتجات في فروع الانتاج المختلفة ، اي ازمة نقص في الاستهلاك ناتج عن نقص كمية المنتجات في بعض فروع الانتاج ، وعلاجها لا يكون بالنظر اليها على انها زيادة في الانتاج وبالعمل على تحديد الانتاج في الفروع التي تشكو الكساد ، بل في زيادة الانتاج في الفروع الاخرى المقابلة ، لان كمية المنتجات لم تصل بعد في اي فرع من الفروع الى تامين حاجات جميع افراد المجتمع حتى درجة الاشباع ، ولم يزل العالم بعيدا عن بلوغ هذه الدرجة .

فاذا اشتكى منتجو المنسوجات مثلا من كساد منتجاتهم ، فليس ذلك لان الانتاج يزيد عن الحاجة ولان جميع افراد المجتمع قد امنو حاجاتهم من الكساد ، بل لان المستهلكين لم ينتجوا بالمقابل ما يقدمونه بديلا لهذه المنتوجات .

يؤكد ((ساي)) بان هذا الخلل في التوازن الذي يسبب الازمة خلل عارض لا يمكن ان يستمر في ظل نظام الحرية ، لان الاثمان وحركاتها تكفي لتوجيه المنتجين نحو نوع المنتوجات المطلوبة في السوق وترشدهم الى الفروع التي يجب ان يوجهوا جهودهم ورؤوس اموالهم نحوها ، وبالتالي فان هبوط الاثمان في صناعة ما او في نوع من انواع المنتجات يكفي لان يقلل من ارباح منتجاتها او لان يوقعهم في الخسارة ، فيتصرفون برؤوس اموالهم وجهودهم نحو انتاج انواع اخرى من المنتجات القليلة في السوق والمرتفعة الثمن ، وبذلك يتحقق التوازن ، اذ تزداد السلع القليلة الرابحة وتنقص كمية السلع الكاسدة [2] .

لقد كان بعض الاقتصاديين قبل نظرية ((ساي)) قد أبدوا تخوفهم من انتشار الآلات (التطور الالي او التقنيAutomatic or technical development) ومن الافراط في الانتاج بسببه ، فان ((ساي))

---

[1] عادل احمد حشيش ، تاريخ الفكر الاقتصادي (دراسة انتقائية –انتقادية) ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ،1995، ص 186,185 .

[2] عادل احمد حشيش ، مصدر سابق ، ص187 .

يرى ان هذا الخوف لا مبرر له ، اذ ان هذا الانتشار يعد مظهرا للرقي والتقدم ، وكل ما في الامر ان هذا التقدم او التضخم في الانتاج يجب ان يكون عاما غير مقتصر على فرع او عدة فروع من المنتجات ، وهذا ما يمكن ضمانه عن طريق الحرية الاقتصادية [1].

ثانيا : ان التجارة الخارجية بين الدول المختلفة ، هي عمليات تبادل تتم بضاعة (سلعة او مجموعة من السلع) لقاء بضاعة ، شانها في ذلك شان عمليات البيع والشراء . ولا يمكن لدولة ما ان تكون مدينة بصورة مضطردة مستمرة ، لان الدين سواء كان لها ام عليها يتراكم مدة من الزمن ولابد في النهاية من الوفاء به ، وموقفها يكون متناقضا مع نفسه اذا كانت دائنة تطالب بوفاء دينها ، ثم تحيط نفسها في الوقت نفسه بحواجز تمنع دخول المنتجات الاجنبية لها .

ثالثا : ان قانون المنافذ دليل على انسجام المصالح في المجتمع وتوافقها ، سواء كانت مصالح الافراد ام مصالح الامم ، فكل صناعة يهمها ويؤثر عليها نجاح الصناعات الاخرى وتقدمها ، والمدينة يتوقف تقدمها وازدهارها على تقدم الريف وازدهاره ، كذلك الاستيراد يتوقف على التصدير ، وبصورة عامة فان كل نفع يتوقف على ضمان مصلحة الجميع ورواج اعمالهم . ومن الملاحظ ان هذا التصور يعكس هو الاخر النظرة التفاؤلية التي اشتهر بها ((ساي))[2] .

نظرية التشغيل والتوازن عند الكلاسيك .

وتوضح النظرية الكلاسيكية في مسألة التشغيل ان التلقائية هي التي تزيل مشكلة البطالة بناء على الصلة بين العرض والطلب من حيث انه اذا وجدت بطالة فان ذلك يعني ان عرض كمية العمال اكبر من كمية الطلب عليهم فيؤدي هذا الى تنافس العمال فيما بينهم للحصول على العمل مما يؤدي بدوره الى انخفاض اجور العمال الذي يحفز بدوره المنظمين الى زيادة حجم العمالة المطلوبة في النهاية الى تشغيل العمالة العاطلة . ولكن مما يؤخذ على تلك النظرية انها وان كانت من الناحية النظرية او المنطقية فيها جانب كبير من الصعوبة الا انها من الناحية التطبيقية والواقعية لا تنطبق في معظم الاحوال بالضرورة . ذلك لان هناك عوامل كثيرة تتدخل في مسالة التشغيل ، واهم تلك العوامل هي صحة المنظومة الاقتصادية في المجتمع ، او بمعنى اخر صحة السياسة الاقتصادية للدولة . فهي دائما ما تكون مسالة نسبية تخضع هي الاخرى لعوامل كثيرة داخلية وخارجية مما يؤثر على صحة مفهوم التنافسية وعمل التلقائية في حد ذاتها . ومنها ايضا قدرة المجتمع الانتاجية لقد نظر الكلاسيك لقدرة المجتمع من خلال مجتمعاتهم بصرف النظر عن قدرة المجتمعات الاخرى بالإضافة الى الزيادة السكانية والتطور الفني والحقيقة انه لامجال للشك في صحة وسلامة قانون ((ساي)) بالنسبة الى اقتصاد تقوم فيه المعاملات على اساس المقايضة ، ولا تستخدم فيه النقود اذ ان من شان هذا الاقتصاد ان يحقق على

---

[1] يقر الاقتصادي ساي في النهاية بان الاقتصاد يخضع لمبدأ التوازن والتناسق الاقتصادي العام.

[2] عادل احمد حشيش ، مصدر سابق ، ص188 .

الدوام تطابقا وتماثلا بين ما يعرض من سلع وخدمات وبين الطلب عليها فعندما يقوم شخص بعرض ما ينتجه من سلع للبيع مقايضة، فانه يقوم بهذا العمل وفي نيته استبدال هذه السلع بغيرها مما يحتاج اليه وبالتالي فان اي عرض للبيع مقايضة هو في ذات الوقت طلب مكافئ للشراء . فمن المستبعد والحال كذلك ان نرى في اسواق المقايضة فوائض من عرض او طلب ، بل حالة مستمرة من التوازن بين الطرفين ، وبالطبع فان هذا لا يعني ان ننفي على الاطلاق ان تظهر هنا وهناك حالات جزئية من فائض طلب او فائض عرض من بعض السلع او الخدمات في هذه الاسواق وانما ما نشير اليه هنا هو ان ظهور حالات معينة من فائض العرض سيستدعي عاجلا او اجلا سحب تلك التي يزيد العرض منها عن الطلب عليها ، كما ان ظهور حالات فائض طلب تستدعي هي الاخرى التوسع في انتاج وعرض تلك السلع المطلوبة بحيث يتحقق على مر الوقت التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ، وعلى هذا الاساس نقول ان المنطق الذي يستند اليه قانون ((ساي)) ضمت منظومة اقتصاد يقوم على المقايضة صحيح على الدوام بحيث ان العرض الكلي يساوي الطلب الكلي مهما كان مستوى ذلك العرض كبيرا او صغيرا ومهما كانت طبيعة توزيعه بين مختلف السلع والخدمات . ولكن ماذا عن صحة قانون ((ساي)) بالنسبة لاقتصاد تقوم فيه المعاملات على اساس استخدام النقود ؟ هل من الممكن ضمان التوازن بين العرض الكلي وبين الطلب الكلي على الدوام ؟ اذا كانت الاجابة عن هذه الاسئلة بالإيجاب بحيث لا يكون للمؤثرات الخارجية او الصدمات الخارجية اية اثار دائمة على التوازن الاقتصادي الكلي ، عند ذلك سيتراجع دور النقود وينسحب لينحصر في جانب الطلب لغرض المعاملات فقط ، وتصبح المتغيرات الحقيقية بالتالي في منأى عن التأثيرات النقدية تماما كما هو الحال في الاقتصاد الذي يقوم على اساس المقايضة . وبناء على ذلك فان ادخال المتغير النقدي الى التحليل لن يضيف جديدا فهو وان ساعد في تنفيذ المعاملات وسهل من اجراءاتها الا انه بقي محايدا لا يؤثر ولا يتأثر فيها .[1]

والحقيقة ان عددا كثيرا من الاقتصاديين الكلاسيك قد افترض صحة قانون ((ساي)) في سياق الاقتصاد النقدي فعلى الرغم من ان فائض ما ينتجه شخص ما من سلع وخدمات عن حاجته سوف يتم استبداله في هذه الحالة في الاسواق بنقود وليس هو الهدف النهائي من انتاج السلع وعرضها للبيع وانما الهدف هو استخدام هذه النقود في نهاية المطاف في انتاج سلع وخدمات يقوم بإنتاجها وعرضها اخرون فطالما كان الدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاد بناء على ذلك هو فقط عمليات مقايضة التي يتم خلالها استبدال سلع بسلع اخرى الى عمليات شراء وبيع يتم خلالها استبدال السلع بنقود ومن ثم النقود بسلع اخرى فليس لإدخال النقود الى صورة الاقتصاد النقدي ما يجعله مخالفا (اي الاقتصاد) عن صورته في ظل المقايضة فكل ما تؤديه النقود من دور هو المساهمة في تسهيل هذه العمليات التبادلية . وجعلها اكثر سلاسة وسرعة ليس الا وبالطبع فان ما تقدم لا يعني ان كل شخص سيقوم بإنفاق جميع ما يكتسبه

---

[1] اسامة بشير الدباغ ، مصدر سابق ، ص31 .

من نقود فور استلامه لها فمن المتوقع في اي وقت من الاوقات ان يقوم من يستلم النقود بالاحتفاظ بجزء منها لأغراض الموائمة بين زمن الانفاق وهو حدث مستمر في الزمن وبين زمن الحصول على دخل وهو حدث ثابت عند نقطة من الزمن ولكن طالما كان هذا هو الحافز الوحيد للاحتفاظ بالنقود وليس ككونها مستودعا للادخار ، وللقيمة فان دور النقود في الاقتصاد النقدي سينحصر في تسهيل المعاملات كواسطة للتبادل .

والجدير بالذكر ان احتمال قيام الافراد بالاحتفاظ بجزء من العرض النقدي على هيئة ارصدة معطلة كشكل من اشكال الاحتفاظ بالثروة وليس فقط كواسطة للتبادل سيؤدي الى اختلال العلاقة المفترضة بين الحصول على الدخل القومي بصورته النقدية وانفاقه في شراء الانتاج القومي من سلع وخدمات وهو الانتاج الذي كان في الاصل السبب في خلق هذا الدفق النقدي من الدخول ، وهذا بالتالي سيبطل مفعول قانون ((ساي)) ويلغي صحته المفترضة بالنسبة الى الاقتصاد القائم على استخدام النقود والحقيقة ان صحة قانون ((ساي)) كما اشرنا قبل قليل ، تشترط فروضا صعبة التحقيق في الاقتصاد النقدي.[1]فهي تستلزم دوام التساوي بين التسريبات من مجرى الدخل وبين اشكال الانفاق التعويضي لهذه التسربات .

اما نظرية مالثوس وافكاره الاولية عن الطلب الفعلي نرى ان التقليديين بصفة عامة كانوا يعتقدون في صحة قانون ((ساي)) ، والذي يقتضي على نحو ما ذكرنا ان العرض يخلق الطلب المقابل والمساوي له . فالعرض يأتي من الانتاج ، يعني توزيع الدخول على عناصر الانتاج بالقيمة نفسها وهذه الدخول تتحول الى طلب على السلع المنتجة ومن ثم فانه لا يتصور ان يكون العرض اكبر من الطلب[2].

- مالثوس والازمة الاقتصادية*

جاء اهتمام مالثوس بالأزمات الاقتصادية على خلفية الازمة الاقتصادية التي طالت الاقتصاد البريطاني عام 1817. اذ توفر جدل بين مفكري ذلك العصر حول مسببات واسس معالجة الازمة .

وينطلق تحليل مالثوس للازمة[1] من فكرة نقص الاستهلاك بسبب وجود طبقتين في النظام الرأسمالي هما الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة وما يترتب على سلوكهما الاقتصادي من تناقض ، فالطبقة الاولى (الرأسمالية) تتسم بالادخار والطبقة الثانية (العمال) هي طبقة استهلاكية بامتياز .

---

[1] أسامة بشير الدباغ ، مصدر سابق ، ص32 .

[2] عادل احمد حشيش ، مصدر سابق ، ص192 .

* ولد توماس روبرت مالثوس في مدينة روكري بالقرب من لندن عام 1766 وينتمي الى الطبقة الوسطى في المجتمع ، كانت عائلته ذات ميول دينية –فلسفية ، لذلك نشأ مالثوس نشأة دينية واتيحت له دراسة الفلسفة واللاهوت والتاريخ في جامعة كمبردج.

لكن ضعف دخول طبقة العمال لا يتيح فرصة للتخلص من المنتجات في الاسواق والتي ستزيد على واقع التراكم الرأسمالي المتزايد ولهذا يظهر النقص في الاستهلاك . تكمن اهمية محاولة مالثوس هو اثبات ان التراكم الرأسمالي يمكن ان يسير الى ما هو ابعد (مؤديا الى افراط عام في الانتاج وركود اقتصادي وقنوط) .

بيد ان اهم انجازات مالثوس هو اصراره لأول مرة في النظرية الاقتصادية الانكليزية على الاقل بان هناك تسليما بإمكانية حدوث ازمات ناشئة عن اسباب كامنة في صميم النظام الرأسمالي .[2] وفي سياق تحليل مالثوس لمسببات الازمة الاقتصادية يرى ان هذا النقص في الاستهلاك المتأتي من نقص الطلب الفعال لا يمكن حله دون تفعيل دور الطبقة الارستقراطية (طبقة الاقطاع) ورجال الدين والنبلاء على الخدم والتي يعول عليها كثيرا في ردم الهوة في الطلب من خلال الاستهلاك غير الانتاجي .

ان خطا مالثوس في نقص الاستهلاك يأتي من عده ادخار اصحاب رؤوس الاموال من شانه ان يؤدي الى الركود ، على اساس ان هذا الادخار سيقلل من الطلب الاستهلاكي ولكنه اغفل ان الادخار اذا ما تم توظيفه يرفع الطلب على السلع الانتاجية بحيث يمكن ان يبقى مستوى الطلب الكلي مساويا للعرض الكلي وعند مستوى التوازن .

هذا الفهم المالثوسي لطبيعة الازمة الاقتصادية واعتماده مبدا عدم امكانية تحقيق التوازن باستمرار في الاقتصاد الرأسمالي نتيجة عدم كفاية الطلب شكل منطلقا لكينز بعد اكثر من قرار لتحليل (فجوة الركود) ، والسير بالاتجاه ذاته لتحليل بواعث الازمة الاقتصادية (1929- 1933) .

لذلك كان كينز يثني على مالثوس ثناء كبيرا ويعده من اهم الاقتصاديين الكلاسيك[3] .

ويعتبر مالثوس (1766-1834) رائدا للفكر السكاني والمؤسس الحقيقي للدراسة الحديثة في السكان .

فهو اول من استخدم الحقائق الاقتصادية والاجتماعية لتأييد نظريته بصدد النمو السكاني والتغيرات التي تطرأ على هذا النمو واثر ذلك في الاقتصاد القومي عموما ، كذلك يمكنه اعتبار مالثوس اول من ادخل علم السكان الى ميدان العلوم الانسانية بعد ان كان هذا العلم تائها بين الدراسات الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية .

كان مالثوس عالما اقتصاديا تحركه نزعات واقعية سادت العالم الغربي ابان العقد الاخير من القرن الثامن عشر والى نهاية القرن التاسع عشر .ولهذا اعتبرت نظريته في السكان ذات اصالة وعمق لو

---

[1] عدنان عباس علي ، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى نهاية التقليديين ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1973 ، ص142 .

[2] ايريك رول، تاريخ الفكر الاقتصادي، نيويورك ، بيرنتس ، هول 1942 ، ص224 .

[3] عبد علي كاظم المعموري ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، من الكلاسيكية الى التوقعات العقلانية ، الجزء الثاني ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2007 ، ص39 .

انها درست وطبقت اليوم على الدول النامية المزدحمة بالسكان اذ تتشابه الظروف الاجتماعية والاقتصادية – او تكاد – والظروف التي سادت انجلترا وبقية الدول الغربية في العقد الاخير من القرن الثامن عشر[1].

اعتمد مالثوس منهجية الاستنتاج (الاستنباط) في اعماله الفكرية وقد تعمق ذلك بعدما اصبح استاذا للاقتصاد السياسي عام 1805 في كلية هليبري التي انشأتها شركة الهند الشرقية لتدريس العاملين فيها .

وعلى خلاف ريكاردو (الذي كانت تربطه به صداقة حميمية) الذي كان يركز على الاسس النظرية لحياة المجتمع الاقتصادية كرجل اعمال يحاول الكشف عن القوانين غير المنظورة التي تتحكم في هذه الحياة ، بينما كان مالثوس يسعى لمعرفة ما اذا كانت هذه القوانين تلائم العالم الذي يتراءى امامه ، لقد اهتم مالثوس بالمجتمع ومشكلاته وهو ما دفعه الى التركيز على اوضاع السكان حيث يكمن التزايد السكاني بمعدلات اكبر من قدراته الاقتصادية .

بيد ان هناك افكار بعضها تعود الى مفكرين مثاليين (طوباويين) قد دفعته الى بناء منظومة تعبر عن قناعاته المختلفة عن تلكم الاطروحات المتفائلة ، اذ ابدى عدم اقتناعه بطروحات الاشتراكي المثالي الانكليزي (وليم جوردن) او الاتسكلوبيدي الفرنسي(Morelly) الذي كان يرى ان (العالم هو مائدة تكفي لكل الذين يجلسون حولها) .

يرفض مالثوس دعوى ان الفرد ذو طبيعة اجتماعية او انتاج قوانين الملكية المتولدة نتيجة علاقات الانتاج الرأسمالية او لعدم العدالة في التوزيع [2]. بل يرجعه الى سلوك الانسان ، وخاصة ما يتعلق منه بالناحية البيولوجية . فالفقر طبقا له انما يعود الى النمو السكاني والذي يتحقق بمعدلات مرتفعة (متوالية هندسية) تفوق معدلات الزيادة في الموارد والانتاج (والذي يتحقق بمتوالية عددية) . وهذا يؤدي الى زيادة المعروض من العمل والبؤس والفقر وصراع الانسان تجاه اخيه الانسان ولكن هذا لن يستمر طويلا لان الطبيعة نفسها توجد الموانع التلقائية الى جانب الموانع الوقائية التي هي من خلق الانسان الامر الذي يترتب عليه اعادة التوازن بين السكان والمواد الغذائية .

وقد لاحظ مالوش ان الموانع الايجابية (الموت والحروب والمجاعات ...الخ) ، تعمل بقوة لدى الشعوب المتأخرة ، في حين تسود الموانع الوقائية (الامتناع عن الزواج وتحديد الانجاب ...الخ) لدى الشعوب المتقدمة .

---

[1] صلاح الدين نامق ، قادة الفكر الاقتصادي ، دار المعارف ، كورنيش النيل ، القاهرة ،1998، ص22 .

[2] عبد علي كاظم المعموري ، مصدر سابق ، ص33 .

وعلى الرغم من تقرير مالثوس لهذه الحقائق الا انه كان ضد اي اجراء اجتماعي تدخلي بحكم ليبراليته[1] .

وقد واجهت نظرية مالثوس الكثير من الانتقادات تتلخص في انها نظرية معرفة في التشاؤم بخصوص مستقبل الجنس البشري ، حتى ان احد المعلقين وصف علم الاقتصاد انه علم قاتم بعد قراءة مقالة مالش عن السكان .ومن دراسة الظروف التاريخية التي عاش فيها مالثوس نجد ان هذا الاقتصادي تأثر جدا بأحوال البؤس والشقاء التي سادت بين العائلات العمالية الفقيرة في النصف الاول من الثورة الصناعية . ولقد تأثر مالثوس عموما بالظروف الاقتصادية والتكنولوجية التي عاصرها فعند مناقشته لقانون تناقص الغلة لم يتوقع ابدا ان التقدم التكنلوجي سوف يؤدي الى زيادة الناتج الزراعي بصورة ملموسة حتى في ظروف ثبات مساحة الارض المزروعة ولكن هذا ما حدث فيما بعد مالثوس في اواخر القرن التاسع عشر[2] .

دافيد ريكاردو وتحليل التوازن العام :

ان دافيد ريكاردو من غير شك هو اعظم من يمثل المدرسة الكلاسيكية بعد سميث 1772-1823 . فقد سار بالعمل الذي بدأه سميث الى حدود بعيدة واستطاع ان يتفادى بمهارة فائقة كثيرا من المشاكل والمتناقضات التي وقع فيها سلفه عمل ريكاردو على تفسير لغز القيمة بالرجوع الى مسالة الندرة فيفرق كسابقيه بين القيمة الاستعمالية للشيء والقيمة التبادلية له ، ويرجع ذلك الى ندرة السلع المختلفة ، بعض السلع قد يكون لها قيمة استعمالية مرتفعة ومع ذلك قيمتها التبادلية تنخفض الى الصفر ويخرج من مجال الدراسات الاقتصادية كسلعة ، وبعض السلع الاخرى قيمتها الاستعمالية منخفضة كالتحف الفنية مثلا بينما نجد ان قيمتها التبادلية مرتفعة جدا ولكن اهمل ريكاردو في تحليله للقيمة والرجوع للندرة اهمل جانب الطلب فبعض السلع لها قيمة مرتفعة وقد تكون نادرة لان حجم الطلب الكلي عليها ضئيل فان ثمنها سوف يكون منخفضا .

يرى ريكاردو ان العمل ليس وحده العنصر الوحيد الذي يستخدم في الانتاج ، انما يشترك مع عناصر اخرى يتلخص تحت عنوان راس المال (النشاط الصناعي) ولكن وجود راس المال لا يتعارض مع نظرية العمل في القيمة لان راس المال يعرف بانه العمل المختزن فأي آلة من الآلات تمثل عمل سبق بذله في الماضي وتبلور في شكل هذه الالة وعلى ذلك فان العوامل التي تستخدم في الانتاج هي العمل المباشر والعمل المختزن (راس المال) ، والعمل المباشر يحصل على اجر مقابل المساهمة في الانتاج ، والعمل المختزن يحصل على ربح وهذا هو مقابل راس المال واختزان العمل .

---

[1] زينب حسين عوض الله و سوزي عدلي ، مصدر سابق ، ص111 .

[3] عبد الرحمن يسري احمد ،تطور الفكر الاقتصادي ،الدار الجامعية ، جامعة الاسكندرية ، 2003،ص219,218 .

ويفرق ريكاردو بين القيمة والسعر ، فالسعر يشمل اجر العمل المباشر الذي بذل في الوقت الحاضر واجر العمل غير المباشر او المختزن الذي بذل في الماضي ، ويرجع الاختلاف بين السعر والقيمة الى قوى العرض والطلب لان قوى الطلب تؤثر في سعر السوق وتجعله ينحرف عن القيمة ، وهذا الانحراف الذي يتمثل في القيمة الفائضة اي الربح .

فالقيمة والسعر قد يختلفان في الاجل القصير اما في حالة التوازن في الاجل الطويل فهما يقتربان[1].

رفض ريكاردو اختصار سريان مفعول نظرية كمية العمل على المجتمعات البدائية فقط ، ويرى انه مبدأ يسري على المجتمعات البدائية والرأسمالية على حدٍ سواء ، كذلك يرفض ادعاء سميث بان قيمة سلعة ما تتحدر من خلال قيمة العمل ، اي الاجر المدفوع للعمل ، وهذا يعني انهما متفقان في ان كمية العمل تحدد قيمة البضائع ولكنهما يختلفان في قياس هذه القيمة ففي الوقت الذي يرى سميث ان كمية العمل يمكن ان تقاس من خلال قيمة العمل اي من خلال الاجر الذي يدفع للعمل يرفض ريكاردو هذا الامر ويقول ان قيمة العمل (اجر العمل) لا يمكن اعتبارها مقياسا لكمية العمل وانما هي اقل من هذا فقيمة البضاعة لدى سميث تساوي كمية العمل مضافا اليها قيمة العمل المساوية لها . بينما قيمة البضاعة لدى ريكاردو تساوي كمية العمل الا ان كمية العمل اكبر من قيمة العمل .

لهذا يرى ريكاردو ان قيمة سلعة ما لا تتحدد من خلال الاجر الذي يدفع للعمل وانما من خلال كمية العمل النسبية التي بذلت في انتاج تلك السلعة والتغير في اجر العمل لن يؤدي الى تغير في القيمة النسبية لهذه السلعة فرفع الاجور لن يؤدي الى تغير في القيمة النسبية لهذه السلعة فرفع الاجور لن يؤدي الى ارتفاع في القيمة النقدية لسلعة معينة ولا الى تغير في هذه القيمة بالنسبة لقيمة السلع الاخرى ، ولكن التغير في كمية العمل الضروري لإنتاج هذه السلعة هو الذي سيؤدي الى تغير قيمتها النسبية .

فعندما يرتفع اجر العمل مع ثبات انتاجية العمل مثلا ، فان النتيجة التي تترتب على ذلك سوف لن تكون ارتفاعا في قيمة السلعة واذا بقيت الامور الاخرى على حالها سوف يؤدي ارتفاع الاجور الى زيادة القيمة النقدية لهذه السلعة فالشيء الذي سيطرأ عليه التغير هو العلاقة النسبية بين اجر العمل وربح راس المال فقط ، لان الرأسمالي لن يستطيع في حال المنافسة التامة رفع الاسعار للتعويض عن الارتفاع الذي حصل في الاجر[2] .

وبذلك تكون قيمة سلعة ما تتحدد من خلال كمية العمل المبذول المتجسد في سلعة ما وهذه القيمة تتوزع على طبقات المجتمع المختلفة بحسب القوانين الاقتصادية التي تتحكم في المجتمع . ونسب التبادل بين البضائع المختلفة تتعدد استنادا الى ساعات العمل التي بذلت في انتاج تلك البضائع ولكن

---

[1] عبد الرحمن يسري احمد ، مصدر سابق ، ص286,284 .

[2] أيريك رول ، مصدر سابق، ص 172,171 .

هناك عوامل اخرى تؤثر على القيمة النسبية للسلع كالاختلافات الموجودة في نوعية العمل . فاذا كانت نسبة كمية العمل في سلعة ما هي التي تحدد القيمة النسبية لهذه السلعة مقارنة بسلعة اخرى فهناك العمل الشاق والعمل البسيط ، كما وهناك عمل يتطلب دقة ومهارة اكثر من عمل اخر ، ان تقييم نوعيات العمل المختلفة يجري . كما يرى ريكاردو من قبل السوق بحيث يتكون سلم للأجور يعكس هذه الاختلافات النوعية في ساعات العمل ، فساعة العمل الشاق والذي يتطلب مهارة مثلا ستكون اضعاف ساعات العمل البسيط الذي لا يتطلب مشقة او مهارة ، وسلم الاجور ما هو في واقع الامر الا الاختلاف في الاجور كما هي موجودة في اسواق العمل بداية من حد الكفاف ، وبذلك تكون القيمة التبادلية للسلع لم تعد تتحدد من خلال كمية او ساعات العمل المتجددة في السلع فقط وانما من خلال تقييم السوق لنوعيات العمل المختلفة .[1]

ومن الجدير بالذكر ان ريكاردو لم ير في العمل الا بضاعة لها سعر . سعر طبيعي وسعر سوقي – هذا ما هو موجود في الواقع فعلا . السعر الطبيعي مساوي لحد متطلبات المعيشة الضرورية للعامل وعائلته تبعا للمستوى الثقافي والعلمي والحضاري والزمني . وهو ليس مستوى ثابت لا يتغير وانما على العكس من هذا فهو يتغير من بلد الى اخر ومن مدة الى اخرى ، اما سعر السوق فيتحدد من خلال عرض العمل والطلب عليه من خلال حجم راس المال الذي يخصص للمشروعات الانتاجية ويفتح الفرص للعمل ، وسعر السوق لا يبتعد عن السعر الطبيعي للعمل كثيرا في الدول الانتاجية بخلاف الدول غير الانتاجية ، لان العمل في الدول الانتاجية ما هو الا عباره عن بضائع تخضع للتوازن الطبيعي للسوق.[2]

كما يتفق ريكاردو مع اسلافه بافتراض عدم وجود بطالة في المجتمع وان الحصيلة الكلية للأجور النقدية سوف ترتفع نتيجة تزايد السكان وارتفاع مستوى الاجر النقدي (يرى ريكاردو ان المجتمع يبدأ عادة بزراعة الاراضي الخصبة الاكثر خصوبة اي الاكثر جودة وندرة ويحصل ملاكها على ربح في حالة ازدياد الطلب على منتجاتها . وفي حالة استمرار الطلب على السلع الزراعية في الزيادة فان المجتمع يستخدم الاراضي الاقل جودة ويتسبب هذا في ارتفاع اسعار السلع الزراعية والذي ينعكس على حصيلة الاجور النقدية للعمال وليست الحقيقية ، ذلك لان الرأسماليين يضطرون الى رفع معدلات الاجور النقدية لعمالهم وذلك للمحافظة على حد الكفاف كمستوى دخل حقيقي .

غير ان صحة هذا التحليل تعتمد على توافر شروط المنافسة التامة . اي عدم قدرة الرأسماليين على رفع اسعار منتجاتهم بعد اضطرارهم لرفع الاجور بطريقة تمكنهم من المحافظة على نصيبهم النسبي في الدخل .

---

[1] عنان عباس علي ، مصدر سابق ، ص198 .

[2] اشرف حافظ ، مصدر سابق ، ص223 .

اي ان تناقص الغلة وارتفاع اسعار السلع الزراعية يؤدي على مستوى الاقتصاد ككل الى اعادة توزيع الدخل في غير صالح اصحاب رؤوس الاموال الذين يشتغلون في النشاط الاقتصادي .

وقد ناقش ريكاردو ان هذا الاتجاه في ميل الارباح الى الانخفاض قد ينقطع او يتوقف احيانا بسبب التحسينات الفنية في الادوات الانتاجية المستخدمة في الانتاج الزراعي ، اذ تؤدي هذه الى الحد من سريان تناقص الغلة ومن ثم ايقاف ظاهرة تزايد اسعار السلع الزراعية ، الا ان ريكاردو لم ينظر الى التقدم التكنلوجي في الزراعة على انه اكثر من ظاهرة عارضة فقد اعتقد ان الانتعاش الذي قد يأتي للاقتصاد نتيجة خفض اسعار السلع الزراعية لا يمكن النظر اليه على انه شيء مستمر الحدوث بل هو شيء استثنائي . والخلاصة انه توقع سيادة ظروف زيادة اسعار السلع الزراعية في المدى الطويل وبالتالي ارتفاع الاجور والربح واتجاه الارباح الى الانخفاض وهذا يؤدي الى تناقص معدلات الادخار والاستثمار ويصل الاقتصاد في النهاية الى الركود .[1]

*** التوازن اطروحة المدرسة الحدية :**

في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تحقق ذلك التحول المعروف في الفكر الاقتصادي الذي يتميز بظهور نظرية اقتصادية جديدة تختلف اساساً عن النظرية الاقتصادية التقليدية ، وكان لابتعاد الباحثين عن آراء سميث وريكاردو التقليدية ان تطورت افكار التحليل الاقتصادي وتأكدت سيادة النظرية الحديثة الامر الذي كانت له نتائج عميقة على التطورات التالية للفكر الاقتصادي جميعه حتى عصرنا الحالي ، ويلاحظ ان هذا التغير في اتجاه علم الاقتصاد كان له مدى كبير اذ ادى الى ظهور احد مصادر تيارات الفكر الاقتصادي المعاصر [2] ، هذا التيار يتمثل في فكر المدرسة الحدية والتي تعرف ايضاً باسم (المدرسة التقليدية الحديثة) التي ارتكزت في بدايات تطورها على بعض مظاهر النظرية الاقتصادية للاقتصاديين التقليديين ولكنها ما لبثت ان اختطت لنفسها مساراً متميزاً او مستقلاً عنهم. ويعود الفضل في تبلور الفكر الاقتصادي الخاص بهذه المدرسة الى جهود الاقتصاديين الحديين الاوائل واهمهم في انجلترا ويليام ستانلي جيفونز ، وفي النمسا كارل منجر وفي سويسرا ليون والراس . وقد ازداد هذا الفكر نمواً من ناحية فنون التحليل على يد كتاب الجيل الثاني والذين من اشهرهم في كمبردج الفريد مارشال وفي لوزان فلفريدو بارتيو وفي فينا فون بوم بافرك ، وفون فايزر .

---

[1] فنشنزو فيتللو ، الفكر الاقتصادي الحديث ، ترجمة محمد ابراهيم زيد، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ،1974، ص11 .

[2] عادل احمد حشيش، مصدر سابق ، ص456 .

ويرجع السبب في تسمية المدرسة الحدية بهذا الاسم الى مسلك هؤلاء الاقتصاديين الذي يكمن في الاستعانة في تحليلاتهم للظواهر الاقتصادية بنوع الاستدلال عند الحد[1] وفقاً لهذا الاستدلال يفترض الحديون ان ((الرجل الاقتصادي Homo – Economicus)) بمقدوره بصفة عامة ان يعرف ويقدر المنافع والمضار التي تنجم عن أي تعديل يدخله على سلوكه[2] فالمستهلك مثلاً يعي ويقدر المنفعة التي يحصل عليها من شراء وحدة اضافية واحدة من السلعة ولتكن رغيفاً اضافياً من الخبر ، مقابل التضحية التي يقدمها والمتمثلة في عدد منافع وحدات النقود وهذه الوحدة الاضافية هي الوحدة الحدية ، Unit Marginal ، والدافع لذلك هو لغرض الوصول الى اكبر اشباع ممكن لحاجاته بأقل قدر ممكن من التكاليف (التضحيات) ، كما ويفترضون ان الرجل الاقتصادي هو دائماً ما يستطيع الموازنة والمقارنة بين المنافع المختلفة بحيث يهيء لنفسه في النهاية اكبر اشباع ممكن.

المطلب الثاني/ نظرية التوازن العام عند Walras *:-

في الوقت الذي كان كل من ستانلي جيفونز وكارل منجر يعرض فيه فكرته عن ((المنفعة الحدية)) . في انكلترا والنمسا على التوالي . كان هناك اقتصادي اخر يعرض نظرية مماثلة لهما في الوزن ((سويسرا)) وهو الاقتصادي الفرنسي الاصل ليون وال راس ((Deon Walras)) ، (1834-1910) والذي يعد من اكبر الاقتصاديين النظريين بسبب ابتكاره فكرة التوازن الشامل للاقتصاد التي كان لها اثر كبير في تطور النظرية الاقتصادية .

وقد تأثر ((والراس)) بوجه خاص بأفكار والده ((اوجست وال راس)) الذي كان استاذا للفلسفة وفي الوقت نفسه يهوي الابحاث الاقتصادية والاقتصادي الرياضي الفرنسي انطون اوجستيان ((كورنو)) الذي يعتبر اول الرواد الذين ادخلوا الاساليب الرياضية في نطاق الدراسات الاقتصادية[3] .

وقد اهتم وال راس علاوة على نظرياته في المنفعة الحدية والتوازن الشامل بدراسة الضرائب .

---

(1) Gaeton pirouet autres : Lutilite marginal de G. Merger aj.B. Clark CPP.141-142 .

(2) عبد الرحمن يسري احمد ، مصدر سابق ، ص295,294.

* Walras : ولد وال راس عام 1834 في مقاطعة نورماندي في فرنسا حيث يعتبر من ابرز واهم الاقتصاديين الذين عرفوا في التاريخ الحديث ، حيث يعتبر وال راس عميد الفكر الكلاسيكي في اوربا ، اعتمد وال راس اسلوب التحليل الرياضي حيث اظهر براعة في تحليل التوازن العام General Equilitorum المعتمد على الاسلوب الرياضي .

(3) Marcel Boson : ((La pen see social & cooperative de Leon varlas)) (ch.1.PP.15-18)Ed.de.I.E.C. Paris ,1969

ويعرض وال راس في كتابه الشهير ((عناصر الاقتصاد البحت)) الذي نشر على اجزاء بين عامي1874 و 1877 . النظرية الذاتية للقيمة بشكل يختلف عن عرض معاصريه (وعلى الاخص منجر) لها فهو يدعو بحماس للمنهج الرياضي ويستخدمه بكثرة في تحليلاته النظرية . لذلك فان كتابه يحفل بالمعادلات الجبرية . ونظرياته في القيمة والثمن والتوازن والنقود . تستند جميعها الى حلول رياضية[1].

وقد اسبغت نظرية التوازن الاقتصادي العام على تطور الفكر الاقتصادي الحديث اهمية بالغة بسبب كمال الدراسات التي اجريت في نطاقها على علاقات الارتباط المتبادلة الخاصة بعناصر النظام الاقتصادي الكلي . وكذلك بسبب الدقة التي اعتمدها رجال الاقتصاد امثال جيفونز ومارشال في دراسة هذه العلاقات .

كما وان البناء النظري للتوازن الاقتصادي العام الذي قام بصياغته والراس كانت له اهمية واضحة للفكر الاقتصادي وذلك لان علاقة التبادل العام للظواهر الاقتصادية قد تطورت مع مجموعة من العلاقات المنطقية المرتبطة بها . وهي الفكرة التي لم تكن جديدة في ذاتها والتي عبر عنها لأول مرة كيناي (Quesnay) في الجدول الاقتصادي الشهير Tablesu Economique ان التحليل النظري للتوازن الاقتصادي ولو بشكل مجرد بعيد عن الحقيقة والواقع كان يمثل في نفس الوقت محاولة لتحديد المتغيرات المختلفة لنظام اقتصادي يبتدئ من بعض التوسعات المفترضة الخاصة به . ومن هنا جاءت تسمية التوازن الاقتصادي ((العام)) الذي يتميز عن ما يطلق عليه بعض الاقتصاديين من امثال مارشال ((التوازنات الجزئية)) اي التوازنات التي لا تتعلق بالنظام الاقتصادي العام بل بسوق خاصة في نطاق النظام الاقتصادي او بوحدة اقتصادية يدرس سلوكها منفردة عن الوحدات الاخرى . ونجد في هذه الانماط مثلا التحليلات الخاصة التي تعتبر فيها بعض التوسعات الاقتصادية كمعطيات (الاسعار– الدخول – وهكذا) وهي التحليلات التي يكون محل البحث فيها عن الاثار التي تقع على المتغيرات الاخرى التي يراد تحديدها [2] اذ اوضح بجلاء وبشكل لم يسبق له مثيل مدى الترابط في الاقتصاد (وذلك بالنظر لان تحليلاته في هذا الخصوص جاءت اعم واشمل من المحاولات التي قام بها من قبل فرانسوا كيناي وكارل ماركس) مستعينا في ذلك بمجموعته من المعادلات الرياضية التي اوضح بواسطتها كيفية تحقيق التوازن المشار اليه في علاقات مترابطة وبتأثير متبادل .

وبناء على ما سبق فقد قام والراس بإيضاح كيف يتحقق التوازن في الاقتصاد اذا كان كل فرد من افراد المجتمع يعرف سلم ترتيب افضلياته وذوقه بحيث يعي منافع السلع والخدمات بالنسبة له . وكل فرد ايضا يسلك السلوك الذي يجعله يحقق اقصى اشباع ممكن لحاجاته عن طريق التبادل . بحيث يتمدد

---

[1] عادل احمد حشيش ، مصدر سابق ، ص477 .

[2] فنشنزو فيتللو ، مصدر سابق ، ص39,38 .

سلوكه وفقا للأثمان السائدة بما يؤدي الى تحقيق هذا الهدف الاخير (الاشباع الاقصى) .وهكذا اوضح والراس ان التوازن في الاقتصاد امر يتطلب احداث الترابط في نطاقه فهناك دوال للطلب . وهي تبين شكل طلب الافراد من كل سلعة عند كل ثمن . وهناك بالمقابل لذلك دوال للعرض وهي تبين الكميات المعروضة من كل سلعة عند كل ثمن والدوال الاولى تستند عند والراس الى تقدير الافراد للمنافع ، والدوال الثانية تعتمد على الفن الانتاجي السائد وحجم المواد المتاحة [1].

ونظرا لان تحديد هذه الدوال او القيم مرتبط بتحديد دخول الافراد وجميع الفئات الاجتماعية للنظام الاقتصادي فان نظرية التوازن الاقتصادي العام تتضمن كذلك مجال توزيع الدخل وينتج عن ذلك البناء المنطقي للنظرية اذ ان المتغيرات الاقتصادية ستحدد في وقت واحد في ظروف التوازن الاستاتيكي لأنها تدخل في علاقات ارتباط متبادلة .

ولقد تصوروا هذا التوازن على شكل كبقية ملائمة العمليات والمنتجات التي توجد في النظام الاقتصادي على الظروف القائمة في مدة غير محددة من الزمن لقد اسس والراس نظرية قيمة المنافسة ايضا على المنفعة الحدية التي تعتمد على سلوك الشخصيات الاقتصادية التي تعمل في النظام الاقتصادي بحيث تتفق مع مبدأ الوصول الى اكبر اشباع للأفراد .

ولكي نفهم الاجراء الذي اتبعه والراس في تحليل التوازن الاقتصادي نرى انه من المناسب اولا ان نضع في الاعتبار الطريقة الخاصة التي عبر عنها والراس في نظريته عن تقسيم انواع النشاط الاقتصادي والاشخاص الذين يعملون فيه .

وكان التقسيم الاول الهام بين راس المال والدخول . ويتفهم من تسمية راس المال كل مال اقتصادي يمكن استخدامه اكثر من مرة في العملية الانتاجية وبمعنى اخر احد اشكال الثروة الاجتماعية التي لا تستهلك في استخدام واحد . وتنقسم رؤوس الاموال على ثلاثة اقسام : الاموال العقارية (الارض) . الاموال بمعنى الكلمة او المنقولة (الآلات ،المباني ...الخ) ، واخيرا الاموال التي يطلق عليها اسم الاموال الشخصية (راس المال البشري) . اي الشخصيات الانسانية التي تمتلك قدرات تتصل بالعمل ، وهذه الطريقة في تصنيف رؤوس الاموال هي في الواقع طريقة غريبة علاوة على انها شكلية نظرا لان العاملين في الانتاج ((التي اطلق عليها والراس رؤوس الاموال الشخصية)) ، لا يمكن اجراء البيع والشراء تجاههم كما هو الحال بالنسبة لانواع الاموال الاخرى وتتضمن الدخول خدمات اموال راس المال اي استخدامات هذه الانماط الثلاثة لراس المال في مدة معينة من الزمن . اموال الاستهلاك والمنتجات الوسيطة كالمواد الاولية التي تستخدم في العملية الانتاجية . وهكذا يجب ان نضع في الاعتبار التفرقة بين مصادر الخدمات والخدمات ذاتها . وبمعنى اخر يستخدم راس المال في استخدامات تالية ويعتبر كل

---

[1] عادل احمد حشيش ، مصدر سابق ، ص 479,478 .

استخدام دخلا او خدمة ، وهذه التفرقة في الواقع اساسية عند والراس ذلك لأنه لا يعتبر مديري المشروع في نظريته اولئك الذين يملكون رؤوس الاموال بل اولئك الذين يطلبون فقط خدمات هذه الاموال.
وبمعنى اخر الاستخدام الوقتي لبعض المصادر الانتاجية وهكذا فان الخدمات المتعلقة بالأرض وراس المال بمعنى الكلمة والعمل لهما اهمية اساسية في هذا التقسيم . الا ان بعض الاقتصاديين يرى ان هذا التقسيم لا يعتبر مرضيا في كثير من وجوهه . وقد استطاع والراس على اساس هذا التقسيم الحصول على تحديد التوازن العام بواسطة عملية تقريبات تالية تحدد في مراحل اربعة .

ان التنظيم النظري الذي صاغه والراس هو بناء ذو ادوار اربعة سنرى الان خصائصه الاساسية . تتكون المرحلة الاولى للتحليل من نظرية التبادل التي تتحدد على اساسها الكميات المتبادلة واسعار اموال الاستهلاك .

اذ تمثل نظرية التبادل نقطة البداية في البناء العلمي الذي اقامه والراس . وقد توصل والراس الى ان منفعة السلعة تعتمد على ندرتها . وهذه هي النتيجة نفسها التي توصل اليها والده. ولكن والراس لم يتوقف عند هذه النتيجة التي لا تقدم منفعة اضافية من السلعة قلت ندرتها وقلت الاضافة في الاشباع التي يحصل عليها من هذه السلعة [1]، اي قلت منفعتها الحدية وشرح والراس كيف ان وضع التوازن (في حالة سلعتين) يستلزم ان تكون الاسعار النسبية للسلعتين متناسبة مع معدلات الندرة النسبية بينهما .

اذ اعطى تحليلا مفصلا للكيفية التي يتحقق بها التوازن حينما يفرض مجموعة من العوامل تتغير معا (على غير ما فعله مارشال الذي افترض تغير احد العوامل مع ثبات العوامل الاخرى حتى يتمكن من استخراج نتائجه) . فيبدا والراس بوضع يفترض فيه وجود اسعار معينة بطريقة عشوائية . وفي هذا الاطار ترتفع اسعار السلع التي تواجه حالة فائض طلب وتنخفض اسعار السلع التي تواجه حالة فائض عرض وارتفاع الاسعار في الحالة الاولى يعمل على ازالة فائض الطلب بينما ان انخفاض الاسعار في الحالة الاخرى يعمل على ازالة فائض العرض . وحركة الاسعار تؤدي في النهاية الى الوضع التوازني اي حينما يختفي فائض الطلب وفائض العرض تماما ، فيصبح الطلب متوازنا مع العرض عند السعر التوازني[2].

اما المرحلة الثانية فقد حاول والراس بنظرية الانتاج ان يبين كيف تتحدد اسعار خدمات رؤوس الاموال و الكميات المتبادلة علاوة على تحديد اسعار وكميات المنتجات الوسيطة التي تستخدم في المشروعات الاقتصادية وقد ذكر والراس الفروض التالية : ان كل شخصية اقتصادية سواء كان منتجا ام مستهلكا . يتصرف بطريقة تؤدي الى تحقيق اكبر اشباع ممكن ، كما ان شكل السوق يتحدد في المنافسة الكاملة اي في سوق الاموال الانتاجية وسوق خدمات راس المال وافترض والراس علاوة على ذلك ان

---

[1] فنشنزو فيتللو ، مصدر سابق ، ص42 .

[2] عبد الرحمن يسري احمد ، مصدر سابق ، ص442 .

معاملات الارتباط النفسية للإنتاج هي معاملات ثابته . بمعنى ان كميات عوامل الانتاج المستخدمة في انتاج وحدة واحدة من الانتاج ثابتة . نظرا لظروف الناحية الفنية . وان المشروعات الاقتصادية نفس السعة وان سعر المنتجات يتساوى مع متوسط التكلفة العام والتكلفة الحدية . وبعبارة اخرى ان المشروع لا يحقق مكسبا او خسارة . وتنتج هذه النظرة الى مدير المشروع الذي تعتبره مجرد دمية من الفرض الذي ينظر الى المشروع في سوق المنافسة الكاملة وتعتبر علاوة على ذلك كميات رؤوس الاموال الموجودة في نظام اقتصادي مغلق معطيات Data اي بيانات ثابته .

وتتمثل المرحلة الثالثة في نظرية وال راس في تشكيل رؤوس الاموال التي يدخل فيها تشكيل رؤوس اموال جديدة تتأسس عليها نظرية الفائدة . ويتعلق الامر في هذه المرحلة بكميات رؤوس الاموال المنتجة واسعارها وهي المرحلة التي تعتبر اضعف المراحل .

وتدخل المرحلة الرابعة معالجة الظواهر النقدية ، وبذلك تنتظم المراحل الاربعة في اسلوب عام يشكل عملية التقريبات المتتالية عند تحديد التوازن الاقتصادي العام وهكذا نرى ان الامر يتعلق بنظام عام للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المعقدة تتطلب استخدام اداة رياضية لإعطاء شكل كمي صحيح للبرهان المنطقي حيث يمكن على اساسه التعبير عن هذه العلاقات ولو في شكل مجرد . وترتبط عمليات هذه المراحل الاربعة فيما بينها نظرا لان الاسواق المتنافسة التي تقع فيها المبادلة مرتبطة فيما بينها ايضا . وعلى هذا النحو كان هذا الاسلوب نتيجة لعملية ((تنظيم)) جميع مراحل التحليل .وبما ان التبادل قد تنظر اليه في اول الامر في علاقته مع الاستهلاك بعيدا عن تجريد العملية الانتاجية فان مشاكل الانتاج بتجريدها من عملية تشكيل راس المال هي التي توضع في الاعتبار بعد ذلك وهكذا دواليك . وقد تنظمت الاسواق الاربعة التي تتمثل في الاستهلاك ، الانتاج ، اموال راس المال ، النقد في اسلوب نهائي بطريقة تضم العلاقات بين جميع الاشخاص والتوسعات الاقتصادية معتبرة في علاقات التبادل التي بينها .

وتسمح هذه التفرقة بين الاسواق الاربعة بإعطاء هيكل يصلح لوصف علاقات او ظروف التوازن العام للمراحل التالية .

وتجمع هذه العلاقات اذن فيما بينها جميع الشخصيات الاقتصادية الموجودة في النظام الاقتصادي . ويعرض اصحاب العقارات واصحاب رؤوس الاموال والعمال، خدمات اموالهم في السوق ويطلبون في مقابل ذلك الاموال الانتاجية من المشروعات الاقتصادية. ويحصل المقاولون على خدمات رؤوس الاموال المختلفة والاموال الوسيطة الضرورية للإنتاج بينما يحصل من يملكون راس المال من اي نوع على اموال الاستهلاك باعتبارهم مستهلكين ، وعلى رؤوس الاموال المنتجة باعتبارهم مدخرين . وهكذا تتأسس الية الاسواق المتنافسة على هذا البناء المنطقي لنظرية والراس . ان فرضية حرية المنافسة الكاملة هي من الامور الاساسية للوحدة الشكلية لنتائج التحليل .

وهكذا نجد مثلا ان اسعار اموال الاستهلاك واسعار خدمات راس المال تتحدد في نظام التوازن العام عن طريق آلية العلاقات المتبادلة بين جميع المتغيرات الاقتصادية بينما هذه الاسعار بالنسبة

للشخصيات الاقتصادية معطيات Data وذلك لان اي فرد منهم لا يستطيع التأثير في اسعار السوق بهذه الكمية القليلة في العرض او الطلب . ولكن يمكنه الوصول الى اسعار التوازن بعد الافتراض ان الاسعار التي اعطيت تحكما لديها كميات عرض وطلب متعددة لبعض الاموال[1] .

وبواسطة التعديلات التالية يمكن الوصول الى تشكيل هذه الاسعار ((والتي يطلق عليها نقطة التوازن)) . التي تتعادل معها كميات العرض والطلب . واذا كان الطلب عاليا على العرض فان السعر سيزداد او يقل في الحالة العكسية ويتعلق الامر هنا بتحديد الاسعار في نطاق نظام التوازن العام وبمعنى اخر معبرا عنها بصيغة السلعة المتكلفة بها كصيغة مقارنة عددية . وبالتالي ستظهر جميع السلع الاخرى في تناسب محدد بالنسبة لهذه السلعة وبسبب هذا الغرض سيكون سعر خدمة لراس المال في درجة يؤدي الى مساواة العرض والطلب لهذا الحال .

ولكن هذه الاسعار تمثل ربع خدمات الارض واجور وخدمات ما يطلق عليه الاموال الشخصية والفائدة لخدمات راس المال .

اذا يبدو التبادل الانتاج والتوزيع في هذا الهيكل المنطقي للنظام مظاهر مرتبطة بالتوازن العام . وتتخذه هذه العلاقات المتبادلة المرتبطة في نظرية والراس معادلات تعبر بلغة رياضية عن العلاقات المنطقية بين متغيرات الاقتصاد الكلي [2] .

المطلب الثالث/ نظرية فيلبس في التوازن.

قام الاقتصادي فيلبس في سنة 1958 بنشر دراسة تطبيقية في مجلة Economica [3] عن الاقتصاد الانكليزي مستخدماً بيانات لـ(98) سنة تمتد بين (1867–1957) وقد تضمنت موضوع بحثه العلاقة بين البطالة والتضخم ، وقد أطلق على هذه العلاقة بمنحنى فيلبس اذ وجد فيلبس ان الاجور النقدية ترتفع بشكل واضح عندما تنخفض البطالة وعندما ترتفع هذه الاخيرة تنخفض الاجور النقدية وكانت النتيجة ان هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم[4] ، وقد تم تمثيل تلك العلاقة لمنحنى فيلبس بالشكل التالي :

شكل رقم (1) منحنى فيليبس

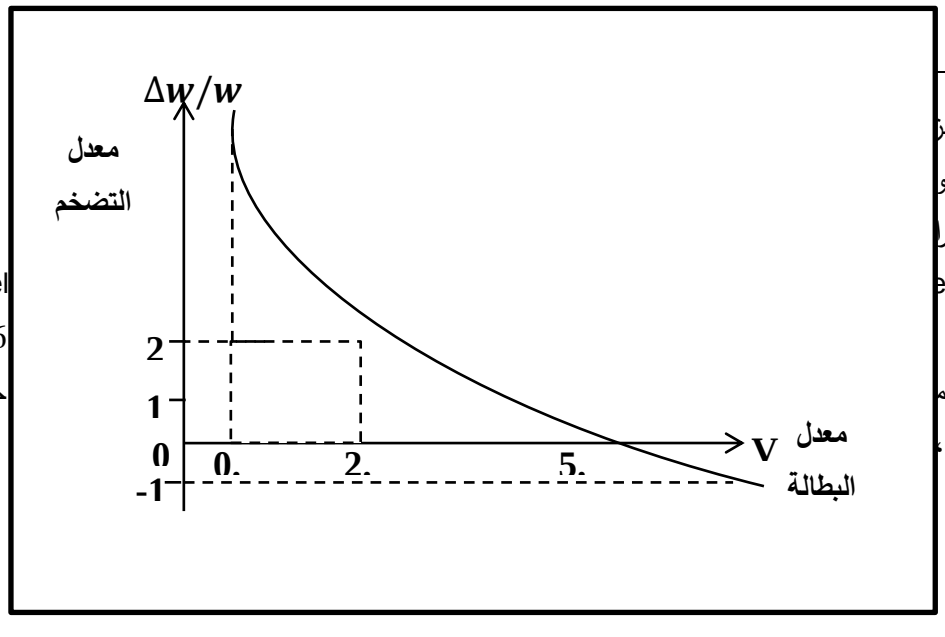

(1) فيتللو – فنشنز
(2) فنشنزو فيتللو
(3) كانت هذه الدر
((The rel e rates in the
UK. 186
(4) هشام لبزة و م خلال الفترة
2010–1984 .

المصدر : خالد واصف واحمد حسين ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، عمان،2006 ، ص265.

نلاحظ من خلال الشكل ان معدلات التغير في الاجور النقدية مرتفعة عند انخفاض معدل البطالة وتكون معدلات التغير في الاجور منخفضة عند ارتفاع معدلات البطالة ، كما ان منحنى فيليبس يقطع المحور الافقي عند معدل البطالة المقدر بـ5.5% وهو المعدل الذي يضمن استقرار في الاجور الاسمية أي ان ذلك المعدل لا يرافقه زيادة في معدل الاجور $(\Delta w/w = 0)$.

بيّن فيليبس من خلال دراسته القياسية لسلسة احصائية من السنوات والممتدة ما بين (1861-1957) عن [1]:

1- وجود علاقة ترتبط بين هذين المتغيرين (البطالة والتضخم) عبر مسار زمني وتأريخي طويل امتد الى ما يزيد عن تسعين عاماً .

2- تبين ان هذه العلاقة الدالية متناقصة $f(V) = \Delta w/w$ حيث $f(V) < 0$.

3- كذلك فان هذه العلاقة غير خطية (الميل غير ثابت) .

4- علاقة مستقيمة وثابتة.

وقد بيّن لنا الشكل السابق صورة توضيحية لتلك العلاقة العكسية التي تربط بين المتغيرين وانها علاقة غير خطية حيث نلاحظ ان[2]:

---

[1] عقون سليم ، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة ، دراسة قياسية تحليلية ، حال الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحان عباس ، سطيف . الجزائر ، 2009_2010،ص35

(1) اسامة بشير الدباغ، مصدر سابق ، ص196.

*معدل التغير في الاجور النقدية يبلغ قيمة لا نهائية عندما ينخفض معدل البطالة الى المستوى 0.8%.
*كما ان معدل التغير في الاجور النقدية يبلغ حدهُ الادنى −1% وذلك عندما يرتفع معدل البطالة ليشمل جميع المعروض من العمال في سوق العمل أي 100% .

***العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم (Trade −off) .**

ان العلاقة المستقرة والعكسية ما بين معدل البطالة ومعدل نمو الاجور النقدية تعتبر مشكلة امام صانع السياسة الاقتصادية وامام رغبته في تحقيق معدلات منخفضة لكل من البطالة والتضخم معاً وفي وقت واحد اذ ان هذه الرغبة يستحيل تحقيقها في ظل العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم لذلك يستلزم البحث عن السياسة الاقتصادية المناسبة التي تؤدي الى نقل منحنى فيليبس من موقعه بالكامل الى جهة اليسار كما هو بالرسم .

شكل رقم (2)

السياسة الاقتصادية اللازمة لتحقيق انخفاض في معدل البطالة ومعدل التضخم

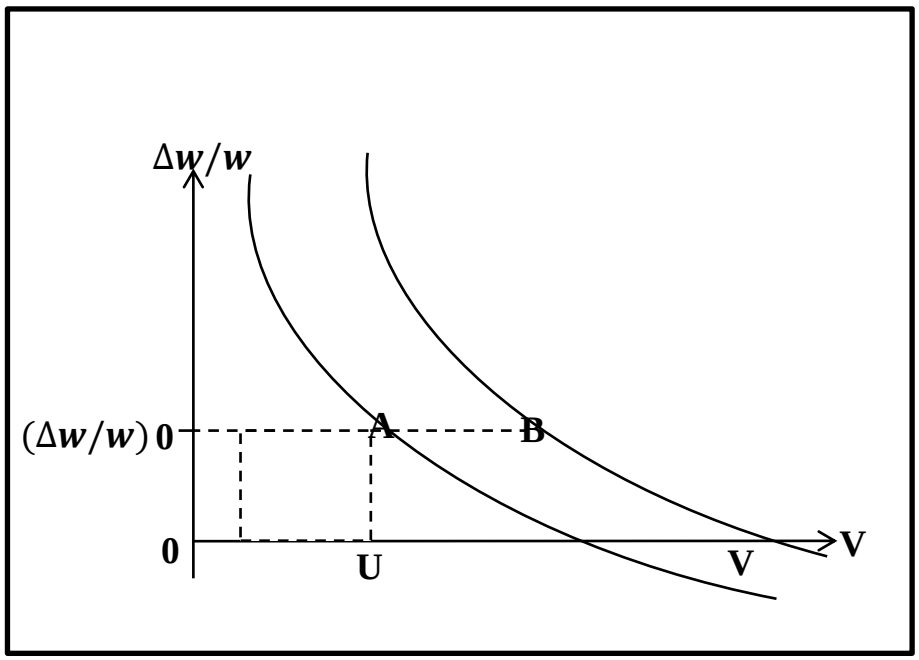

المصدر: الدباغ – اسامة بشير ، البطالة والتضخم المقولات النظرية ومنهاج السياسية الاقتصادية ،الطبعة الاولى، الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2007 ، ص198 .

مما استدعى ظهور العديد من الابحاث النظرية التي كان اهمها تقصي العوامل التي ادت في الاصل الى نشوء هذه العلاقة التبادلية بين المعدل الذي تنمو فيه الاجور الحقيقية وبين معدل البطالة

، ولعل اول واهم المحاولات التي اجتهدت لتقديم اساس نظري لمنحنى فيليبس كان ما قام به ريتشارد ليبسي (R.Lipsey) في مقاله المشهور الصادر سنة 1960 ، اذ ربط نظريته الخاصة لسوق العمل بمنحنى فيليبس . فقد بنى اعماله النظرية في موضوع العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة على اساس افتراضي[1] :-

- وجود علاقة خطية وموجبة (طردية) بين المعدل الذي تنمو فيه الاجور النقدية وبين فائض الطلب على الايدي العاملة في اسواق العملة*.
- وجود علاقة (عكسية) وسالبة وغير خطية بين فائض الطلب على الايدي العاملة وبين مستوى البطالة .

بعد ذلك قام كل من (Solow & Samuelsson) بتطوير هذه الفكرة وقد تبين من خلال ابحاثهم ان العلاقة العكسية ليس فقط بين معدل البطالة ومعدل التغير في الاجور النقدية وانما ايضاً بين معدل البطالة ومعدل التضخم* ، وقد تلقت المدرسة الكنزية ((منحنى فيليبس)) بالترحاب ، اذ قدم هذا المنحنى تفسيراً لمجرى التغير في الاجور النقدية ، وفي المستوى العام للاسعار (التضخم) لم يكن متوفراً في نموذج الاقتصاد الكلي حتى ذلك الحين .

وسرعان ما اصبحت علاقة فيليبس علاقة معروفة على نطاق واسع تحت مصطلح منحنى فيليبس واصبح من الادوات التحليلية المهمة في شرح ورسم اهداف ومشكلات السياسة الاقتصادية الكلية وفي اختيار اولوياتها دون منازع ولمدة من الزمن .

إلا أن واقع الاقتصاد العالمي اثبت فشل هذه العلاقة واستمراريتها على المدى الطويل ، خاصة في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي اذ عرفت الدول الغربية الرأسمالية حالة تزامنت فيها معدلات البطالة المرتفعة مع ارتفاع في معدلات التضخم في آن واحد مولدة في ذلك حالة تسمى بالتضخم الركودي (Stagflation) [2] .

الانتقادات الموجهة لمنحنى فيليبس :

---

[1] أسامة بشير الدباغ ، مصدر سابق ، ص199 .

* يلاحظ ان Lipsey قد استخدم الاجور النقدية بدلاً عن الاجور الحقيقية في دوال الطلب والعرض على العمل.

* حيث استبدلا (Solow, Samuelsson) التغير في معدل الاجور بالتغير السنوي للاسعار ومنه اصبح منحنى فيليبس يتمثل في العلاقة الكلية بين البطالة والتضخم .

[2] رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لاخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، علم المعرفة ، الكويت ، 1998 ، ص362 .

ان كان قد تمتع منحنى فيليبس بمصداقية وعلمية خلال المدة (1959–1969) فإنها قد تعرضت للاهتزاز الشديد ، وحام حولها شك كبير منذ اواخر عقد الستينيات وبداية عقد السبعينيات ذلك ان العلاقة الكلية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم قد تعرضت للانهيار ، بسبب عجز منحنى فيليبس عن تفسير حالة الركود التضخمي .

إن فشل علاقة فيليبس قد دفع العديد من الاقتصاديين من بينهم فريدمان (Friedman) وأدموند فالبس (Phelps) الى تطوير نماذج متقدمة في القياس الاقتصادي تاخذ بعين الاعتبار عامل التوقعات (Expectations) عند صياغة العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة وقد أخذت هذه النماذج اخضاع منحنى فيليبس الى القياس والتجربة ، اذ بدا واضحاً ان العلاقة التي يقوم عليها منحنى فيليبس لا اساس لها من الصحة او الثبات والاستقرار على المدى الزمني الطويل[1].

وقد وصف فريدمان من خلال نقده لمنحنى فيليبس بانه مضلل تماماً ، لان المحور الرئيسي للمنحنى يشير الى معدل الاجر الاسمي بدلاً عن المعدل الحقيقي للاجر ، واعتقد فريدمان ان سبب ذلك يرجع لاخذ فيليبس بالافتراض الكنزي الذي ينص على ان التغيرات المتوقعة في الاجور الاسمية تكون متساوية مع التغيرات المتوقعة في الاجور الحقيقية .

وقد اقترح فريدمان ان يشير المحور الرئيسي الى معدل التغير في الاجور الاسمية مطروحاً منه المعدل المتوقع لتغيرات الاسعار ، وبالتالي فان معادلة تكوين الاجور يجب ان تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية ، وقد كان اهم انتقاد وجه لمنحنى فيليبس لهذا فإذا كانت معادلة الاجور المفترضة عند فيليبس هي : $w = f(V)$

فان المعادلة عند فريدمان هي : $w = f(V) + f_E$

إن ادخال التوقعات التضخمية في التحليل يدل على ان هناك عدة منحنيات لمنحنى فيليبس ، بحيث يعبر كل منحنى عن توقعات تضخمية معينة وعن اجل قصير معين [2] فمنذ اواخر عقد الستينيات وخلال عقد السبعينيات حدثت عدة صدمات مؤثرة على جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي حيث ان النتائج كانت عكسية تماماً لما جاء به منحنى فيليبس ففي عام 1970 انخفض حجم الانتاج الصناعي الامريكي باكثر من 5% وتضاعف معدل البطالة تقريباً ، وظل المستوى العام للاسعار مرتفعاً ، وقد استمرت ادارة فورد في تطبيق السياسة نفسها (منحنى فيليبس) مع تحقيق النتائج نفسها السيئة (تدهور في معدلات النمو وتزايد البطالة والتضخم) . الامر الذي دفع بورنس رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي الى القول ((يجب علينا ان نعترف بالحقيقة القاسية الماثلة امامنا ، وهي ان ثمة جزءاً كبيراً من سوقنا الداخلية قد فقد فاعلية في مجال المنافسة ، وذلك انهُ اذا كان معدل البطالة يتراوح ما بين 8–9% غير كاف

---

[1] رمزي زكي، مصدر سابق ، ص369 .

[2] عقون سليم ، مصدر سابق ، ص38 .

لايقاف التضخم فان ذلك يعني ان اقتصادانا لم يعد يعمل كما كان يعمل في الماضي))[1] . الامر الذي ادى الى انكار عدد كبير من الاقتصاديين لمنحنى فيليبس والمتمثل في وجود علاقة بين البطالة والتضخم في الاجل الطويل ، إلا أن بعض الاقتصاديين حاولوا إثبات ان منحنى فيليبس يأخذ شكلاً عمودياً في الأجل الطويل ويمكنه شرح وجهة نظرهم كما يلي :

شكل رقم (3)

منحنى فيليبس في الاجل الطويل

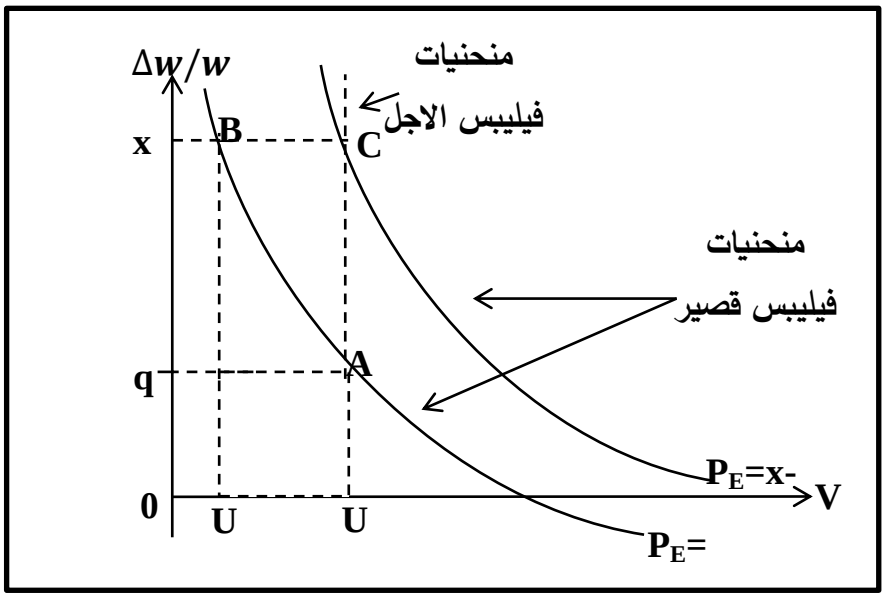

المصدر: رمزي زكي، الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، الكويت ،(1998) ص371.

يمثل الشكل منحنى فيليبس في الاجل الطويل ، اذ يفترض في البداية ان منحنى فيليبس الاصلي يكون عند المعدل الفعلي والمعدل المتوقع لتغير الاسعار مساويين للصفر ($P_E=0$) ، وعند النقطة A يمثل التوازن .

- عند النقطة A لا يوجد مفاجآت تتعلق بجانبي العرض والطلب الكليين .
- كلفة وحدة العمل ثابتة ومعدل الاجر النقدي والحقيقي يزدادان بنفس زيادة الانتاجية oq.

---

[1] رمزي زكي ، الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1985 ، ص54 .

- معدل البطالة يساوي OV_0 وهو المعدل الطبيعي ، الذي تكون فيه التوقعات متطابقة فعلاً مع ما يحدث ، يعني ذلك عدم وجود ضغوطات لاعلى او لاسفل على معدل التضخم ، ويسمى لدى الاقتصاديون بـ: NAIRV .

((Non- Accelerating Inflation Rate of Unemployment))

وعندما نفترض ان توسعاً اقتصادياً قد حصل وادى الى انخفاض معدل البطالة الى مستوى OV_1 ، مما يدفع رجال الاعمال الى التسابق من اجل توظيف عمالة اضافية اكثر ، وتشغيل طاقاتهم الانتاجية عند مستويات مرتفعة ، الأمر الذي يدفع معدل الاجر النقدي الى الارتفاع الى المستوى ox ، وبذلك يكون الاقتصاد الوطني قد تحرك على منحنى فيليبس قصير الاجل لينتقل الى نقطة B.

وبسبب تزايد الاجور بمعدل اكبر من معدل نمو الانتاجية فان ذلك يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للاسعار ، نفترض ارتفاعه بمقدار (X-P) كنسبة مئوية في السنة ، وفي هذه الحالة فان منحنى فيليبس لم يعد ينطبق على الحالة الجديدة للاقتصاد الوطني .

عندما تبدأ التوقعات التضخمية الجديدة تتكيف مع معدل التضخم السائد فان منحنى فيليبس سوف ينتقل الى اعلى اذا حدث مثل هذه التوقعات وسيكون عند وضعه الجديد $P_E=x-q$ وهو بذلك لا يمثل وضعاً مستقراً ذلك اذا ظل معدل البطالة في الاقتصاد الوطني اقل من معدل التضخم الطبيعي فان الاجور سوف تواصل ارتفاعها بمعدل اكبر من ox ، وسوف يستمر معدل التضخم في التزايد الامر الذي سيؤدي الى تغير المعدل المتوقع للتضخم .

فإذا تغير المعدل المتوقع للتضخم فان منحنى فيليبس سيواصل تغيره بالانتقال للاعلى الامر الذي يؤدي الى عدم الوصول لنقطة التوازن على منحنى فيليبس الجديد ، إلا اذا كان معدل البطالة في المستوى القديم عند ذلك يتساوى المعدل المتوقع لتغير الاسعار مع المعدل الفعلي وهو ما يتمثل في النقطة C التي تمثل الوضع التوازني الجديد .

واذا كان معدل التضخم المشتق من معدل البطالة الطبيعي اعلى من اللازم فانه ممكن في هذه الحالة خفضه عن طريق رفع او زيادة معدل البطالة الامر الذي سيؤدي الى تخفيض الاجور الاسمية ، وعندئذ تحدث التغيرات السابقة في العمل بالاتجاه العكسي .

نلاحظ مما سبق ان التبادل بين البطالة والتضخم يحدث في الاجل القصير وان معدل البطالة يعادل المعدل الطبيعي في الاجل الطويل ، بصرف النظر عن معدل التضخم ، ما يعني ان منحنى فيليبس يأخذ شكلاً عمودياً في الاجل الطويل[1].

المطلب الرابع /تحليل التوازن العام والحل الكنزي :-

أولا : الازمة الاقتصادية في التاريخ والفكر الاقتصادي للرأسمالية في القرن العشرين .

عرفت الرأسمالية الصناعية منذ اخذت في النمو والازدهار ازمات متتالية ، كان النشاط الاقتصادي يتحول عندها من الزيادة والارتفاع الى الهبوط والركود . وقد بدأت هذه الازمات منذ بداية القرن التاسع عشر ، على اثر انتهاء حرب نابليون . ففي كل من السنوات 1810، 1814، 1825، 1836، 1847، 1857، 1864، 1873، 1882، 1890، 1900، 1907، 1913، 1920، 1929. حدثت ازمة في بلد او اكثر من البلاد الرأسمالية ، وكانت لا تلبث ان تنتقل عدواها الى البلاد الرأسمالية الاخرى وكانت الازمة دائما تبدء بالركود واهم ما كان يلاحظ فيها ظهور البطالة بين العمال وتزايدها وتستمر تلك الحالة حتى يأخذ الركود في الانتهاء ، ويعود الاقتصاد من جديد للانتعاش ، فيزداد النشاط الاقتصادي ، وتقل البطالة شيئا فشيئا . وطبقا لتعاليم النظرية الكلاسيكية التي كانت سائدة وكان تأثيرها تاما على الفكر والسياسة الاقتصاديين ، لم تكن هذه الفترات من الركود وما يصاحبها من بطالة سوى فترات اختلال عابرة ، ناشئة عن بعض العوامل المؤقتة التي لا تلبث حتما ان تزول ، لو ترك الاقتصاد حرا بدون تدخل من جانب الحكومة ، فالتشغيل طبقا لهذه النظرية لا يبلغ مستوى التوازن الا عندما يصل للتشغيل الشامل الذي يعمل فيه كل العمال ولا يكون هناك بطالة ، لأنه اذا وجدت بطالة ، ولم تتدخل الحكومة ولا النقابات ، فان اجور العمال تنخفض ، وهذا الانخفاض في الاجور يدفع المنظمين لتشغيل كل العاطلين عن العمل . ولذلك كان الاقتصاديون ينصحون الحكومات دائما في فترات الركود بعدم التدخل في الاجور وتركها تنخفض الانخفاض اللازم حتى يقضي على البطالة . كذلك كانوا ينادون بان تبتعد نقابات العمال عن منع الاجور من الانخفاض .

---

[1] عقون سليم ، مصدر سابق ، ص39 .

وقد بقيت هذه الافكار مسيطرة حتى العقد الثالث من القرن العشرين ، وفي كل مرة كان يقال ان البطالة قد استمرت مدة طويلة دون ان يقضى عليها ، كان الاقتصاديون يجيبون بان السبب هو مقاومة الحكومة والنقابات لانخفاض الاجر ، وبان الاجر لو ترك ينخفض لقضى على البطالة [1].

ولكن لوحظ منذ العقد الثالث من القرن العشرين خاصة في انجلترا وامريكا ، ان هناك قدرا شبه دائم من البطالة وان العمال المتعطلين يرغبون في العمل بأجور منخفضة أيا كان مقدارها ، ولكنهم يبقون متعطلين بدون تشغيل .

وظهرت تلك الحالة بوضوح منذ ازمة سنة 1920 . ففي انجلترا لم تنخفض نسبة العمال المتعطلين خلال الفترة بين الحربين العالميتين الاولى والثانية عن 10% من مجموع العمال . مع استعداد العمال المتعطلين للعمل باجر منخفض ، فان التشغيل الشامل لم يتحقق كذلك كان عدد العمال المتعطلين في امريكا في نهاية الركود الدوري سنة 1932 ما يقرب من 15 مليون عامل ، كانوا جميعا مستعدين لقبول اجر منخفض دون ان يقضي ذلك على بطالتهم[2].

ومن الواضح ان مثل هذه البطالة كانت اشد واقسى من ان تغيرها النظرية الكلاسيكية التي كانت تسري في البطالة دائما عاملا عارضا لا يلبث حتما ان يزول[3].

وقد ناقش المؤرخون الاقتصاديون طويلا سبب الكساد العظيم ، ولكن لا توجد اجابة بسيطة ، والسؤال الاهم هو ما الذي حول الركود المؤقت الى كابوس ؟

اذ عايشت امريكا فترات ركود من قبل ولكن ليس بهذه الحدة .

ـ نشأة كينز وذيوع صيته كاحد المفكرين الاقتصاديين البارزين : –

ولد جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) ، (1883–1946) لاحد صغار الاقتصاديين من اتباع المدرسة التقليدية وهو جون مينارد كينز ، وكان طالبا اظهر نبوغا في الرياضيات والسياسة والفلسفة ، ولقد درس الاقتصاد في جامعة كمبردج على يد الاستاذ مارشال على امل ان تتاح له فرصة للتدريس بها ولكنه لم يوفق في البداية الى ذلك وعين في وزارة شؤون الهند اذ سنحت له ظروف عمله (والتي كانت تقتصر على مطالعة الصحف على حد قوله) ان يعكف على اعداد رسالة في الاقتصاد تمكن بواسطتها من تحقيق امله في التقديم . وفي اثناء وجوده في كمبردج صار رئيسا لتحرير ((المجلة الاقتصادية)) ليقض التأييد الكبير الذي حباه به مارشال ، وكرس نفسه لدراسة نظرية النقود ، وفي عام 1913 عين كينز عضوا في اللجنة الملكية المشكلة لدراسة شؤون النقد والمالية في الهند . اذ

---

[1] لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي ،مكتبة نهضة مصر للطباعة ، القاهرة ،1986،ص254.

[2] لبيب شقير، نظرية التشغيل والدوران ،مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، 1954،ص21

[3] لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص255 .

جذب الانظار اليه حين قدم مذكرة بشأن علاج الاوضاع القائمة بعنوان (Indian Carrency and Finance) ، امتزجت فيها المعرفة النظرية بالكياسة العملية [1].

كينز كان مجبرا على صراع طويل للهرب من التراث الذي ترعرع في ظلاله ، لقد كانت رؤيته واضحة في الاعتراف بان المستقبل مجهول ومن شانه ان يؤدي الى تهديم مجموع البنيان النظري الارثوذكسي المستند الى مفهوم التوازن اللازمني (Timeless Equilibrium). ويؤكد اغلب الاقتصاديين في تفسير الازمنة اجتماع (تصادف) اكثر من حدث سيء في وقت واحد ، مثل نضوب فرص الاستثمار بعد تسارعها في العشرينات ، قرار المستهلكين تقليل الانفاق وسداد القروض ، اتخاذ الحكومات المذعورة لسياسة حمائية ، وفي مواجهة كل ذلك كان رد فعل نظام الاحتياطي الفيدرالي هو سياسات اشد ، وليس سياسات اخف منذ قرن مضى من نظرية كينز ناقش مالثوس مع ريكاردو موضوعية امكانية حدوث افراط في الانتاج ، على انه المقابل لنقص في الطلب المتأتي من نقص الاستهلاك ، الا ان الجميع رفضوا آنذاك ما سمي اكذوبة وقصور الاستهلاك او نقص الطلب ، واذا كان نقص الطلب الفعال (Effective Demand) لا يمكن ان يحدث تبعا لآراء ريكاردو وساي ، فمن الواضح انه لا يمكن ان تكون هناك حاجة الى اجراء حكومي لتعزيز الطلب.

على ضوء هذه الخلفية شن كينز هجومه على ساي وقانونه اذ يقول (الشيء الاكثر غباء هو تصديق قانون ساي الذي هاجمه مالثوس منذ قرن مضى) . وآلية التوازن المفترضة ، مدعيا ان الاقتصاد الرأسمالي مجبور على عدم التوازن والاضطراب ، لعدم قدره آليات السوق من ضبط التدفقات الاقتصادية ، مفترضا ان الاقتصاد لا يجد بالضرورة توازنه في العمالة الكاملة (التامة) ، بل يستطيع الاقتصاد من الوصول الى التوازن عند مستوى اقل من الاستخدام الكامل اي بوجود بطالة ،وهو ما اسماه (توازن البطالة الناقصة).

كما انه يهاجم ريكاردو بقوة ، ويؤكد ان (هيمنة منهجية ريكاردو لمدة مئة سنة كان بمثابة الكارثة التي اعترضت التقدم في علم الاقتصاد)[2].

لم يكن كينز هو الوحيد الذي شن هجومه على ساي بل سبقه في العشرينيات من القرن العشرين عدد من الباحثين الاقتصاديين ، الذين خرجوا عن المألوف وهم ((فوستر) و(وكاتشينج) الذي كان من العباقرة المبكرين (على حد قول جالبريث) اذ يقول (لقد كان هؤلاء السادة في مجال النظرية الاقتصادية ((ويقصد الاقتصاديين الكلاسيك)) لا يقدمون اكثر من الافتراض حتى دون اية محاولة للأثبات ، بان

---

[1] عادل أحمد حشيش ، مصدر سابق ، ص54 .

[2] جوان روبنسون و جون ايتويل ، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث ، ترجمة فاضل عباس مهدي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1980 ، ص81 .

تمويل الانتاج نفسه يزود الناس بوسائل الشراء [1] . ومثلما اثبت كينز عدم امكانية تحقيق الاستخدام الكامل وفقا لرؤية ساي ذهب الى التشكيك بالتوازن بين الادخار والاستثمار ، وهو ما كان مفترضا بحسب الفروض الكلاسيكية ، استنادا لحيادية النقود ، فيقول كينز ان حجم الاستثمار يكون بالضرورة مساويا لحجم الادخار ، ولكن عند التأمل يتبين ان الحال ليست كذلك .

تبعا لذلك يصبح من الصعب الاعتماد على اراء الكلاسيك من ان كل الدخل المتدفق عائدا في صورة طلب على السلع والخدمات ، وفقا لما نص عليه ((قانون ساي)) ، وبعضه يمكن ان يتسرب عن طريق مدخرات غير مستخدمة او غير مستثمرة[2].

***مكونات التحليل الكنزي .**

رأينا سابقا كيف اصبحت سياسة الاقتصاد الموجه مطلبا ملحا في الدول الرأسمالية لتلافي ما نتج عن الحرب العالمية الاولى من مشكلات ازدادت حدتها بحلول ازمة عام 1929 الكبرى . وبتغير وضع النظام الرأسمالي القائم ، من نظام عالمي الى نظام دولي وبالفعل فقد تنوعت التدابير التي اتخذتها الحكومات في معالجة هذه المشكلات في بلادها ، الا ان اي واحدة منها لم تكن قد حددت غاية عامة نهائية توجه اقتصادها القومي نحوها بحيث تكون الهدف النهائي الذي تلتقي عنده كافة التدابير ، وبعبارة اخرى لم تقم اي دولة رأسمالية في ذلك الوقت بوضع برنامج اقتصادي متكامل للتوجيه الاقتصادي تبتعد فيه بصورة جذرية عن المبادئ التي تقوم عليها الرأسمالية كنظام بل ان جميع التدابير المتخذة لم تكن الا معالجات جزئية لبعض الاوضاع القائمة وكأن النظام السائد بناء بدت فيه بعض الثغرات ونقاط ضعف تحاول هذه التدابير سدها وترميمها دون ان تغير او تبدل هذا البناء .

وامام هذا كله كان الذين ينادون بضرورة انتهاج سياسة التوجيه الاقتصادي في هذه الظروف يجدون – من الناحية العملية – عقبة تقف في وجه تقدم فكرتهم ، وهي ان المناداة بتوجيه الاقتصاد كان ينقصها بيان الطريق لهذا التوجيه ، وهذا هو النقص الذي عمل على تلافيه الاقتصادي الانجليزي جون ملينارد كينز في كتابه المعروف باسم ((النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود)) الذي صدر في عام 1936 [3].وقد كان لهذه النظرية وقع كبير في اوساط الاقتصاديين حمل الكثيرين منهم على القول بان

---

[1] جون كينيث جالبريث ، مصدر سابق ، ص250 .

[2] عبد علي كاظم المعموري ، مصدر سابق ، ص131 .

[1] John Maynard Keynes ((General Theory of Employment Interest and money)) 1936 ,macmillan and Co. Ltd , London , 1964.

كينز احدث في الدراسات الاقتصادية ثورة هامة يسمونها الثورة الكينزية (Keynesian Revolution) ، وبان الدور الذي تلعبه نظريته هذه لا يقل عن دور كتاب آدم سميث ((ثروة الامم)) ، في القرن الثامن عشر ، ودور البيان الشيوعي لماركس وانجلز في القرن التاسع عشر . وحتى نستطيع ان نقف على المعالم الرئيسية لنظرية كينز العامة ووجهة نظره في اسباب الازمة الاقتصادية والمقترحات التي راها لعلاجها فانه يحسن ان نستعرض الاطوار التي مرت بها حياه كينز والمشكلات التي كانت مثارة في عصره على المستويين المحلي والدولي.

ـ نظرية كينز في التشغيل :

بموجب نظرية كينز في التشغيل فان الذي يحدد العمال الذين يعملون وكمية السلع التي تنتج هو مفهوم الطلب الكلي الفعال (Total Effective Demand) . فعلى قدر الطلب الكلي على السلع ينتج المنتجون وعلى قدر ما ينتجون يشغلون العدد الملائم من العمال ، فاذا كان الطلب كبيرا كان الانتاج والتشغيل كبير والعكس صحيح ، والطلب الاجمالي الفعال عند كينز يتكون من الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية .

فالطلب على السلع الاستهلاكية يعتمد على عاملين هما : –

حجم الدخل القومي وحجم الدخل الموزع على الافراد فكلما كان الدخل القومي محدودا ودخل الافراد قليلا كلما خصص كله او اغلبه لإشباع الحاجات الاستهلاكية ، وكان

أ. الادخار محدودا او قليلاً ، وبالمقابل كلما كان دخل البلد ودخل الفرد كبيرا وكانت النسبة المخصصة منه للاستهلاك قليلة نسبيا كلما كان الادخار كبيرا .

ب بعض العوامل النفسية التي تدفع الافراد الى الانفاق او الادخار .

ويلاحظ كينز انه كلما زاد دخل الفرد زاد استهلاكه ، و لكن بمقدار اقل من مقدار الزيادة في الدخل وذلك بسبب انخفاض الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to consume) لدى الدخول الكبيرة ويترتب على ذلك انه كلما زاد دخل الفرد زاد حجم الادخار بسبب الميل الحدي للادخار (Marginal Propensity to Save) فالخلاصة هي انه كلما زاد دخل البلد زاد ادخاره وان الادخار في البلدان المتقدمة اقتصاديا يمثل عنصرا انكماشيا بالنسبة لمجموع الاقتصاد الوطني وتفسير ذلك ان الادخار يقلل من الطلب على السلع واذا لم يوجد عامل يعوض هذا النقص فان نقص الطلب الكلي الناتج عن زيادة الادخار يؤدي الى نقص حجم ما ينتجه المنظمون ومن ثم انخفاض حجم التشغيل وارتفاع حجم البطالة ، ان العامل الذي يمكن ان يعوض هذا النقص هو الطلب على سلع الاستثمار .

ـ الطلب على السلع الاستثمارية :–

يتكون الطلب على السلع الاستثمارية من الطلب على الآلات والمعدات والمواد وغيرها من السلع التي تستخدم في عملية الانتاج والذين يطلبون سلع الانتاج هم المنظمون ولكي يطلب المنظم وحدة انتاجية إضافية من السلع الاستثمارية فانه يبحث فيما اذا كان ذلك سيعطيه ربحا صافيا ، بعد خصم

تكاليفه وخصم ثمن المواد الاولية واجور العمال وكافة النفقات الاخرى ، وقد استخدم كينز بعض المصطلحات الفنية اذ يقول ان المنظم لا يطلب وحدة إضافية من السلع الاستثمارية الا اذا كانت الكفاءة الحدية للاستثمار(Marginal Efficiency of Investment) اكبر من الفائدة التي يدفعها على اقتراض النقود . ويقصد بالكفاءة الحدية النسبية بين الربح المتوقع الحصول عليه من الاستثمار خلال مدة حياة الاصل وبين تكلفة الاصل (الاستثمار) [1].

وهكذا تتضح اهمية الكفاءة الحدية في تحديد حجم الاستثمارات . اما العوامل المحددة للاستثمار عند كينز فتعتمد على عاملين :

أ- عوامل موضوعية .

ب-عوامل شخصية نفسية متوقعة .

أ – فالعوامل الموضوعية : هي حجم سلع الانتاج الموجودة فعلا في الاقتصاد الوطني قبل ايقاف المعمل ، فاذا كانت السلع الانتاجية كثيرة فان العرض من السلع سيكون كثيرا ومن ثم سيكون ثمنها منخفضا نسبيا والربح المتأتي منها سيكون ضئيلا وبذلك تكون الكفاءة الحدية للاستثمار منخفضة .

ب – اما العامل النفسي : فهو ما يتوقع المنظمون حدوثه خلال عمر المشروع الذي يريدون اقامته ، سواء ما يتعلق بأسعار المواد الاولية او اجور العمال او اسعار السلع النهائية المنتجة وتتوقف هذه التوقعات على عوامل نفسية لا تخضع لمنطق دقيق (وهي عوامل التفاؤل والتشاؤم) ، ونظرا لاعتماد الكفاءة الحدية على التوقعات فان الطلب على السلع الاستثمارية يكون طلبا متقلبا[2] .

ـ كيف يتحدد مستوى التشغيل عند كينز ؟ :-

ان مستوى التشغيل بالنسبة الى كينز يتوقف على مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية ويتحدد مستوى الانتاج والتشغيل عند المستوى المطلوب من الكميات المنتجة من السلع ، فاذا كان المطلوب من الكمية المنتجة فعلا مساويا الى اجمالي حجم السلع تزداد ارباح المنتجين وتدفعهم هذه الزيادة لزيادة الانتاج والتشغيل الى المستوى الذي يتساوى فيه الانتاج مع الطلب الكلي . واذا كان الطلب الكلي اقل من كميه الانتاج فمعنى ذلك ان كميات من المنتجات ستبقى دون تصرف فيقلل المنتجون من انتاجهم ويخفضون تشغيلهم للعمال الى الحد الذي تتساوى فيه كميات

---

[1] مدحت القريشي ، مصدر سابق ، ص244 .

[2] مدحت القريشي ، مصدر سابق ، ص244.

الانتاج مع حجم الطلب الكلي الفعلي . اذن فان مستوى الانتاج والتشغيل يتحدد عند المستوى الذي تتساوى فيه كمية المنتجات مع كمية الطلب الكلي . ولكي يستمر الانتاج من فترة لأخرى عند المستوى نفسه يجب ضمان تصريف كمية السلع التي بقيت دون تصريف بسبب الادخار ، ولا يكون ذلك ممكنا الا اذا تم تعويض الزيادة في الادخار من خلال الزيادة في الطلب على السلع الاستثمارية .

فالادخار اذن هو عنصر انكماشي يدفع بالإنتاج والتشغيل الى الانخفاض ، والاستثمار هو عنصر ايجابي يعوض الاثر الانكماشي للادخار فاذا كان الاستثمار مساويا للادخار بقي الانتاج والتشغيل ثابتين عند المستوى نفسه.

ويقرر كينز انه ليس من الضروري ان يكون المستوى الذي يتحدد عنده التشغيل هو مستوى التشغيل الكامل . لأنه لكي يتحقق التشغيل الكامل لابد ان يكون هناك طلب على الاستثمار مساو للادخار الذي يحققه الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل وعند تحقق هذا الشرط نضمن ان ما ينتج عند التشغيل الكامل يتم تصريفه في السوق .

- محتوى النظام الكنزي في التوازن [1].

1- دالة الاستهلاك : اشار كينز الى قانون سايكولوجي اساسي يخص العلاقة بين الاستهلاك والدخل ومفاد ذلك ان الناس يميلون الى زيادة استهلاكهم عند حصول زيادة في دخلهم . ولكن الزيادة في الاستهلاك تكون اقل من حجم الزيادة في الدخل . وبشكل محدد هناك علاقة موجبة بين الاستهلاك (2) والدخل القومي (Y) والتي يعبر عنها بالمعادلة التالية C =F(Y) وان العلاقة بين التغير في الاستهلاك والتغير في الدخل القومي تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد ، كما ان الادخار (S) يرتفع مع الدخل وان الميل الحدي للادخار (MPC) هو ايضا يتراوح بين الصفر والواحد .

2- الاستثمار عرف كينز الاستثمار بانه شراء السلع الرأسمالية وبالإضافة الى ذلك الاستثمار غير المخطط يحدث عندما تنخفض المبيعات وترتفع قيمة الخزين اما الاستثمار المالي فهو ليس استثماراً في نظر كينز لأنه لا يمثل شراء السلع الرأسمالية وان المستثمرين يستثمرون على امل ان يضيف راس المال الجديد الى الارباح . والجانب الثاني في قرارا الاستثمار عند كينز هو سعر الاصل او تكلفة الاستبدال للأصل الثابت والذي يجعل المنتج لراس المال (يستمر بإنتاج وحدة اضافية ، وقد عرف كينز الكفاءة الحدية لراس المال (MEC) بانها تساوي سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة من العوائد المتوقعة مساوية الى سعر الاصل الثابت . ويستمر الاستثمار الى النقطة التي تتساوى فيها الكفاءة

---

(1)Stanley L Brue ,The Evolution of Economic Thought ,Sixth Edition, The Dryden press,2000,p453-464.

الحدية لراس المال مع سعر الفائدة (تكلفة الاقتراض) . وهناك علاقة عكسية بين كمية الاستثمارات في راس المال والكفاءة الحدية لراس المال وقد عارض كينز كلا من الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك الذين اعتقدوا بان سعر الفائدة يحقق التوازن بين الاستثمار والادخار فالادخار عند كينز يعتمد على مستوى الدخل وسعر الفائدة يعتمد على التفضيل للسيولة (الطلب) وكمية النقود و(العرض) .

3- تفضيل السيولة : يعتمد تفضيل السيولة طبقا الى كينز على ثلاث دوافع لحمل النقود وهي لأغراض الصفقات والاحتياط والمضاربة والتي تترجم الى منحنى الطلب على النقود ، اذ يعمل الافراد نقودا اكثر عند سعر فائدة والمنحنى المذكور يتحدد الى اسفل وان كمية النقود المعروضة يفترض انها مستقلة عن سعر الفائدة وتحدد بقرار من ..البنك المركزي ولهذا فان منحني عرض النقود يكون عموديا ، وان سعر فائدة ادنى لا يخفض الادخار ، كما افترض الكلاسيك والنيوكلاسيك وبدلا من ذلك فانه يحفز على زيادة الانفاق الاستثماري .

4- الدخل التوازني والتشغيل : افترض كينز ان هناك ترابطا قويا بين الدخل القومي ومستوى التشغيل ، وهذا ليس صحيحا بالضرورة فالاستثمار الكبير في راس المال الموفر للعمل (Labour Saving) يمكنه ان يسبب ارتفاعا في الانتاج والدخل القومي بمعدلات تفوق معدل الزيادة في التشغيل لكن كينز كان مهتما بالمدة القصيرة بشكل رئيسي ، وفي المدة القصيرة يمكن ان نهمل التغير التكنلوجي وعندها يمكن ان نوافق بان مستوى الدخل يحدد مستوى التشغيل .

وان الكساد حيث راي كينز ومن خلال نموذج بسيط الذي يعرف بنموذج تقاطع كينز بين الانفاق الكلي والعرض الكلي (خط 45°) . هو انخفاض في الاستهلاك الاستثماري يقلل من الانفاق الكلي ويقلل من حجم المبيعات ويزداد الخزين ثم تقوم المنشآت بتقليل تشغيل الايدي العاملة والانتاج ، ولهذا ينخفض الدخل القومي ، ويمكن ملاحظة ان الدخل التوازني ينخفض بمقدار اكبر من حجم الانخفاض في الاستثمار وذلك بسبب تأثير المضاعف (Multiplier) . ان حجم المضاعف يعتمد على ميل منحنى الانفاق الكلي .

5- سياسات تحفيز التشغيل الكامل والاستقرار : اقترح كينز دورا اكبر للحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل للدخل القومي . ولمعالجة البطالة يقترح كينز وسائل معينة لزيادة الانفاق الكلي من خلال زيادة الاستثمار الخاص في اوقات الكساد وذلك من خلال تخفيض سعر الفائدة ، لكن هناك حدودا لانخفاض سعر الفائدة وخاصة عندما يصبح (الطلب على النقود) افقيا تام المرونة عند سعر فائدة منخفض جدا ، وهي حالة ما يسمى بضخ السيولة (Liquidity Trap) الامر الذي يجعل السياسة النقدية غير فعالة .

والطريقة الثانية والاكثر معالجة وفعالية في اوقات الكساد من خلال استخدام الحكومة للسياسة المالية التوسعية . فالأنفاق الحكومي يخدم كمصدر للأنفاق الكلي . والمشكلة الاهم بالنسبة الى كينز هي ان

المجتمع كلما يصبح اكثر غنى كلما يزداد مستوى الادخار لديه وتصبح مهمة تحقيق التشغيل الكامل اكثر صعوبة .

المبحث الثاني
تـحـلـيـل الازمـــــة فـي الـفـكـــر الـمـاركـسـي

تمهيد

تحتل الماركسية مكانا بارزا ومتميزا في تاريخ الفكر الاقتصادي ، اذ لا يكاد يخلو مؤلف في نطاق ما يعنى به من موضوعات من التعرض لفكر (ماركس) و(الماركسيين) بالتحليل والتقييم وذلك بسبب ما احدثه هذا الفكر في اسلوبه المناهض للرأسمالية كنظام من اثار بعيدة المدى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمختلف المجتمعات الانسانية بغض النظر عن نوعية النظم السائدة فيها اليوم . ولم تنشأ الماركسية كمذهب يؤمن بالثورة لمعالجة الاوضاع القائمة طفرة ، وانما كان لها اصولها التي تمتد في باطن الفكر الفلسفي الالماني ، والنزعة الاشتراكية الاصلاحية او (الطوباوية) والاقتصاد السياسي التقليدي . وقد اكتسبت الماركسية كنسق فكري شهرتها التاريخية بالنظر الى قيامها على اساس الانتقاد الذي ظهر بوضوح في نقد الفلسفة المثالية الالمانية ، وانكار الاشتراكية الاصلاحية الخيالية (على الاخص اشتراكيات القرن التاسع عشر، وبالذات الاشتراكية الفابية (Fabian Socialism) ، والاعتراض على النتائج البورجوازية التي جادت بها قرائح الاقتصاديين التقليديين .

وعلى هذا الاساس نادت الماركسية بالفلسفة المادية (لا المثالية) و بالاشتراكية العلمية (Scientific socialism) ، (لا الخيالية) ، الامر الذي معه ذاعت الماركسية بين مختلف النقابات والاتجاهات العمالية .

وحتى نستطيع ان نتبين ملامح الماركسية كمذهب انتقادي مناهض للنظام الرأسمالي فانه من المفيد ان نلتمس هذا البيان في منابعه الاولى ، عند ماركس بصفة خاصة حيث تمثل مساهماته الفكرية التي قام بها بمفرده ، او بمعاونة صديقه ورفيق كفاحه انجلز حجر الزاوية في هذا المذهب الذي ظل ينتسب اليه على الرغم مما خضع له من مراجعة وتطوير في التطبيقات الاشتراكية المعاصرة في دول النظام الاشتراكي . (على وجه الخصوص ، في مدة ما بعد الستينيات من القرن الحالي) . وقد يبدو

غريبا لأول وهلة امر العناية بهذا الانتساب على الرغم من ان مؤلفات الرواد الاوائل من أئمة الماركسية وبخاصة ماركس وانجلز لا تقدم لنا احاطة بكيفية عمل النظام الاشتراكي عن طريق بيان الاسس اللازمة لذلك . وانما تقدم بحوثا منهجية اساسا على كيفية عمل النظام الرأسمالي وابراز عيوبه بقصد التأكيد على الطبيعة التاريخية له وحتمية انقضائه بعد ان استنفد كل ما في جعبته من وسائل تقدمية لتحل محله الاشتراكية [1].

ويعتقد ماركس ان الازمات الاقتصادية تعتبر ظاهرة دورية ملاصقة لتطور النظام الرأسمالي تحدث فيه حتما . والواقع اننا لا نجد نظرية واحدة عند ماركس لتغيير الازمات الاقتصادية وانما نجد عدة تفسيرات .

على ان اشهر وايسر التفسيرات الدارجة عند رائد الماركسية والتي يمكن ان نعتبرها اساسية وتكتفي بها هنا تجنبا للغوص في تحديد المعالم الحقيقية لنظرية ماركس في تفسير الازمات والذي يمثل موضوعا اثار ولايزال يثير في الفكر الاقتصادي خلافا كبيرا ذلك التفسير الذي سجل بموجبه ان الازمات تصدر (من ذاتية نظام الانتاج الرأسمالي الذي يميزه التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الرأسمالي للتملك ، هذا التناقض الاساسي ينعكس بدوره في متناقضات اخرى يستند اليها مباشرة حلول الازمات بالنظام الرأسمالي عند ماركس (والماركسيين الملتزمين) ومن هذه التناقضات : التناقض بين الانتاج والاستهلاك ، والتناقض بين مختلف فروع الانتاج واخيرا التناقض بين تحسين طرق الانتاج والارباح .

فالنوع الاول من التناقض : اي التناقض بين الانتاج والاستهلاك يعزوه ماركس دائما الى فقر جماهير المستهلكين (ومعظمها يتألف من العمال والفئات محدودة الدخل اي الضعيفة اقتصاديا) ، وقصور استهلاكها بالنسبة الى ميل الانتاج الرأسمالي الى تنمية القوى الانتاجية (اي تضخم الطاقات الانتاجية في الرأسمالية).

اما النوع الثاني من التناقض : التناقض بين مختلف فروع الانتاج فيفسره ماركس بافتقار النظام الرأسمالي الى التناسب والتناسق بين مختلف فروع الانتاج الداخلة فيه وهو ما يترجم عمليا في ان كل مشروع يضع برامجه الانتاجية مستقلا عن غيره من المشروعات ، فينتج ما يراه بالقدر الذي يريد وفي الوقت الذي يحدده لذلك فان ماركس يرى ازاء هذه الحال ، ان الوضع الطبيعي للاقتصاد الرأسمالي هو الاختلال بقدر ما هو التوازن . وقد يبلغ هذا الاختلال في فترات معينة حدا لا سبيل لعلاجه واعادة

---

[1] عادل أحمد حشيش ، مصدر سابق، ص354,353 .

التوازن الا بوقوع الاقتصاد الرأسمالي فريسة لازمة وكساد يصفي خلاله ما قد ظهر من خلل في هيكل المنتجات او الجهاز الانتاجي .

النوع الثالث : التناقض بين تحسين طرق الانتاج والارباح فان ماركس يقصد به ، ان المنتج الرأسمالي اذ يحاول تحسين طرق انتاجه والدفاع عن نفسه في مجال المنافسة وزيادة ارباحه بقدر الامكان ، يصبح مضطرا الى السير وفقا لمقتضيات التقدم الفني ، فيدخل ما يستجد فيه من تحسينات على مشروعه تتجلى اثارها في زيادة نسبة راس المال الثابت في التركيب العضوي لراس المال المستخدم في المشروع وهذا يهيئ له ان يحقق من الارباح ما يزيد على زملائه المنتجين .

غير ان تعميم الاخذ بهذه التحسينات وهو امر فني يقتضيه التطور وتبعث عليه المنافسة – يؤدي الى انتشار ظاهرة تغير التركيب العضوي لرؤوس الاموال الانتاجية جميعا ومن ثم تتجه معدلات الارباح المتحققة بالفعل الى الانخفاض

وعلى ذلك فان السلوك المقيد بالنسبة لمشروع واحد على حدة لا يلبث ان ينقلب((حتما)) الى اوضاع تضر بسائر المشروعات متى انتشر الاخذ بذلك السلوك دون ان يكون لاحد قدرة على تجنبه او لوقف اثاره وبتفاعل هذه المتناقضات الثلاثة في نطاق النظام الرأسمالي تتولى الازمات الاقتصادية عليه . الامر الذي يساهم مع غيره من المتناقضات في التعجيل بمصيره المحتوم (الاندثار) [1] .

المطلب الاول/ نظرية القيمة وفائض القيمة

اخذ ماركس هذه النظرية عن المدرسة الكلاسيكية الانجليزية اذ تحدد قيمة اي سلعة بعدد ساعات العمل المبذول في صنعها . فالعامل يبيع قوة عمله ويشتريها منه الرأسمالي طبقا لنظرية القيمة . وتتحدد قيمة العمل بعدد الساعات من العمل اللازمة لإنتاجها . اي الساعات الضرورية لإنتاج ما يلزم العامل من ضروريات الحياة . ويضيف ماركس بان الرأسمالي ، بعد ان يشتري من العامل قوته العاملة فانه يقوم بتشغيل هذه القوة عددا من الساعات اكثر من الساعات التي دفع قيمتها فعلا والفرق[2] بين الاثنين يمثل فائض القيمة (Surplus Value) الذي يحصل عليه الرأسمالي واستفاد من اطروحات ريكاردو للقيمة المرتكزة على تحديد قيمة اية سلعة استنادا على عدد ساعات العمل التي بذلت في انتاجها وهو ما وفر دعما لنظرية التي تقرر بشكل محدد ان العمل هو المصدر والاساس في خلق القيمة وبالتالي الثروة ، اذ يرى ماركس انه (لا تتولد ذرة واحدة) من القيمة عن اصحاب رؤوس الاموال [3] .

---

[1] عادل احمد حشيش ، مصدر سابق ، ص 412و415 .

[2] مدحت القريشي، مصدر سابق ، ص168 .

[3] ماركس ، رأس المال ، المجلد الاول (الكتاب الاول – عملية انتاج رأسمال) ، الفصل الرابع عشر،ص637 .

لقد حاول ماركس ان يربط جزءا من انتقاداته للرأسمالية باشتقاق (فائض القيمة). لذلك حاول الانسياق وراء الفهم الرأسمالي في التركيز على الانتاج مستغلا ان القيمة وفائض القيمة لايمكن الوصول الى اشتقاق منطقي وعلمي لهما الا من خلال الانتاج .

اذ قام ماركس بتحليل السلعة الى ثلاثة تعبيرات لكل منها خصيصة من خصائصها. هي قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة والثالثة قيمة القيمة فقيمة الاستعمال : ويقصد بها منفعة السلعة التي تستطيع ان تشبع بها حاجة معينة للإنسان . ((وتأتي هذه المنفعة من مجموعة من الصفات التي تتصف بها السلعة والتي تجعلها وحدها دون غيرها من السلع صالحة لإشباع هذه الحاجة المعينة بالذات ، ولا تقاس هذه الخصيصة بمقدار العمل والذي يتطلب وجود السلعة فهي مستقلة عنه)).

- قيمة المبادلة (Valeur dechange) [1]:

ويراد بها قدرة السلعة على المبادلة بسلعة اخرى او العلاقة الكمية التي تتمثل في النسبة التي تتبادل بها سلعة لها صفات معينة (اي قيمة استعمال خاصة) . بسلعة اخرى لها صفات مختلفة (اي قيمة استعمال اخرى) . ويقول ماركس ان عملية التبادل تتضمن مساواة . حينما يقبل شخصان ان يتنازل كل منهما عن كمية معينة من سلعة الاخر . فان كلا منهما يقر الواقع بتساويهما ، وهذا التساوي يعني لدى ماركس مساواة كل من الكميتين المتبادلتين لشيء ثالث تتضمنه السلعتان .

وهذا الشيء لا يكمن في الصفات المادية او الطبيعية للسلعتين المتبادلتين اذ ان هذه الصفات تحدد القيمة الاستعمالية للسلعة ولكنها لا تحدد قيمتها التبادلية . ومتى قررنا ان التساوي بين السلعتين المتبادلتين لا يمكن ان يرجع الى تساويهما في الصفات المادية او الطبيعية ، فانه لا يبقى عنصر مشترك بينهما الا عنصر واحد : انهما ناتجات عن العمل الاساسي وقد تختلف السلعتان في نوع العمل الذي انتج كلا منهما ، ولكن كل منهما ناتج العمل بغض النظر عن نوعه اي كلاهما من انتاج (العمل الانساني المجرد) .

- خاصية قيمة القيمة (Value- Valeur) :

كذلك فان السلع هي الاخرى ذات قيمة من حيث انها هي التجسيد او البلورة لهذا العنصر ذي الطابع الاجتماعي والمشترك بينهما جميعا وهو العمل (اذ تقاس كمية العمل بمدته ، ويجد وقت العمل قياسه في النهاية بشكل اسابيع وايام وساعات) . ويقصد ماركس بالعمل كل جهد انساني سواء اتخذ صورة ظاهرة (جسمانيا كان او ذهنيا) ام صورة عمل مختزن ام متراكم في شكل آلة او مادة اولية . هذا

---

[1] جان بابي، القوانين الاساسية للاقتصادات الراسمالية ،ترجمة شريف حتاتة واخرون ،دار النهضة ، دار القلم، بيروت ،1970.ص80.

العمل المتراكم يطلق عليه ماركس في بعض الاحيان العمل الميت . اما منتجات الطبيعة فليست لها ((قيمة)) في نظره مالم يبذل في اقتنائها عمل .

يرى ماركس ان السلع (الاشياء) منتج اجتماعي متغير تلقائيا عن نمط العلاقات الاجتماعية القائمة ، هذه ليست لها قيمة الآلات العمل الانساني متجسد فيها . من هذا الفهم اشتق ماركس وثنية السلعة التي تظهر فيها المنتجات كسلع . هذه الوثنية لا تنفصل ابدا عن اسلوب الانتاج الرأسمالي . السلعة بحسب ماركس تلعب دور (الخلية الاساسية) والعنصر الضروري للنظام الرأسمالي ومن دونها لا يمكن ان تظهر الرأسمالية بل وتبدو مستحيلة الوجود . والمشترك ما بين جميع السلع ذات القيمة . هو وجود عنصر العمل فيها جميعا ، وهو جهد انساني اتخذ صورة ظاهرة (عمل حي) او صورة عمل مختزن او متراكم (عمل ميت) .

عليه فان السلعة المحتوية على عمل هي الوحيدة التي لها قيمة ، وهذه هي التي لها قيمة تبادلية وان اقيامها تتحدد وتقاس بمقدار العمل الذي تحتويه .

اما فائض القيمة : فهو مصطلح تعود جذوره الى الاشتراكيين من مثل سيسموندي وبردون وغيرهم . الا ان ماركس استطاع عبر جهد فكري وعملي من اشتقاق فائض القيمة من الانتاج وعد قانون فائض القيمة من القوانين الاساسية لنمط الانتاج الرأسمالي .

فالإنتاج الراسمالي ليس مجرد انتاج للبضاعة (السلعة) بل هومن حيث الجودة انتاج للقيمة الزائدة . ان العامل لا ينتج لنفسه بل لأجل الرأسمالي ولا يعد العمل منتجا غير ذلك الذي ينتج للرأسمالي قيمة زائدة ، او الذي يخدم ازدياد الرأسمالي بصورة ذاتية [1].

ولا تقتصر اهمية نظرية العمل في القيمة عند ماركس على مجرد فكرة فلسفية تعلي من شان العمل ، بل انها تعتبر في الوقت نفسه بمثابة حجر الزاوية الذي يبني عليه صرح نقده لفائض القيمة الرأسمالي ((فاذا كانت قيمة الشيء بالقدر من العمل اللازم لإنتاجه على نحو ما اوضحنا ان قيمة العمل تحتاج الى ايضاح .

هنا يطبق ماركس على العمل ما سبق او وصل اليه بصدد نظرية قيمة العمل [2].

ابتدأ ماركس تفسيره لظاهرة فائض القيمة من الانتاج وتحديدا من العمل وهذا يعده ماركس مثله مثل ايه سلعه ، وهو يميز بين نوعين منه هما .

القدرة على العمل : عدد ساعات العمل المباعة من قبل العامل والمدفوع ما يقابلها من ثمن بحسب تقدير صاحب العمل .

قوة العمل : هو ما ينتجه عن العمل او يحققه العامل من عمله والذي يبيعه المنتج بمعرفته .

---

[1] كارل ماركس ، مصدر سابق ، ص6 ، ص7.

[2] عادل أحمد حشيش ، مصدر سابق ، ص394 .

فالرأسمالي عندما يستخدم عددا من العمال فانه في الواقع يقوم بشراء قوة العمل من العامل والتي لها قيمة كما لباقي السلع . وتتحدد هذه القيمة بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها وماركس يؤكد ان الرأسمالي يعمل دائما على استخدام قوة العمل التي يشتريها بقدر اكبر مما يلزم للإبقاء عليها . يبين ماركس[1] ان فائض القيمة هو الفرق بين كلفة قوة العمل وقيمة المنتج ، هذا الفائض يأخذ شكلين هما (الفائض المطلق) والذي يتولد مباشرة عن زيادة وقت العمل الذي يشتغل فيه العامل لحسابه ، اما الفائض النسبي فيتولد عن تخفيض وقت العمل الضروري . اي الوقت اللازم لإنتاج السلع والخدمات الضرورية لحفظ حياة العامل مع بقاء الوقت الكلي الذي يعمل فيه ثابتا ويتوقف حجم الفائض ونموه على معدل سرعة دوران راس المال الذي من خلاله يتمكن الرأسمالي من استخدام عدد مضاعف من العمال مما يؤدي الى مضاعفة فائض القيمة .

ان فائض القيمة عموما يرجع الى الخصوصية التي ينفرد بها عنصر العمل والذي يتمثل في امكانية ان ينتج ما هو اكثر من قيمة ما يحتاجه لأغراض الاستهلاك الضروري . وهو ما يمثل امكانيه اغتصاب الرأسمالي لجزء من جهد العامل غير مدفوع الثمن . وهو استغلال اقتصادي لا يوجد له مسوغ مقبول الا انه اضطرار اقتصادي يفرضه نمط الانتاج الرأسمالي تعسفا .

من ذلك يتوصل ماركس الى ان فائض القيمة يتم انتزاعه من خلال راس المال الا وهو عنصر العمل بشكل رئيسي .

بشكل عام ولأغراض التبسيط في فهم اشتقاق فائض القيمة يمكن بيانه من ظروف الانتاج الرأسمالي في القرن التاسع عشر ولحد الان فاذا كانت عدد ساعات العمل المحددة للعمل هي (16) ساعة للرجال و (14) ساعة للنساء والاطفال كما هو معتاد آنذاك ، وهي تساوي قيمة الحفاظ على استمرارية العامل في بيع عمله للرأسمالي بما يساوي (6) ساعات عمل مدفوعة الاجر بينما تظل (15) ساعة من العمل غير مدفوعة ، يتم من خلالها انتزاع فائض القيمة بعد ان يجري دفع جزء منها لعناصر الانتاج الاخرى [2]. ويضيف ماركس بان الرأسمالي بعد ان يشتري من العامل قوته العاملة فانه يقوم بتشغيل هذه القوة عددا من الساعات اكثر من الساعات التي دفع قيمتها فعلا ، والفرق بين الاثنين يمثل فائض قيمة الذي يحصل عليه الرأسمالي ، وعليه فان الفرق بين الحد الادنى اللازم لإبقاء العامل على قيد الحياة وبين قدرة العامل الانتاجية الفعلية يظهر بشكل فائض القيمة (وهو سر تكوين راس المال عند ماركس) ومن وجهة نظر الرأسمالي فان قدرة العامل على خلق قيمة اكبر من تلك التي تمنح له فعلا على شكل اجور هي شرط مسبق لتشغيل العامل[3] .

---

[2] م. روزنتال ، مشاكل الجدل في رأس المال لماركس ، ترجمة ابراهيم كبة ، مطبعة جامعة بغداد ، 1979 ، ص44 .

[3] مدحت القريشي ، مصدر سابق ، ص168 .

المطلب الثاني /نظرية التركيب العضوي لراس المال :

بعد ان اوضح ماركس في الجزء الاول من كتاب راس المال ان معدل التبادل بين السلع يتحدد بنسبة ما تتضمنه هذه السلع من عمل وان فائض القيمة يعد بمثابة متغير تابع لعدد العمال الذين يستغلهم الرأسمالي ، نجده في الجزء الثالث من مؤلفه يتناول ظاهرة اختلاف التركيب العضوي لراس المال (النسبة بين راس المال الثابت والمتغير) نتيجة للتقدم الفني الذي يتسبب له الرأسمالي . عادة عن طريق احلال الآلات محل العمل الانساني[1].

من الطبيعي ان جزءاً من السلع المباعة في الاسواق يمثل فائض قيمة فاذا تصرف الرأسمالي في كل هذا الفائض لاستعماله الشخصي ، لن يبقى له مواصلة الانتاج الا من راس المال الذي من المؤكد لا يساوي القدر الذي كان في متناول يده عند البداية.

ويسمى الانتاج المعاد في هذه الحالة (بإعادة الانتاج البسيط) في حين ان (الانتاج الموسع) يعني تخصيص قدر من فائض القيمة المتحقق لزيادة الانتاج وفي هذه الحالة فقط نستطيع القول ان تراكما قد حصل[2].

في كتاب رأس المال (الجزء الثالث) الذي تولى انجلز نشره بعدما توفي ماركس عام 1883 ، ركز على راس المال وبخاصة التركيب العضوي له وما حفز ماركس على الاهتمام بالتغيرات الحاصلة في طبيعة التركيب العضوي لراس المال (Orqanic Composition of Capital) هو سرعة التقدم التكنلوجي والفني وعملية الاحلال المستمر بين راس المال والعمل والتي يجربها المنتج الرأسمالي . والمتأتية كنتيجة طبيعية لمنتجات الثورة الصناعية الصاعدة . وما يترتب على هذا من رفع للقيمة والارباح.

ويعد تقسيم راس المال الى (ثابت ومتغير) اساس الفهم الماركسي للتركيب العضوي لرأس المال ، اذ ان راس المال الثابت يتجسد في وسائل الانتاج (الآلات والمباني....الخ) بينما يتجسد راس المال المتغير في قيمة قوى العمل والاجور (التكاليف المتغيرة) وتتبلور صيغة التركيب العضوي لراس المال من خلال قيمة راس المال الثابت الى نسبة راس المال المتغير بالاتي :

التركيب العضوي لراس المال = V/C

C = راس المال الثابت

V = راس المال المتغير

ورأس المال الثابت يزيد من انتاجية العمل وبالتالي يزيد من فائض القيمة ، وهو ما يسعى الرأسمالي للاستمرار عليه سعيا وراء تعظيم ارباحه من خلال دفع قيمة السلعة المباعة ويترتب على وفق

---

[1] حشيش – عادل احمد ، مصدر سابق ، ص400 .

[2] جابي – جان ، مصدر سابق ، ص132 .

هذا اشتقاق معدل الاستغلال الذي يتعرض له العامل في ظل الانتاج الرأسمالي من خلال معدل الاستقلال : وهو نسبة فائض قيمة الى راس المال المتغير .

V/M =

M = فائض القيمة

V = راس المال المتغير

اما معدل الارباح فيتم استخراجه من قسمة :

معدل الارباح = نسبة فائض القيمة الى رأس المال الكلي اي V+C/M

بيد ان التكوين العضوي لراس المال ذو تكوين مزدوج فهو من ناحية ذو وجه قيمي (قيمته وسائل الانتاج وقيمة العمل) ، ووجه تركيبي (كتله وسائل الانتاج المستخدمة وبين كمية العمل الضروري لتشغيل هذه الوسائل) ، ولكن عندما نتحدث عن تركيب راس المال بشكل عام فالمقصود هو التركيب العضوي ، وما يستوجب القول ان ماركس قد اشار مبكرا الى تأثير تغيير التركيب العضوي على طبيعة نمط الانتاج الرأسمالي ، من حيث التشغيل واستخلاص فائض القيمة ، وما يترتب عليه من زيادة افقار الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية وهو ما دفعه الى التنبؤ بالثروات الاجتماعية للعمال[1] .

اذ يؤكد ماركس بان فائض القيمة يتجه نحو الارتفاع ، لان انخفاض اسعار السلع سوف يقلل من عدد ساعات العمل المطلوبة لإنتاج كميات السلع اللازمة لحد الكفاف. كما ان استخدام تكنلوجيا متقدمة يعني ان قيمة السلع (مقاسة بمقدار العمل اللازم) سوف تتناقص . وان اسعار هذه السلع سوف تنخفض وهكذا تتزايد هذه العملية لان الرأسماليين مضطرون للبقاء في منافسة تقليل الاسعار .ولهذا فان النظام يجبر الرأسماليين على الاستمرار في التراكم واستخدام الابتكارات الموفرة للعمل وهكذا فان الطلب المتزايد على المكائن سوف يعمل على تقليص فرص العمل للذين يعملون بتقنيات مختلفة كما ان الحرفيين سوف يكونون الاوائل الذين يعانون من توسع التصنيع ، لان معظم وقت عملهم سوف يكون غير ضروري اجتماعيا . كما ان الرأسماليين الصغار سوف يتم تحطيمهم وازاحتهم من السوق ، وهكذا فان احلال المكائن محل العمل سوف يؤدي بالنهاية الى توسع حجم الجيش الاحتياطي للعاطلين (Reserved Army of Unemployed) مما يدفع مستوى الاجور الى الانخفاض الى حد الكفاف[2].

لهذا فان القانون الذي يتبعه نمو التراكم والتغير في رأس المال سيؤدي الى خلق علاقة حتمية بين تراكم راس المال وتراكم الشقاء ، بحيث تتراكم الثروات في جانب (الرأسماليين) ويحدث تراكم بنفس

---

[1] كارل ماركس ، مصدر سابق ، ص28 .

[2] مدحت القريشي، مصدر سابق ، ص169 .

الدرجة للفقر والشقاء والجهل والتبلد والانحطاط والاستبعاد ، في الجانب الاخر (الطبقة العاملة) التي تنتج رأس المال [1] .

المطلب الثالث/ نظرية اتجاه الربح نحو الانخفاض.

يبني ماركس نظريته بهذا الصدد على اساس تصور عدة أنواع من المشروعات تختلف في درجة السير مقتضى الفتوى الانتاجية الحديثة (خاصة الاليه بين الضعيفة او الحزينة) ومتوسطة ومتقدمة الالية [2] ، اذ استطاع النظام الرأسمالي توظيف ممكنات التقدم التكنلوجي لإعادة الترتيب لراس المال بحيث يزيد راس المال الثابت باستمرار على حساب راس المال المتغير ، من اجل زيادة الانتاج وانتاجيه العامل ، وفي هذا يسعى المنتج الرأسمالي الى تحقيق غرضين اساسيين في الوقت ذاته وهما :

ـ من زيادة الانتاجية يستطيع المنتج تخفيض تكاليف الانتاج العلاقة بينهما عكسية وهذا يؤدي الى زيادة الارباح .

ـ من زيادة الانتاجية للعامل يجري زيادة فائض القيمة .

الا ان هذا تجابهه كوابح عديدة منها ان العلاقة بين زيادة الانتاج وانخفاض التكاليف لا يجري الى ما لانهاية ، بل هناك حدود تعود بعدها التكاليف للارتفاع مرة اخرى ، كما ان الارتفاع المستمر لراس المال الثابت باستمرار سيكون على حساب راس المال المتغير الذي يشكل الاساس لارتفاع فائض القيمة مما يؤدي الى حصول انخفاض في معدل الارباح مع كل تغير حاصل في التركيب العضوي لراس المال .

ومن الممكن الاستدلال على هذا من البيانات الافتراضية الأتية :

لو افترضنا ان راس المال المتغير (V) = 40 مليون دينار

وان راس المال الثابت (c) = 160 مليون دينار

عندئذ يكون معدل الارباح = V + c / v

= 160+40/40 =200/40 = 922

وفي حالة ارتفاع راس المال المتغير الى 50 مليون دينار وراس المال الثابت الى 300 مليون دينار فان معدل الارباح سيكون 300+50/50= 16%

يتضح من هذا المثال ان المشروعات الاكثر استخداما لفنون الانتاج المتقدمة (نسبة اكبر من راس المال الثابت) تحقق معدل ربح اقل من غيرها .

ومن هنا فان ماركس يرتب على ذلك ، ان رؤوس الاموال في هذه المشروعات الاخيرة ستتجه الى المشروعات الاقل لجوء الى هذه الفنون (المشروعات الحرفية) اذ يكون معدل الربح فيها اكثر ارتفاعا

---

[1] جان بابي ، مصدر سابق ، ص142 .

[2] عادل احمد حشيش ، مصدر سابق ، ص402 .

(لقلة حجم راس المال الثابت) ويسمي ماركس هذه الظاهرة ((هجرة رؤوس الاموال)) اذ تسبب هذه الهجرة في زيادة الانتاج وبالتالي خلق (للفائض)[1].

ونلاحظ من خلال الارقام السابقة ان ارتفاع راس المال الثابت من شانه ان يخفض معدل الارباح من 22% – 16% وهذا ما يدفع ارباب العمل الى تعويض هذا الانخفاض عن طريق الضغط باتجاهين.

الاول : الامعان في استغلال العمال من اجل رفع معدلات فائض القيمة من خلال زيادة انتاجية ورفع شدة العمل .

الثاني : زيادة الانتاج بشكل اجمالي مما يخلق فيضا كبيرا لن يكون بمقدور الطلب من امتصاصه كون الاجور العمالية تميل الى الانخفاض باستمرار . وهذا يقود الى حدوث الازمة التي يراها ماركس مظهرا لنقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة ، لان العمال لا يستطيعون شراء انتاجهم ، فقيمة الانتاج لا تساوي قيمة الاجور لذلك تظهر فجوة سببها قصور الاستهلاك (Under Consumpition) والتي يراها ماركس ليس نتاج التناقض بين الانتاج والاستهلاك بل في طبيعة التناقض الاساس الذي يطبع الحياة الاقتصادية الرأسمالية . وهو (التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الفردي لكلفة وسائل الانتاج) لهذا اضحت هذه النظرية واحدة من اهم النظريات المفسرة، للدورة التجارية (Cycle Prissiness)[2] .

---

[1] عادل احمد حشيش ، مصدر سابق ، ص404 .

[2] اوسكار لانكة و مايكل كالتسكي ، الاقتصاد السياسي ، ترجمة محمد سلمان حسن ، ج1 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1967 ، ص314 .

الفصل الثاني

النظرية الاقتصادية للتوسع الرأسمالي والازمة الاقتصادية

المبحث الاول

الازمة الاقتصادية – التنوع والدلالات

انطلقت نظريات الاقتصاديين الكلاسيك من ان النظام الاقتصادي قائم على التوازن والاستقرار ، ولن يكون هنالك أي اختلال او حالة عدم توازن الا في حالات عابرة لا تلبث ان تزول وان أي اختلال يحدث انما يكون بفعل الدورات الاقتصادية والتي تمهد لمرحلة الانتعاش والوصول الى حالة الاستقرار والاستخدام الكامل ، إلا ان الواقع العلمي يتعارض مع ما جاء به هؤلاء الاقتصاديين . اذ قلما نجد بلداً مستقراً ، واصبحت القاعدة هي الاختلال وعدم التوازن او ما يعرف بالأزمات الاقتصادية التي لازمت الانظمة الرأسمالية ، والتي اخذت تحدث بصورة متتالية وتختلف في حدتها وتأثيرها من بلد الى اخر ، لكن ما يلاحظ في العقود الاخيرة الثلاثة تركز الازمات بشكل اساس في الولايات المتحدة الامريكية بعد ذلك تنتقل عدواها الى الاقتصادات الاخرى بسبب اندماج الانظمة المالية والاقتصادية العالمية وترابطها بفعل العولمة المالية والتحرر المالي ، وابرز هذه الازمات هي الازمة المالية العالمية التي تعتبر الاسوء في تاريخ الازمات الاقتصادية منذ ازمة الكساد الكبير ، ونحن نحاول في هذا الفصل التعرف على هذه الازمات واسباب نشوئها ومدى تأثيرها ، اذ يستعرض هذا الفصل الى مفهوم الازمة وانواعها وعلاقتها بالنظام الرأسمالي .

المطلب الاول / مفهوم الازمة المالية .

هناك عدة مفاهيم للازمة المالية .

1-مفهوم الازمة اللغوي :

تعني الازمة الشدة او القحط في اللغة العربية ، وهي تشير الى حالة طارئة او موقف استثنائي مغاير او مخالف لمجريات الامور الاعتيادية[1].

2-مفهوم الازمة الاصطلاحي :

تباينت الاراء حول تعريف الازمة فمنهم من يرى بان الازمة المالية هي ((الاختلالات الاساسية في الاسواق المالية التي تتميز بالانخفاض الحاد في أسعار الموجودات والفشل للعديد من المنشآت المالية وغير المالية)) [2].

وقد ظهرت كلمة الازمة في الاصطلاحات التشريعية في اليونان بمعنى لحظة الحكم ثم استخدمت في الطب بمعنى اللحظة الحاسمة بعدها انتقلت الى مجالات اخرى كالأخلاق وعلم النفس والسياسة والاقتصاد.

وتعرف الازمة الاقتصادية على انها خلل مفاجئ يطرأ على التوازن في احد او مجمل الانشطة الاقتصادية في بلد ما او في عدة بلدان وتطلق بصورة عامة على مجمل الخلل الناشئ من انعدام التوازن بين العرض والطلب [3].

كذلك تعرف الازمة الاقتصادية بانها((مرحلة يمر بها النشاط الاقتصادي وتتسم بانخفاض حاد للإنتاج ولمعدل النمو وارتفاع معدل البطالة ، وتسبق هذه المرحلة عادة مرحلة توسع اقتصادي وارتفاع الانتاج))، من خلال هذا المفهوم نلاحظ ان الازمة الاقتصادية هي المرحلة المحددة التي تبنأ بنهاية مرحلة الرواج والتوسع الاقتصادي .

في حين تعرف الازمة المالية على انها((اضطراب يحدث في أسواق المال بحيث يكون فيه الاختيار والمخاطر المعنوية سيئة جداً لدرجة عدم قابلية اسواق المال على توجيه الاموال بشكل كفوء الى الافراد الذين يكون لديهم افضل الفرص الاستثمارية))[4].

او قد تدل على انهيار مفاجئ في سوق الاسهم او في عملة بلدٍ ما او في سوق العقارات او مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك الى باقي الاقتصاد.

---

[1] لويس معلوف، المنجد في اللغة، دار العلم، بيروت، 1986، ص10

[2] مصطفى فاضل حمد الفراجي ، الازمة المالية العالمية لعام 2008 وانعكاساتها على اقتصاديات اقطار مجلس التعاون الخليجي ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ، 2011 ، ص46.

[3] عمر يوسف عبد الله عبابنة ، الازمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي اسلامي ، اربد للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2011 ، ص17،ص18 .

[4] Fredric Mishkan "Financial Polices and the prevention of financial chises in emerging. Markets countries-A paper of NBLR confernce of financial crises in Emerging market countries .W.P.8087 Cambridge Jaw 2001,P2.

نلاحظ من هذان المفهومان تأكيدهما على ان النتائج الاساسية المترتبة على الازمة تنعكس آثارها على الجوانب المتعلقة بأسواق المال والائتمان ، وقد يستعمل مصطلح الدورة الاقتصادية (economic cycle) في بعض الاوقات بدلاً من مصطلح الازمة الاقتصادية ويقصد به تلك التقلبات التي تحدث بصورة منتظمة خلال مدة متغيرة تؤثر كلياً او جزئياً على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية[1] . ويمثل الفرق بين الاصطلاحين في أن الازمة تعني الاضطراب المفاجئ وغير المتوقع في مرحلة زمنية او مكانية معينة ، في حين ان الدورة الاقتصادية تدل على انتظام حصولها بصورة متعاقبة والدورة يمكن ان تعبر عن مراحل ايجابية للنشاط الاقتصادي تتمثل في حالات الرواج والانتعاش او مراحل سلبية تتمثل في حالات الركود والكساد ، اما الازمة فأنها تعبر عن مرحلة الانخفاض الكبير في الانتاج وامتد معناها ليشمل الكساد الاقتصادي ، وبذلك فهي تعد اخطر مراحل الدورة الاقتصادية .

تصيب الازمات اسواقاً واسعة اذ تنشأ في قطاع معين وتمتد الى قطاعات اخرى وتنتقل اثارها الى الاقتصادات الاخرى بحسب درجة الارتباط[2].

تعد الازمة ظاهرة ملازمة لنمط الانتاج الرأسمالي مع استغلال الطاقة الانتاجية وتقدم الفن التكنولوجي ويعود سببها الى تناقض الاقتصاد الرئيسي بين الطابع الاستاتيكي الساكن للعلاقات الانتاجية الرأسمالية وبين التطور المطرد لقوى الانتاج ، وبفضل التقدم العلمي التكنولوجي الذي يخلق فائض انتاج عالٍ ، قد ادى هذا الفائض الى تدمير القوى المنتجة وانخفاض القوة الشرائية للطبقة الاجتماعية المحرومة من تملك وسائل الانتاج[3].

المطلب الثاني/ مراحل وخصائص الازمة:

توجد خمس مراحل اساسية يمكن من خلالها تحديد الازمة ولكل مرحلة من هذه المراحل مخاطر مختلفة من تلك الازمة[4] وهذه المراحل هي :

1- مرحلة الانذار المبكر : توجد عادة علامات تنبيه اعراض حدوث هذه الازمة لكن عدم الانتباه لتلك العلامات ادى الى توسع معالم الازمة .

2- مرحلة الوقاية : وضع مجموعة من العلاقات الفعالة التي تعمل في القضاء واضعاف من حدة الازمة قبل ان تلحق الضرر بالأنظمة الاقتصادية .

---

(1) Domink Selvatore , Evgene A. Diulio : Principles of Economies , second Edition , The McGraw Hill companies Inc. and Math Soft Inc ,1996, P59.

(2) احمد مهدي بلوافي ، ازمة عقار ام ازمة نظام : الازمة المالية العالمية اسباب وحلول من منظور اسلامي ، مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ط ، 2009 ، ص255,253 .

(3) ميسر قاسم غزال ،الازمة المالية العالمية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد (54) ، العدد (15) ، 2002 ، ص186 .

(4) محمود جار الله ، ادارة الازمات ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2008 ، ص 53,51 .

3- مرحلة الاصابة بالأضرار والحد منها : في هذه المرحلة يتم معالجة آثار هذه الازمة وتقليل الخسائر التي تلحق الضرر بالأنظمة دون التخلص من حدة الازمة .

4- مرحلة استعادة النشاط : وضع مجموعة من الوسائل والبرامج الفعالة التي يتم اختيارها ضمن اختيارات ، وتتضمن عدة جوانب ، منها اعادة الاصول المعنوية التي فقدت واستعادة ما ينتاب الجماعة من الحماس في مواجهة الازمة .

5- مرحلة ايجاد الحلول : وضع مجموعة من الخطط والوسائل الناجحة تحت دراسة منتظمة واعادة التقسيم لتحسين ما تم انجازه في الماضي .

اما خصائص الازمة فانها تتصف بسمات عدة منها [1] :

- انخفاض في قيمة العملة يشكل مفاجئ ، وتعني ان الازمة تحدث بدون انذار وهذا ينطبق على معظم الازمات .
- توقف حركة عمل الاسواق المالية وانهيار النظام المصرفي وفقدان السيطرة .
- يتصف سلوك المستثمرين بالقلق والارباك ، بسبب نقص المعلومات وضعف القدرة على تسديد الالتزامات ، نتيجة لحالة الذعر والخوف الشديد من المخاطرة الكبيرة التي ترافق المستقبل .

المطلب الثالث/ انواع الازمة المالية :

هنالك عدة انواع من الازمات المالية والتي تصيب اقتصاد ما ومن ابرزها ما يأتي :

1-ازمة العملة (ازمة سعر الصرف) (The Currency chises) .

يمكن تعريف ازمات العملة على انها هجمات المضاربة في عملة بلد ما تؤدي الى حدوث هبوط حاد في قيمة العملة ، مما يجبر البنك المركزي على استخدام جزء كبير من احتياطياته من النقد الاجنبي او رفع سعر الفائدة المحلية للدفاع عن العملة المحلية[2]. وهناك من يعرف الازمة على انها نوبات فيها انخفاض سعر الصرف للعملة بشكل كبير خلال مدة قصيرة من الزمن ، او تعرف بانها حلقات ضخمة من انخفاض اسعار الصرف ، وان مصطلح ضخمة يشمل الخسائر في قيمة العملة التي تتراوح ما بين

---

[1] سرمد كوكب الجميل ، التمويل الدولي ، مدخل في الهياكل والعمليات والادوات ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الموصل ، 2002 ، ص416 .

[2] Reuven Glick & Michael Hutchison – Currency crises , working . Paper federal reserve bank of san francisco, September , 2011 , P2.

15% الى اكثر من 30% في دراسات مختلفة[1] ، وهناك من يعرفها بانها الازمة التي تحدث عند التغير السريع في اسعار الصرف بشكل يؤثر على قدرة العملة على اداء مهمتها كوسيط للتبادل او مخزن للقيمة[2] ، من خلال التعاريف السابقة نلاحظ بانها جميعاً تتفق في المضمون من ان ازمة العملة هي شكل من اشكال الازمة المالية وتحصل بسبب هجوم المضاربين على سعر صرف عملة معينة مما ينجم عنه انخفاض في قيمة العملة الامر الذي يجبر السلطات النقدية على سحب كميات كبيرة من احتياطي العملات الدولية او زيادة اسعار الفائدة لاجل الدفاع عن سعر صرف العملة السائد ، مما يؤدي الى انخفاض في حجم احتياطي الدولة من العملات الاجنبية التي قد لا تحقق اهدافها في الحفاظ على مستوى مستقر لسعر صرف العملة المحلية .

2-ازمة اسواق المال ((حالة الفقاعة))) :

تحدث العديد من الازمات في اسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعة (bubble) ، اذ تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الاصول ارتفاعاً غير مبرر بشكل يتجاوز قيمتها العادلة(الحقيقية) وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الاصل – كالاسهم على سبيل المثال – هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة الاصل على توليد الدخل ، في هذه الحالة يصبح انهيار اسعار الاصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيع ذلك الاصل مقيداً سعره في الهبوط ، ومن ثم تبدا حالات الذعر في الظهور فتنهار الاسعار ، ويمتد هذا الاثر الى اسعار الاصول الاخرى سواء في القطاع نفسه ام في قطاعات اخرى [3].

3-الازمة المصرفية :

دأبت المصارف على إقراض او تشغيل الودائع لديها وتحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب عليها انطلاقاً من خبرتها في هذا المجال ، فهي تعمل على الموازنة بين السيولة والربحية ، ولكن في اوقات استثنائية قد يحدث اندفاع فعلي او محتمل من قبل العملاء ولا يستطيع المصرف الاستجابة الى طلبات السحب التي تخطت النسبة المحتفظ بها من الودائع فتحدث الازمة التي قد تمتد الى مصارف اخرى وتسمى بأزمة السيولة (Liquidity Crisis) ، او قد تتوافر لدى المصارف الودائع والسيولة الكافية لكنها ترفض منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب فتحدث ما يسمى بأزمة

---

[1] Jan Babecky and other –Banking, debt, and D.currency crise Early warning wdicarors for developed countries, working paper , European central bank , October , 2012 , P2.

[2] نزهان محمد سهو ، الازمة المالية العالمية الراهنة (المفهوم الاسباب التداعيات) ، مجلة الادارة والاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 83 ، 2010 ، ص256 .

[3] زايري بلقاسم ، الازمة المالية الدولية رؤية على ضوء النظام المالي الاصلاحي والنظام الوضعي ، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل للمدة 23-24 شباط ، 2011 ، المركز الجامعي بغرادية ، الجزائر ، ص4 .

الائتمان (credit crisis) وهناك مجموعة من الاسباب قد تفسر ظهور الازمات المصرفية وقد تكون هذه الاسباب ناشئة من عدم استقرار الاقتصاد الكلي ، او بسبب سياسات على المستوى الجزئي والتي تشمل جميع المعايير الهيكلية الاشرافية والسيطرة المباشرة من قبل الحكومة (او البنوك المركزية) ، إذ ان هناك اعتقاد شائع بان كل فشل يصيب المصرف هو نتيجة لفشل الاشراف ولكن هذه الحقيقية مضللة ، فلا يمكن ان يكون الاشراف هو السبب الوحيد بل هناك عدة اسباب اخرى تتعلق بعدم كفاية البنية التحتية في المحاسبة والقانون وكذلك التحرير المالي والغاء الضوابط التنظيمية في القطاع المالي علاوة على ذلك اذ كانت الرقابة مشددة من اجل القضاء على جميع فرص فشل المصرف فان الخدمات المصرفية قد تكون قادرة على المنافسة التجارية وبالتالي فشل المصرف[1].

4-ازمة المديونية :

وتحدث هذه الازمة عندما يعجز المقترض عن السداد او عندما يعتقد المقترضون ان التوقف عن السداد ممكن الحدوث فيعملون على تصفية القروض القائمة ويتوقفون عن تقديم قروض جديدة وخلال المدة ما بين 1970-2006 حدثت حوالي (63) ازمة دين بناءاً على دراسة اعدها صندوق النقد الدولي[2]. او قد تنشأ بسبب عدم قدرة دولة ما على سداد قروضها والفوائد المترتبة عليها وتعتبر هذه الازمة من اخطر الازمات المالية لكونها تجعل الدول اكثر تبعية واضعف موقفاً مالياً امام العالم الخارجي ، وترتبط ازمة الديون عندما يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته مما يؤدي الى هبوط حاد في تدفقات رؤوس الاموال الى الداخل ، وقد يحصل تعثر في السداد لمجموعة من الاسباب اهمها المحفظة المالية المشكوك بها للمقترضين وتساهل ادارة البنوك في منح الائتمان دون ضمانات كافية من المقترض[3].

5-ازمة السيولة الدولية :

ينصرف مفهوم السيولة الدولية الى (كمية الذهب والعملات الاجنبية في بلد ما التي تستعمل لمواجهة التقلبات المحتملة التي يمكن ان تطرا على ميزان المدفوعات) ، او هي (الموارد الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية في سوق الصرف الاجنبي) .

وتحدث هذه الازمة حينما يتسم النظام المالي بتدني سيولته الدولية او عدم وجودها والتي تمثل احد العوامل الاساسية الدالة على ضعف وهشاشة النظام المالي ، التي تشير الى عدم الاتساق والتوافق

---

(1) Tony Latter : The cause and Management of Banking crisis , Issued by the center for central Banking studies , Bank of England EC2R8AH 1997, P20-23 .

(2) LUC Leaven and Fabian Valencia : systemic Banking crisis , A New Database IMF working paper08/22 November ,2008, P6.

(3) ثريا الخزرجي ، الازمة المالية العالمية الراهنة واثرها في الاقتصاديات العربية التحديات وسبل المواجهة ، ص1 http://www.jpsdir.com,forum,uploads.364sra.34-pdf.

بين آجال استحقاق كل من الاصول والخصوم (الموجودات والمطلوبات) الدولية لهذا النظام فاذا عجزت اصوله المقومة بالعملة الاجنبية فان النظام يفقد سيولته الدولية ويصبح عاجزاً عن الاستجابة والتصدي لاية صدمة خارجية[1].

6-ازمة المخاطر المعنوية :

ظهر هذا المفهوم بعد الازمة الاسيوية 1997 ، على اساس ان المخاطر المعنوية كانت لها الدور في صنع هذه الازمة ، وتتحقق المخاطر المعنوية عندما يفشل الطرف المؤمن لصالحه من اتخاذ الاحتياطيات الواجبة لمنع حدوث الواقعة او الحدث المؤمن ضده ، وتظهر المخاطر المعنوية في الاسواق المالية اذا اعتقد المستثمرون او المودعون لدى البنك ان الحكومة سوف تضمن استثماراتهم وودائعهم سواء في حالة فشل هذه الاستثمارات ام عند انهيار البنوك ، مما يولد حالة من التراضي لدى المستثمرين او المودعين عن مراقبة ومتابعة نشاط الشركات والبنوك لضمان الاتزان والحيطة والحذر في القرارات والاجراءات وبصورة خاصة حينما تقوم البنوك بالإفراط في الاقراض بسبب الاطمئنان لضمانات الحكومة.

لذا فان المخاطر المعنوية تتمثل في وجود حالة من الافراط في الاقراض نتيجة لوجود شبكة للامان.

المطلب الرابع/ اسباب الازمات المالية :

هنالك مجموعة من الاسباب التي تؤدي الى الازمة المالية في دولة معينة ومن اهمها ما يلي :

1-التحرر المالي غير الوقائي :

يعد التحرر المالي غير الوقائي احد الاسباب للازمة المالية إذ ان تحرير رؤوس الاموال بعد مدة طويلة من الانغلاق مع تحرير اسعار الفائدة المحلية يجعل المصارف المحلية غير قادرة على حماية نفسها مما يجعل الازمة المالية نتيجة لا مفر منها كما حصل للدول النامية التي انتجت سياسة الانفتاح الاقتصادي كالمكسيك ودول جنوب شرق آسيا ، ويترافق التحرر المالي مع التوسع في منح الائتمان والذي بدوره يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة المحلية وخصوصاً في القروض العقارية او القروض المخصصة للاستثمار في سوق الاوراق المالية ، من ناحية اخرى فان التحرر المالي يؤدي الى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف والقطاع المالي قد لا يستطيع العاملون في المصارف تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية إذ ان التحرر المالي يعني دخول مصارف اخرى في السوق المالية مما يزيد من

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا وعدنان فرحان الجوارين ، تاريخ الازمات الاقتصادية في العالم ، الطبعة الاولى ، دار الكتاب الجامعي ، العين ، الامارات العربية المتحدة ، 2013،ص27,26 .

الضغوط التنافسية على البنوك المحلية لاسيما في انشطة انتخابية غير مهيأة لها وقبول انواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها البنك[1].

2-تدفقات رؤوس الاموال والديون قصيرة الاجل (الساخنة) :

بعد اتباع سياسات التحرر المالي من قبل الدول النامية في جنوب شرق آسيا وامريكا اللاتينية ازدادت القروض قصيرة الاجل التي كان مصدرها البنوك التجارية الدولية ، فقد اخذت الحكومات المحلية في تلك الدول تعتمد على الديون قصيرة الاجل في تمويل نفقاتها لسهولة الحصول على مثل هذه الديون ورغبة المستثمرين في تقديمها ، ونتيجة لعدم التنسيق مع الدائنين الناجم عن نقص المعلومات فان احتمال حدوث الازمة وارد في أية لحظة [2].

3-ضعف الانظمة المحاسبية والرقابية :

معظم الدول التي تعرضت لازمات مالية تعاني من الضعف في النظام والاجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الافصاح عن المعلومات وخصوصاً فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الاقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ونسبتها من رأس مال المصرف ، وتظهر الدراسات المتعلقة بالدول التي تعرضت لازمات مالية في إن اكثر من (20) دولة تعرضت لهذا النوع من الازمات ، اذ كان نقص الرقابة المصرفية سبباً مباشراً في حدوث الازمة اذ يؤدي نقص الرقابة الى التقييم غير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية وتركيز المخاطر في مجال واحد كالتوسع في منح القروض العقارية والاستهلاكية[3].

4-عدم استقرار الاقتصاد الكلي :

تعتبر التقلبات في شروط التبادل التجاري احد اهم مصادر الازمات الخارجية ، فيصعب على عملاء المصارف العاملين بنشاطات ذات العلاقة بالاستيراد والتصدير في حالة انخفاض شروط الوفاء بالتزاماتهم خاصة خدمة الدين ، كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية احد مصادر الاضطراب

---

[1] ناجي التوني ، الازمات المالية ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 29 ، السنة الثالثة ، الكويت ، 2004 ، ص7 .

[2] Roberto change & Andres Velasco , the Asian . liquidity crisis , federal reserve bank of Attanta , wp\98.11,July,1998,PP.43,44.

[3] ناجي التوني ، مصدر سابق ، ص7، ص4 .

على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سبباً مباشراً او غير مباشراً في حدوث العديد من الازمات المالية.

ومن المتغيرات الكلية الاخرى المتعلقة بالازمات المالية هي التغيرات في معدلات التضخم ومدى تقلب الاسعار ، بالاضافة الى اسعار الصرف الحقيقية وغيرها من مصادر الاضطراب على مستوى الاقتصاد الكلي اذ كان لها الدور الهام في التهيئة لحدوث الازمة[1].

5-تعدد الابتكارات المالية :

يرى العديد من المختصين في المالية بان الابتكارات المالية موجودة في قلب الانظمة المالية ، وقد قاموا بتقسيم هذه الابتكارات على قسمين بعضها هامشية او محلية تسعى الى ازالة المخاطر ولبعضها الاخر قدرة على زعزعة كامل النظام المالي ، وتشير العديد من الدراسات بان الابتكارات المالية كانت وراء وقوع العديد من الازمات وهذا على الرغم من دورها الاولي الهادف الى تحقيق توزيع امثل للمخاطر بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين[2].

6-الانفصال المتزايد بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الرمزي .

يعد الاقتصادي الامريكي (داركر) اول من طرح فكرة الاختلاف بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الرمزي إذ يشير الاول الى انتاج السلع والخدمات وطبيعة حركتها الداخلية والخارجية [3]، اما مصطلح الاقتصاد الرمزي او المالي فيشير الى حركة رؤوس الاموال بما فيها تقلبات سعر الفائدة وتدفقات الائتمان على المستويين الداخلي والخارجي ، اذ اخذ الانفصال الاقتصادي بين الاقتصاد الحقيقي والرمزي في الاتساع بشكل اكثر وضوحا بعد فك ارتباط الدولار بالذهب عام 1971 ، فلم يعد هناك غطاء ذهبي للدولار الامريكي ، وإنما اخذ اصدار الدولار يقابله عجز في ميزان المدفوعات الامريكي ، عندها بدا الاقتصاد العالمي لا يعتمد على القطاع الحقيقي فقط ، وإنما اصبح يعتمد على اسواق المال معاً يتم فيها من صفقات مالية تفوق الاقتصاد الحقيق بأضعاف ، اذ بلغت الموجودات المالية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي العالمي نحو 393% في عام 2006 [4].

---

[1] جرمة عماد عياد ، الازمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية المتوقعة على الجهاز المصرفي الاردني ، بحث مقدم الى مؤتمر الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي ، جامعة الجنان ، طرابلس ، 2007 ، ص7 .

[2] محمد الامين وليد طالب ، انعكاسات الازمة المالية العالمية 2008 م على سياسات صندوق النقد الدولي ، بحث منشور في مجلة الاقتصاد والمجتمع ، الجزائر ، العدد 6 ، 2010 ، ص236 .

[3] فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة ، الطبعة الاولى ،الكويت ، 1990 ، ص242 .

[4] احمد ابريهي العلي ، الازمة المالية الدولية وأثرها على قطاع المال في العالم ، دورات الائتمان وتغيير المؤسسات والاسواق المالية ، الطبعة الاولى، بيت الحكمة ، بغداد ، 2009 ، ص7 .

المبحث الثاني
الازمة الاقتصادية للرأسمالية – سياق التأريخ والنتائج

تمهيد.

اعتمد الفكر الرأسمالي في بداياته وهو ما يعرف بالمدرسة الكلاسيكية على نظام الاقتصاد الحر ، ومعظم كتاب الاقتصاد يؤرخون لهذا الفكر منذ صدور كتاب

(ثروة الامم) لادم سمث (Adam Smith) عام1776 في بريطانيا وتتلخص نظريات وقوانين الفكر الرأسمالي في ان الوضع الطبيعي للاقتصاد هو تحقيق التشغيل الكامل لموارد المجتمع كافة ، وان النمو الاقتصادي يتحقق تلقائياً دون الحاجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وان التوازن يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل فضلاً عن اعتقادهم ان المصلحة الشخصية هي الدافع الرئيسي المحرك للنشاط الاقتصادي واذا ما ترك الافراد احراراً دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فان قوى السوق ستكون كفيلة بتحقق التوازن .

ظل الفكر الرأسمالي الكلاسيكي يرفض ان يطلق مفهوم الازمة على ما يحدث من اضطرابات عاداً تلك المشاكل والاضطرابات بالمشاكل العابرة على الرغم من حدوث العديد من الازمات الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي منذ منتصف العقد الثاني للقرن التاسع عشر ، اذ خلت معظم افكار ونظريات هذا الفكر من مفهوم (الازمة) وان حدثت اضطرابات فإنها لا تتعدى في كونها مرحلة انتقالية تهيئ الاقتصاد الرأسمالي لمرحلة صعود جديدة ، وان تلك الاضطرابات اسموها بالدورات الاقتصادية والتي يعتبرونها الشكل العلمي للتوازنات التلقائية في السوق ، بحيث لا يتطلب الامر تدخلاً من قبل الحكومة أي ان قوى السوق كفيلة بتحقيق التوازن والتي اطلق عليها سميث باليد الخفية القادرة على تنظيم السوق ذاتياً دون تدخل من قبل الدولة.

كما ان هنالك من الاقتصاديين من لم يعترف حتى بالوجود القوي للدورات الاقتصادية بما فيها من انتعاش وركود ، ومن هؤلاء الاقتصادي الكلاسيكي فيشر (Irving Fisher) الذي اوضح من خلال كتاباته بان الدورة الاقتصادية لا تعني شيئاً ، سوى انها تسجل المستويات العليا والدنيا للنشاط الاقتصادي

وليس هناك ما يدعو للقلق ما دام الاقتصاد محكوم بنظام الاسعار ، كما انه من الطبيعي ان تخطئ تقديرات المنظمين ، فتؤدي الى استثمارات سيئة ، تؤدي الى اختلالات ناجمة عن افراط في العرض ، لكن آلية الاسعار كفيلة بتصحيح تلك الاختلالات ، وان كل انتاج سيجد مشترياً له لانه يمثل طلباً على السلع الاخرى ويكون طلباً مساوياً لقيمته السلع الفائضة عن حاجة المنتج الفرد ، ويعود ذلك بالاستناد الى قانون ساي القائل بان العرض يخلق الطلب المساوي له ، وهنا نجد تأكيد دافيد ريكاردو (David Ricardo) من ان الانسان اما ينتج لغرض الاستهلاك الذاتي او لغرض التبادل وانه لا يبيع سلعة ما إلا من اجل الحصول على سلعة اخرى ، تكون ذات نفع له او قد تسهم في انتاج جديد مستقبلاً ، وبالتالي فان الكساد لا يمكن حصوله وان حصل فهو عبارة عن مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية التي تؤدي الى الانتقال لمرحلة جديدة هي الانتعاش[1].

المطلب الاول/ الازمات المعاصرة .

لقد شهد القرنان العشرون والحادي والعشرون عدداً من الازمات المالية وقد كان ابرزها ازمة الكساد العظيم (1929–1933) التي توالت بعدها الازمات وكانت اخرها الازمة المالية العالمية 2008 وسيتم عرض هذه الازمات بشيء من التفصيل .

1–ازمة الكساد العظيم 1929 .

تعد هذه الازمة من اسوأ الازمات واكبرها في تاريخ الاقتصاد الكلي ، اذ شهد العالم اشد ازمة مالية تسببت في ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير محدثة حالة من الكساد في مختلف مفاصل الحياة الاقتصادية ولم يكن الفكر الاقتصادي الليبرالي حينها قادراً على ايجاد الحلول الملائمة لها . اذ اخذت المؤسسات المالية في الولايات المتحدة والدول المتقدمة بالانهيار اذ ان الازمة بدأت في السوق المالية وتحديداً بورصة نيويورك ولكنها سرعان ما انتقلت الى القطاع الحقيقي مسببة انهياراً شبه تام في معظم القطاعات الاقتصادية ، فقد ارتفع الرقم القياسي لاسعار الاسهم الامريكية (داوجونز) بنسبة 600% بين 24 اب 1921 وبين 30 ايلول عام 1929 ولكن الانخفاض بدء من 24 تشرين الاول عام 1929 والمعروف بيوم الخميس الاسود اذ فقد داوجونز 89% من قيمته وعند وصوله الى ارضية الهبوط في تموز عام 1932 ، جعل البنك الاحتياطي الفدرالي يرفع سعر الفائدة لحماية الدولار وقاعدة الذهب ، فيما رفعت الحكومة الامريكية التعريفة الكمركية وحافظت على فائض في الموازنة العامة[2].

***اسباب الازمة .**

ويرجع انهيار البورصات الامريكية الى عدة اسباب :

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا و عدنان فرحان الجوارين ،مصدر سابق ،ص 52,51 .

[2] عبد الكريم شنجار العيساوي و عبد المهدي رحيم العويدي ،السيولة الدولية في ظل الازمات الاقتصادية والمالية ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ص191 .

-الارتفاع المستمر في أسعار الاسهم قبل الازمة بشكل خارج عن المألوف وزائد عن الطبيعي للاسباب التالية .

أ-التصريحات المتفائلة والصادرة عن الصناعيين مثل المدير العام لشركة جنرال موتورز سنة 1928 ، او عن رجال السياسة كوليدج رئيس الولايات المتحدة وعن اقتصاديين مثل ارفنج فيشر (Irving Fisher).

ب-وفرة الادخار وسهولة الاقتراض لشراء الاسهم .

ج-انشاء وتأثير الشركات الاستثمارية المتعددة والتي تكاثرت في الولايات المتحدة الامريكية خلال المدة(1927 -1929) .

د-تسامح السلطات النقدية الامريكية وذلك لعدم رغبتها في الوقوف في وجه حركة الارتفاع في الاسعار عندما بدا واضحاً انها كانت تتجاوز المستوى العادي وبالاخص قيام البنك الاحتياطي الفدرالي برفع معدل الخصم من 5% الى 6% في 1929 يعتبر متأخراً[1].

-المضاربة الوهمية اذ ارتفعت اسعار الاسهم نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي ، مما سهل عملية انتشار المضاربة داخل البورصة وحدوث فجوة كبيرة بين التطور الاقتصادي والتطور المالي وارتبط ذلك بعرض متزايد للاسهم في بورصة (وول ستريت) ، مما سهل انهيار اسعار الاسهم ووقوع ازمة مالية كبرى [2].

-عودة مساهمة اوربا بقوة في اجمالي الانتاج الصناعي والزراعي العالميين مما ادى الى تقلص الطلب الاوربي منذ عام 1925 على المنتجات الامريكية مما ادى الى تكديسها في مخازنها داخل الولايات المتحدة الذي تولد عنه انخفاض اسعارها بشكل كبير عام 1929 .

-ظهور الثورة الصناعية الثانية والتي ادت الى تركيز المؤسسات وتضخم الانتاج اذ ارتفع المؤشر الصناعي من 15% عام 1921 الى 179 عام 1929 .

-تعد عملية العودة الى نظام الذهب عودة خاطئة لانها قامت بعزل تاثير حركة دخول وخروج الذهب على كمية النقود المتداولة لانها لم تتحرك مع السياسات الانكماشية والتضخمية عند حدوث عجز او فائض في موازين المدفوعات لتلك الدول .

-اختلال نظام المدفوعات الخارجية الذي نشأ في اوربا وتعويضات الحرب ومعظم دول اوربا خرجت دائنة ومدينة في الوقت نفسه[3].

---

[1]عبد الغاني بن علي ، ازمة الرهن العقاري واثرها في الازمة المالية العالمية ، رسالة ماجستير ، جامعة والي براهيم ، 2009 -2010 ، ص16.

[2] سمير علي وفارة عطيوي ، الازمة المالية فرصة لتعضيد التمويل الاسلامي بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول ازمة النظام الدولي وبديل البنوك الاسلامية ، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية ، الجزائر ، 6-7 – نيسان ، 2009 ، ص4.

[3]عبد الكريم شنجار العيساوي و عبد المهدي رحيم العويدي، مصدر سابق ، ص192 .

***نتائج الازمة:**

1- استمرار آثار هذه الازمة حتى تدهور الباون الاسترليني عام1931 والدولار عام 1934 ، فقامت انكلترا بتصدير النقود الورقية وتخضع قيمتها لقواعد العرض والطلب ، بالإضافة الى ذلك عملت امريكا على تخفيض قيمة الدولار أي انخفاض اسعار السلع الامريكية بالنسبة الى الخارج[1].

2- انخفاض القدرة الشرائية بدرجة كبيرة وتراجع الادخارات الفردية والرغبة في الاستثمار في الموجودات المالية قصيرة الاجل مما ادى الى انهيار السوق المالي عام 1929 .

3- تعرض العديد من المواد الغذائية للحرق او التلف نظراً لعدم القدرة على تصريفها[2] .

طرق معالجة ازمة 1929 .

من اهم الاجراءات التي قامت بها الدول الصناعية الكبرى للخروج من الازمة وهي [3]:

1-خطة التحرك الجديد (New deal) للولايات المتحدة : هي خطة اجراءات تهدف للخروج السريع من الكساد وتعمل على المحاور التالية :

أ-محاربة البطالة بالدرجة الاولى : عبر انشاء مجموعة من الوكالات الفدرالية لتشغيل العاطلين في نشاطات الهدف منها المنفعة العامة ، كما اطلقت الحكومة عدداً من المشاريع الضخمة بما قيمته 3.5 مليار دولار ، اضافة الى انشاء وكالات محلية لإدارة وتوجيه الاشغال بالاضافة الى تقديم الاعانات للعاطلين باحتساب افراد عائلاتهم اذ قدمت مساعدات من قبل الدول لـ20 مليون شخص سنة 1934.

ب-القضاء على فائض الانتاج وانخفاض الاسعار : اذ استهدفت الحكومة الرفع السريع للاسعار كشرط لتجديد قدرة المؤسسات على تحقيق الارباح .

اذ مثلت سياسة الاسعار الجوهر الاصلي للخطة من خلال سن القوانين فقد تم سن قانونين اساسيين يعملان على الحد من انخفاض الاسعار الاول متعلق بمحاولة انعاش اسعار السلع الزراعية من خلال تشجيع المزارعين على الانتاج من خلال تقديم المنح والثاني متعلق بمحاولة رفع اسعار السلع الصناعية ، اذ اقترحت الحكومة على الصناعيين والنقابات العاملة في القطاع نفسه ابرام اتفاقات منافسة قانونية تحدد الاجر الادنى وتلتزم بتخفيض ساعات العمل ، أي الحد الاقصى للإنتاج والحد الادنى لأسعار السلع بالإضافة الى تقديم مساحات اعلانية مجاناً للمؤسسات الصناعية لتحفيزها وبالفعل ارتفعت

---

[1] مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، 1981 ، ص124,122 .

[2]مصطفى شعلان ابو شنة الشبلي ، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية العراق ومصر حالتين للدراسة ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة 2010، ص23 .

[3]عبد الغاني بن علي ، مصدر سابق ، ص 18 .

اسعار السلع الزراعية بنسبة 15 % من 1932 الى 1934 فيما ازداد الانتاج الصناعي بنسبة 60% من 1932 الى 1937 كما انخفضت البطالة الى 7.7 مليون شخص .

2-تخفيض قيمة العملة في انكلترا : منذ بداية الازمة وانحصار التجارة الخارجية انخفضت بنسبة 46% بين 1929 و1931 وقد حاولت انكلترا دعم عملتها بالاقتراض من الولايات المتحدة وفرنسا ، لكن في سبتمبر 1931 قامت انكلترا بتعويم الجنيه الاسترليني ولم يستقر انخفاضه إلا في نهاية السنة بعد ان تدنى بنسبة 31% وافق هذا الانخفاض انخفاض اسعار الفائدة بنسبة كبيرة وصلت الى2% ادت هذه السياسة الى نتائج فورية ابتداءً من 1932 ارتفع الانتاج الصناعي بـ15% كما انخفض معدل البطالةبـ7%.

3-الاقتصاد الالماني : اعتمد الحزب النازي على سياسة انعاش طوعية مؤسسة على الطلب الداخلي بدل الاستيراد فتبنت خطة اولية للانعاش سنة 1933 بضخ النقود في الاقتصاد في شكل مساعدات مالية لبناء المساكن والاشغال العمومية الكبرى خاصة الطرق وقد ازدادت الاعانات من 2.5 مليار مارك سنة 1933 الى 10.3 مليار مارك سنة 1938 ، وقد سمحت هذه السياسة بتخفيض معدلات البطالة الى 3ملايين سنة 1935 .

4-برنامج اليسار الفرنسي : تبنت الحكومة الفرنسية برنامجاً لانعاش الاقتصاد يعتمد على ثلاث نقاط رئيسية :

-إنعاش الانتاج ، عبر رفع المداخيل والقيام بالمشاريع الضخمة .

-تخفيض هام في ساعات العمل (دون تخفيض الاجور) .

-رفض خفض قيمة العملة [1].

***أزمة اكتوبر(الاثنين الاسود) 1987 .**

بعد الازمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929 عرف الاقتصاد العالمي عدة ازمات ارتبطت اغلبها بالتطورات التي عرفتها الانظمة النقدية الدولية وحالات عدم الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي ومن ضمن هذه الازمات ازمة اكتوبر 1987 .

انخفضت معظم المؤشرات الرئيسة في الاسواق المالية في الولايات المتحدة الامريكية بنسبة (30%) او اكثر يوم الاثنين الموافق 19 اكتوبر (تشرين الاول) من عام 1987 والذي اصبح يعرف بالاثنين الاسود (Black Monday) ، فقد حدثت واحدة من اكبر الازمات التي اصابت اسواق البورصات العالمية وحدثت في بورصة وول ستريت الامريكية ، اذ انخفض مؤشر داو جونز الصناعي والذي يقيس تطور اكبر 30 شركة امريكية بـ508 نقاط ليفقد (22.6%) من قيمته [2] ، فازدادت

---

[1]عبد الغاني بن علي ، مصدر سابق ، ص19-20 .

[2]نبيل جعفر عبد الرضا و عدنان فرحان الجوارين ، مصدر سابق ، ص103 .

المؤشرات في الاسواق المالية جنوحاً نحو الانخفاض وبشكل ملفت للنظر جراء التوقعات التشاؤمية التي دفعت عدداً كبيراً من المستثمرين الى بيع الاسهم في اسواق المال ،بسبب الخسائر الكبيرة فقد بلغت خسائر بورصة نيويورك بنحو 800 مليون دولار ، أي ما يقابل 29% وفي لندن بنسبة 22% إلا ان الانهيار الذي شهده العالم وحدث في 19 اكتوبر 1987 اقل تأثيراً من ازمة 1929 ، فقد استطاعت الدول ان تستعيد عافيتها خلال مدة قصيرة واستطاعت البورصات استرجاع نموها الاقتصادي من خلال تدخل البنك الاحتياطي الفدرالي في منح القروض الى الجهاز المصرفي ، مما ساعد ذلك الاجراء في فك الاختناق في حركة الجهاز المصرفي[1].

ان ازمة الاثنين لم تتركز في قطاع معين وانما اندلعت نتيجة ازمة ثقة تولدت عن سوء استغلال المعلومات الخاصة بالشركات والتوسع في عملية الاقتراض المصرفي اذ ادت هذه الممارسات الى مضاربات ضخمة على الاسهم مما شكل فقاعة سرعان ما انفجرت [2]. وهناك مجموعة من الاسباب التي ادت الى حدوث هذه الازمة منها :

1- ارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة وانخفاض قيمة الدولار .
2- تفاقم العجز التجاري وميزان المدفوعات .
3- ضعف كفاءة السوق وانخفاض اسعار الاوراق المالية في بورصة نيويورك .
4- انظمة العمل التقليدية في السوق الامريكية قبل انخفاض تكلفة المعاملات واليات ازالة الخلل بين العرض والطلب وهامش الوقاية في البيع النقدي الجزئي ، ويرى بعضهم ان سبب الازمة يرجع الى متغيرات عالمية ولاسباب لا ترتبط بالولايات المتحدة الامريكية وانما تخص النظام الرأسمالي برمته[3].

***علاج الأزمة :**

قل تأثير الازمة بشكل نسبي في اليوم التالي مباشرة أي يوم الثلاثاء 20 اكتوبر (تشرين الاول) اذ بدأت الاسعار بالارتفاع مع قرب اقفال السوق مما مكن المستثمرين من استرجاع جزء من ثرواتهم ، فقبل ان تفتح الاسواق المالية اصدر البنك المركزي الامريكي تصريحاً يتضمن تحمله كافة المسؤوليات المناطة به كبنك مركزي امريكي وابدى استعداده لتوفير السيولة اللازمة لعودة الاستقرار للنظام الاقتصادي والمالي والذي اسهم في عودة التعاملات الى الاسواق المالية بنوع من الهدوء النسبي واتخذت العديد من

---

[1] ضياء مجيد الموسوي ، الازمة الاقتصادية العالمية ، دار الهدى للطباعة والنشر ، الجزائر ، 1989 ، ص87 .

[2] سلطان جاسم سلطان النصراوي، تأثير الازمة المالية العالمية في الاسواق العربية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الكويت ، ص47 .

[3] علي عباس ، ادارة الاعمال الدولية ، الاطار العام ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،1900، ص431 .

الدول متضمنة الولايات المتحدة الكثير من الاجراءات لتقليل حدة الازمة من خلال تدخل السلطات النقدية.

من اشكال تدخل السلطات النقدية في الدول التي عانت الازمة هي :

1- ايقاف التعامل في بعض البورصات مؤقتاً .

2- استخدام اسعار الفائدة لايقاف تدهور اسعار الاوراق المالية .

3- لجوء بعض الدول – اليابان والمانيا الى شراء مبالغ ضخمة من الدولارات بعملاتها للحد من انخفاض قيمة الدولار .

4- وضع قيود وضوابط جديدة تنظيم عمليات البورصات والحد من اشتداد المضاربات .

5- مطالبة الدول الاوربية واليابان للولايات المتحدة الامريكية باتخاذ اجراءات عاجلة وفعالة لمعالجة اوضاعها المالية وخاصة انخفاض قيمة الدولار .

6- لجوء بعض الحكومات الى اجراء تحقيقات حول بعض المضاربات المشبوهة في البورصات .

7- قيام الحكومة الامريكية بالضغط على المانيا كي تجري تخفيضات اسعار فائدتها بهدف ايقاف تدهور الدولار امام المارك .

8- تدخل الحكومات مباشرة في عمليات البيع والشراء بهدف اعادة الاستقرار تدريجياً الى الاسواق المالية[1].

***ازمة المكسيك عام 1994 .**

يرتبط الاقتصاد المكسيكي ارتباطاً وثيقاً باقتصاد الولايات المتحدة الامريكية ويعتمد على الزراعة والتعدين واستخراج النفط ، ومنذ الاربعينيات بدأ العمل على تطوير القطاع الصناعي وقد بدأت قصة الازمة المكسيكية عام 1982 بعد تعرضها لازمة الديون الخانقة ، اخذت المكسيك تخضع لشروط برنامج صندوق النقد الدولي الذي يرى (تسهيل الاختلال الهيكلي)وبموجبه فرض على الدول التي تريد الاستفادة منه اتباع سياسة اقتصادية لتحقيق الاستقرار السياسي بحسب الصندوق من اهمها الخصخصة وتحرير التجارة وحركة رؤوس الاموال دولياً ، ومنذ نهاية ازمة المديونية كانت المكسيك تربط سعر صرف عملتها البيزو بالدولار الامريكي (1 بيزو = 1 دولار) مما شجع على زيادة رؤوس الاموال الداخلة بكل انواعها وانخفاض معدلاتها قياساً بالالتزامات الخارجية ، وعندما تدخل البنك المركزي المكسيكي لتدارك الموقف انخفضت احتياطياته النقدية الدولية من 30 مليار دولار عام 1994 الى 6 مليار دولار نهاية العام المذكور[2].

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا وعدنان فرحان الجوارين ، مصدر سابق ، ص111,110 .

[2] Roberto change & Anders . Velasco , The Asian liquidity crisis federal reserve bank of Atlanta , Wp198 ,11.July 1998. op.cit,P.8.

لقد اندلعت ازمة العملة المكسيكية بعد تنفيذ الحكومة توصيات صندوق النقد الدولي بتخفيض سعر البيزو امام الدولار بنسبة 13% وتعويمه مما ادى الى انهياره وفقد 45% من قيمته في عام 1995 فعلى الرغم من تمكن الحكومة من السيطرة على الازمة المالية بفعل المساندة المالية من قبل الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي الا ان السياسة الانكماشية التي اتبعت والمتمثلة في رفع اسعار الفائدة بنحو 24.5% عام 1995 لدعم البيزو وكبح التضخم ادت الى معدل نمو الناتج المحلي بمقدار 96% بدلاً من المعدل السالب للنمو والذي تحقق عام 1994 بمقدار (-3.5)[1].

***العوامل التي ادت الى حدوث الازمة .**

تضافرت مجموعة من العوامل التي ادت الى حدوث الازمة منها :

1- حدوث توسع نقدي بدرجة ادى الى ارتفاع الضغوط التضخمية .
2- اعتمادها على القروض المقومة بالدولار واتباعها لنظام سعر صرف غير مرن جعلها عرضة لمخاطر الصدمات الخارجية .
3- الارتفاع الحاد في قيمة سعر الصرف الحقيقي والدين الخارجي والعجز في الميزان التجاري مما ادى الى ضغوط قوية على سوق النقد الاجنبي .
4- العجز في الميزان التجاري والخسارة في الاحتياطي النقدي من العملات الاجنبية والمضاربة على العملة (البيزو) واتباع سعر الصرف المعوم ادى الى تدهور قيمة العملة بشكل كبير جداً .
5- تدفق رؤوس الاموال الى الخارج والتوقف المفاجئ في تدفق رؤوس الاموال الى الداخل ادى الى ازمة عميقة في النظم المالية الداخلية[2].

وبعد الازمة بادرت المكسيك الى وضع خطة للاستقرار الاقتصادي ركزت على دعم اقتصاد السوق واستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر وقد ساعدها على ذلك عاملان اساسيان هما :

- الاول : داخلي والمتمثل في تخفيف القيود التي تحد من تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية الى المكسيك مثل السماح بملكية الاجانب بنسبة (100%) والغاء طلب موافقة الحكومة المكسيكية على استثمار الاجانب في المكسيك وفتح البورصة امام المستثمرين الاجانب بالاضافة الى العديد من الاجراءات .
- الثاني : خارجي وهو انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الامريكية ، اذ ان تدني اسعار الفائدة في الولايات المتحدة وارتفاعها في المكسيك يمثل فرصة استثمارية امام مديري صناديق

---

[1] رمضان علي الشراح ، الازمات المالية اسبابها ، اثارها وانعكاساتها على الاقتصاد لكويتي ، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الافاق والاستثمار ، الدورة الثالثة ، الرياض ، 27-28 آيار ، 2009 ، ص5.

[2] النصراوي – سلطان جاسم سلطان ، مصدر سابق ، ص48 .

الاموال الامريكيين متمثلة في اقتراض الاموال من الولايات المتحدة واستثمارها في المكسيك عن طريق عمليات المراجعة محققين بذلك هوامش ربحية كبيرة .

وقد نجحت هذه الخطة في تخفيض معدلات التضخم وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بمعدل سنوي بلغ (3.1%) سنوياً خلال المدة (1989-1994)[1].

***طرق مواجهة الازمة [2].**

لقد اتخذت الولايات المتحدة الامريكية مجموعة من الاجراءات ضمت مشروعها الاصلاحي المستند الى صندوق النقد الدولي من جهة ، والاوضاع الداخلية لها والمتمثلة بالآثار السلبية الناجمة عن الازمة المكسيكية من خلال تدفق المهاجرين المكسيكيين لها من جهة ثانية ، بالإضافة الى الاضرار التي تنجم من جراء انهيار اقتصاد قريب متمثلة بحركة رأس المال والسلع وما ينتج عنه من آثار اجتماعية تتعلق بالعمالة الامريكية وعمليات تهريب المخدرات وغيرها من الاعمال غير المشروعة المرافقة لتدفق المهاجرين المكسيك.

من ذلك فقد دعا صندوق النقد الدولي لإجراءات عاجلة لإنقاذ الوضع الاقتصادي في المكسيك بالإضافة لبنك التسويات الدولي اذ تم وضع خطة لم يسبق لها مثيل بلغت اكثر من (53) مليار دولار توزعت على الشكل التالي :

1- (20) مليار دولار امريكي من الحكومة الامريكية .
2- (18) مليار دولار من صندوق النقد الدولي .
3- (10) مليار دولار من بنك التسويات الدولي .
4- (4) مليار دولار من البنوك التجارية الدولية .
5- مليار دولار من مبادلات عملة قصيرة الاجل من كل من (كندا) واربعة بلدان من امريكا اللاتينية.

إلا ان خطة الانقاذ هذه كانت مرتبطة بمجموعة من الشروط على الحكومة المكسيكية تتلخص في :

1- قيام الحكومة المكسيكية برهن الايرادات النفطية كافة وإبدائها كضمان لدى بنك الاحتياط الفدرالي ، على ان يوقع صك الرهن من قبل وزير المالية المكسيكي وشركة بيمكس النفطية .
2- رفع القيود عن تملك الاجانب في البنوك المكسيكية.
3- ان تقوم الحكومة بممارسة مزيد من الانفتاح الاقتصادي والخصخصة تشمل مشاريع صناعة البتروكيمياويات والغاز عن طريق بيعها لمستثمرين محليين على الفور بغض النظر عن مستويات اسعارها التي تضررت نتيجة الانهيار المالي .

***ازمة النمور الاسيوية 1997م.**

---

[1] عبد الرضا – نبيل جعفر ، الجوارين – عدنان فرحان ، مصدر سابق ، ص117 .

[2] عبد الرضا – نبيل جعفر ، الجوارين – عدنان فرحان ، مصدر سابق ، ص127 .

كانت اقتصاديات شرق اسيا المتمثلة في هونغ كونغ وسنغافورة ، كوريا الجنوبية ، تايوان ، في بداية عقد الستينيات من القرن الماضي من الاقتصادات المتخلفة في العالم ، اذ كان دخل الفرد فيها يعادل دخل الفرد في غرب افريقيا ، إلا إن دول غرب افريقيا ظلت تعتبر من افقر دول العالم في عقد التسعينيات ، اذ يقل دخل الفرد في نيجيريا وسيراليون وتشاد عن (500) دولار ، بينما اقتصاديات دولة شرق اسيا صارت تحتل مرتبة الاقتصاديات عالية الدخول مما دفع بعضهم الى ان يطلق عليها تسمية (النمور الاسيوية التقليدية) وقد اقتفت اثر هذه النمور مجموعة من بلدان جنوب شرق اسيا متمثلة في تايلاند وماليزيا اندونيسيا التي حققت هي الاخرى تنمية اقتصادية سريعة مصحوبة بمعدلات نمو مرتفعة سميت على اثرها تسمية (النمور الاسيوية الناشئة) على الرغم من الاداء الاقتصادي للنمور الاسيوية والمتمثل في النمو السريع والتضخم المنخفض ، ومعدلات الادخار المرتفعة ، والاداء الجيد للقطاعات التصديرية ، واستقرار الاقتصاد الكلي ، إلا انها تعرضت الى ازمة حادة في منتصف عام 1997 ، مما عرض اوضاعها الاجتماعية والسياسية لتوترات شديدة الى الحد الذي ادى الى انهيار نظام الحكم في اندونيسيا .

بدأت هذه الازمة المالية كأزمة في سوق العملات ، وازمة سيولة مؤقتة لكنها تحولت الى ازمة مالية واقتصادية ذات ابعاد خطيرة[1] وقاسية وغير متوقع حدوثها بسبب تمتع اقتصاديات هذه الدول ولعدة عقود بأداء اقتصادي متميز مما جعلها مثالاً يحتذى به لباقي الدول النامية كما ان فرض وقوع ازمة لهذه الدول بأزمة عدت الاسوأ عالمياً بين الازمات المالية والنقدية والمصرفية فهو فرض مستحيل التحقق قبل وقوع الازمة[2].

وقد بدأت في الثاني من يوليو 1997 عندما اعلنت الحكومة التايلندية بعد محاولة مضنية من جانبيها للحفاظ على سعر صرف البات عن طريق فك ارتباط البات بالدولار الامريكي وتعويمه ، اذ تبع ذلك انخفاض سعر صرف البات في ذات اليوم بنسبة 20% ، وفي 11 يوليو 1997 انخفض سعر صرف البيزو الفلبيني ، في حين انخفض سعر صرف الرينجيت الماليزي في 14 يوليو ، وسارعت الحكومة الاندونيسية في ذات الاسبوع بتوسيع نطاق تحرك سعر صرف الروبية الاندونيسية من 8% الى 12% اذ كان ذلك بداية للتراجع الحاد في اسعار صرف عملات تلك الدول والى اتجاه نزولي تزايدت حدته يوماً بعد يوم في مؤشرات اسعار بورصات الاوراق المالية . وقد انتقلت العدوى بمعدلات بطيئة في البداية ثم زادت سرعة بعد ذلك الى اسعار صرف عملات كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة بعد ذلك سعر

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا وعدنان فرحان الجوارين، مصدر سابق،ص137

[2] زينب احمد محمد ، الازمات المالية العالمية واثرها على تمويل الموازنة العامة في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2014 ، ص28 .

صرف دولار هونغ كونغ التي شهدت بورصة اوراقها المالية انهياراً يوم 22 اكتوبر 1997 بلغ 765.3 نقطة اي ما يعادل نسبة 6% في يوم واحد[1].

لقد كان وراء حدوث هذه الازمة العديد من الاسباب منها :

1- تزايد الالتزامات المالية للدول الاسيوية الى الخارج ، اذ كانت التزامات كل من اندونيسيا وماليزيا وكوريا وتايلند 202 مليار دولار في نهاية عام 1995 ثم ارتفعت الى 248 مليار دولار في السنة التالية ، وكانت نسبة نمو تلك الالتزامات السنوية 23% وفي منتصف 1996 كانت نسبة 70% من تلك الالتزامات التي تخص كوريا وتايلاند قد استحقت او تستحق في نهاية السنة كذلك الحال اندونيسيا وماليزيا[2].

2- ادى التحرر المالي ورفع القيود على حركة رؤوس الاموال الى ارتفاع تدفقات رؤوس الاموال المضاربة الداخلة وخاصة قصيرة الاجل اكثر مما تسمح لها الاساسيات الاقتصادية منذ عام 1990 ، اذ اصبحت هذه التدفقات اكبر من حجم الاحتياطيات الدولية المتاحة[3].

3- انخفاض الطلب على الصادرات الالكترونية وارتفاع نسبة الواردات ادى الى عجوزات كبيرة في الحسابات الجارية لموازين مدفوعات تلك الدول والتي مولت بالتدفق الرأسمالي الى الخارج[4].

4- ضعف المؤسسات الحكومية : اذ ان السرعة التي نمت بها اقتصاديات الدول الاسيوية تتطلب تطوير النظم المالية في بعض هذه الاقتصاديات بما يتماشى مع التطور في اسواق المال فكانت هناك معايير اقتراض غير دقيقة ونظم اشراف ضعيفة المستوى واستغلال سيء لرأس المال [5].

5- المضاربة على اسعار صرف العملات للدول الاسيوية وعندما وجدت حكومات هذه الدول ان المضاربات سوف تؤثر على قيمة عملاتها بدأت برفع اسعار الفائدة بهدف وقف تحويل العملات الوطني الى الاجنبية وخاصة الدولار الامريكي [6].

---

[1] عمرو محيي الدين ، ازمة النمو الاسيوية الجذور والاليات والدروس المستفادة، الطبعة الاولى ، دار الشروق ، القاهرة ، 2000 ، ص18 .

[2] زينب احمد محمد ، مصدر سابق ، ص29 .

[3] عبد الكريم شنجار العيساوي وعبد المهدي رحيم العويدي ، مصدر سابق ، ص199 .

[4] احمد بريهي علي ، الازمة المالية الدولية واثرها على قطاع المال في العالم ، (حوارات الائتمان وتغير المؤسسات والاسواق المالية) ،الطبعة الاولى ، بغداد ، 2009 ، ص19.

[5] زينب احمد محمد ، مصدر سابق ، ص29 .

[6] زهية كواش وآخرون ، الازمة المالية وعلاقاتها باسعار الفائدة ، الملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية ، المركز الجامعي بخميس مليلة ، الجزائر ، 5-6 آيار 2009 ، ص11 .

جدول رقم (1)

نسبة القروض قصيرة الاجل الى الاحتياطيات الرسمية في الدول الاسيوية

للمدة (1995-1996) (نسب مئوية)

الاعوام / البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
اندونيسيا	7.130	7.139	5.158	6.145	147.4	175.6	87.2
ماليزيا	3.19	8.18	0.21	4.25	2.24	30.4	40.8
الفلبين	2.216	2.108	5.88	0.85	80.3	67.9	67.9
سنغافورا	7.2	7.2	3.2	0.2	1.7	1.8	2.6
كوريا الجنوبية	9.72	6.81	5.69	2.60	123.1	142.5	195.4
تايلاند	3.58	8.67	5.69	1.89	96.4	119.4	110.3

المصدر :

Chalong phon sussangy karn & pance Tinakorn , indicator and analysis of vulner ability to crisis , east Asian development Network , September,2002.,P1.

الاثار المترتبة على الازمة المالية الاسيوية [1].

- تفاقم الدين لخارجي لاربعة من اكبر الدول الاسيوية وهي (الفلبين وماليزيا واندونيسيا وكوريا الجنوبية) اذ بلغ (180%) من حجم الناتج المحلي الاجمالي .
- تدخل المؤسسات الاقتصادية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي من خلال طرح حزمة من السياسات لانقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة من الاصلاح الاقتصادي والهيكلي .
- أثرت تلك الازمة على الدول المتقدمة والنامية ، إذ انخفض معدل النمو في اليابان والولايات المتحدة الامريكية.
- قيام تلك الدول النامية وخاصة الاسيوية كالصين والهند بحيازة احتياطيات دولية كبيرة لمواجهة الظروف الاقتصادية الكبيرة .

الازمة الاقتصادية العالمية 2008 .

---

[1] عبد الله شحاتة، الازمة المالية المفهوم والاسباب .

http://www.pideegypt.orglanabielazm/doc.P.

تعزى الازمة المالية العالمية التي اندلعت وتفاقمت في الولايات المتحدة اثر انهيار سوق الرهونات السكنية ومن ثم امتدت لسائر انحاء العالم لعدة اسباب ، ففي البداية قامت البنوك الامريكية منذ التسعينيات من القرن الماضي بتقديم القروض للمقترضين الادنى دخلاً او ذوي السجل الائتماني الضعيف اذ ان مبرر هذا الاقراض الخطير ان اسعار المساكن ظلت ترتفع بصورة سريعة ولم تنخفض في مختلف انحاء الولايات المتحدة منذ عقد الثلاثينيات من القرن الماضي ولقد ساعدت الاولويات السياسية في الولايات المتحدة لتملك السكن على تثبيت هذا الاتجاه اذ كانت الوكالات الاتحادية مثل الجمعية الوطنية الفيدرالية للرهونات السكنية والمؤسسة الفدرالية للرهونات العقارية اللتين تكفلهما الحكومة الامريكية لدعم سوق الرهن ، نشيطة في اعادة تمويل الرهونات مما ادى الى زيادة ملحوظة في الاقراض المقدم لبنوك الرهن المحتاجة للسيولة مقابل شراء المزيد من الاوراق المالية التي بحوزة تلك البنوك نتيجة لبيع المساكن ، وطبيعي انه مع ارتفاع سعر الفائدة وتزايد قيمة اقسام سداد القرض التي ترتفع مع طول المدة ، وجد المقترضون انفسهم غير قادرين على السداد الامر الذي دفع المصارف الى عرض المنازل المرهونة للبيع ، وطبقاً لقوانين العرض والطلب فان كثرة المنازل المعروضة للبيع مقارنة بحجم الطلب عليها ، ادى الى تدهور اسعار المنازل الى ما دون قيمة القرض . ولكي تحصل المصارف الاستثمارية على السيولة قامت ببيع قروضها الى شركات مالية كبيرة – ما لبثت هذه الاخيرة ان اعادة هيكلتها واصدرتها في شكل سند مالي ، وامنت عليها لدى شركات التأمين بضمان المنازل المرهونة وطرحتها للتداول في البورصات العالمية .

وبذلك امتدت تداعيات الازمة لتشمل القطاع المالي الامريكي بمجمله ، ومن خلال البورصات عبرت الازمة الى معظم انحاء العالم وكان في المحصلة افلاس العديد من المصارف الاستثمارية الامريكية وتعثر مصارف وشركات امريكية واوربية وآسيوية كبرى وانهيار اسواق الاوراق المالية وضياع ثروات طائلة وتلاشي مدخرات الافراد في مختلف انحاء العالم بالإضافة الى فقدان الثقة بالنظام المالي العالمي[1].

***اسباب الازمة ودور المصارف فيها .**

تعود اسباب الازمة الى عام 2006 ونشوب ما يسمى بـ(ازمة القروض عالية المخاطر) وبسبب اقدام العديد من المصارف المختصة في قطاع العقار على منح قروض لمئات الالاف من المواطنين ذوي الدخل المحدود متجاهلة بذلك قاعدة الحذر ، وتقييم المخاطر ، وعليه فان اهم اسباب الازمة هي [2]:

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا وعدنان فرحان الجوارين ، مصدر سابق ، ص212 .

[2] سندس حميد موسى ، ازمة الرهن العقاري والمصرفية الاسلامية : الانعكاسات والحول ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2012 ،ص21 .

1- الانفصال التام ما بين الاقتصاد الحقيقي (العيني) والاقتصاد النقدي (الرمزي) فالاول يتعلق بالاصول العينية (Real Assets) وهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطرق مباشرة (سلع استهلاكية) او غير مباشرة (سلع استثمارية) ، والثاني يشمل الادوات والوسائل التي تسهل التعامل في الثروة العينية ، وهكذا اظهر مفهوم الاصول المالية Financial Assets بوصفها حقاً على الثروة العينية ، ومن هنا تفشت الازمة بسبب التوسع الكبير في الاصول المالية على نحو مستقل الى حد يفوق ما يحدث في الاقتصاد العيني وهذا التوسع ادى الى زيادة عدد المدينين وزيادة حجم المخاطر[1].

2- التوسع في منح القروض العقارية لراغبي السكن دون التحقق من القدرة المالية ، اذ شهدت القروض المقدمة لضعيفي المحفظة الائتمانية طفرة في الولايات المتحدة الامريكية خلال الاعوام الاخيرة ولم يكن هناك ما هو اسهل من الحصول على قرض سكني[2].

3- طبيعة النظام الرأسمالي نفسه ، اذ ان قدرته على الانتاج تفوق قدرته على التوزيع ، ويعود ذلك الى الملكية الفردية لوسائل الانتاج وسوء توزيع ثمار الانتاج من جهة ومن جهة اخرى تعاني الرأسمالية من نقص فرص الاستثمار لذلك توسعت بشكل كبير في الاستثمار المالي والمضاربة لكي تعوض نقص الاستثمار في القطاعات العينية[3].

4- المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الامريكي ، فالعجز في الميزان التجاري وصل الى 758 مليار عام 2006 ، وارتفعت الديون الحكومية من 4.3 ترليون دولار عام 1990 الى 8.4 ترليون دولار عام 2007 والعجز في الميزانية وصل عام 2008 الى 410 مليار دولار أي ما يعادل 3% من الناتج المحلي الاجمالي وكل هذه المؤشرات كانت تنذر باحتمال تفجر الازمة في اكبر اقتصادات العالم .

---

[1] حازم الببلاوي ، الازمة المالية العالمية (مكوناتها محاولة للفهم : في الازمة المالية الدولية وانعكاساتها على اسواق المال والاقتصاد العربي ، تحرير خالد امين عبد الله ومحمد احمد صقر ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، 2009 ، ص1-4 .

[2] سامر سلمان ، دور الدولة في الاقتصاد : اعادة نظرات السياسة الدولية (القاهرة : مؤسسة الاهرام) ، المجلد 44 ، 2009 ،ص 163 .

[3] صفوت عبد السلام عوض الله ، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث عشر ، جامعة المنصورة ، 2009 ، ص20-23 .

5- الخلل في النظام المالي المعولم بمضارباته على المشتقات المالية والعقود الاجلة عابرة الحدود وقد تحول الى ساحة مضاربة كبيرة يلعب فيها الملايين بأموالهم الصغير ، والكبير وهكذا اقترب الاقتصاد المالي من الممارسات التي سماها الاقتصادي جون ماينارد كيز باقتصاد الكازينو[1].

6- الدور الذي لعبته شركات ومؤسسات تقويم الجدارة الانتمائية ، وقد اظهر التهاوي والانهيار المالي لعدد من البنوك الاستثمارية ، مدى هشاشة هذه التقويمات وعدم اعتمادها على الواقع الفعلي والقوة المالية سواء البنوك الاستثمارية والتجارية ام شركات التأمين العقارية وشركات التأمين وإعادة التأمين .

7- الفقه الاقتصادي المنحاز ضد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومن ثم هيمنة الاسواق والقائمين عليها والمتعاملين فيها على القرارات الاقتصادية مقابل غياب شبه كاملة للرقابة وآليات الضبط الحكومية[2].

*** تداعيات ازمة الرهن العقاري .**

امتدت تداعيات ازمة الرهن العقاري على مختلف قطاعات الاقتصاد الامريكي ليتم تدويلها الى باقي دول العالم بسبب تجذر العولمة بكافة اشكالها ويمكن بيان ذلك :

اولاً : اثر الازمة على الاقتصاد الامريكي .

ا-أثر الازمة على القطاع المالي .

أ-على المصارف والمؤسسات المالية .

ادت صعوبات عدم الدفع الى تقليص السيولة لدى المصارف وعدم قدرتها على تمويل مختلف العمليات المصرفية ، اذ عانت كثير من المصارف ومؤسسات الرهن العقاري وشركات التأمين وصناديق التحوط من خسائر كبيرة فقد بلغت خسائر سيتي كروب 5.11 مليار دولار في بداية 2008 وتراجعت ايراداتها 480% لتبلغ 13.22 مليار دولار وتم شراء بنك كنتري وايد اكبر ممول للرهن العقاري في الولايات المتحدة من قبل نيك اوف امريكا ، كذلك اشترى بنك جي بي موركان تشابي الانشطة المصرفية لبنك واشنطن ميونترال الذي يعد من اكبر المصارف في الولايات المتحدة بـ1.9 مليار دولار وقدرت خسائر ميولي لينش الشركة الاستثمارية الامريكية في نهاية 2007 بحوالي 23 مليار دولار نتيجة الرهونات عالية المخاطر[3] . واستمرت الازمة في تأثيرها على اوضاع أعدد كبيرة من المصارف

---

[1] قحطان عبد سعيد السامرائي ، اقتصاد الفقاعة ، دراسة في جذور الازمة في الاقتصاد الرأسمالي مع اشارة الى الازمة المالية العالمية ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الادارية والمالية ، جامعة الاسراء الخاصة ، الاردن ، 2009، ص14.

[2] سلطان جاسم سلطان النصراوي ، مصدر سابق ، ص105 .

[3] سامر مظهر قنطقجي ، ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الازمات المالية العالمية ، ط1 ، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سورية ، 2008 ، ص65-66 .

بالإضافة الى كبريات المؤسسات المالية التي تكبدت خسائر كبيرة [1]وقد ادت هذه الاحداث المتواصلة للازمة الى انتشار الذعر وتراجع الثقة عند الافراد المودعين فتهافتوا لسحب ودائعهم مما أثر سلباً على حجم اصول المصارف واصبحت المصارف وغيرها من المؤسسات حذرة في التسليف بشكل عام وترفض الاقراض فيما بينها بسبب تخوف هذه المؤسسات من بعضها من ان تكون متورطة في الازمة[2].

ب-على اسواق المال .

انتقلت الازمة من اسواق الودائع والائتمان الى اسواق المال بسبب تعامل المصارف والمؤسسات المالية بوصفهم وسطاء ماليين او تجار اوراق مالية يمكنهم التأثير على قيمة الاوراق المالية كما ان بعض المصارف في الاقتصادات المتقدمة تمتلك حصة من رأس المال في السوق المالي ، وعند افلاس هذه المصارف تضطر الى بيع حصص اسهمها في السوق المالية فتتجسد من خلال تراجع بعض المؤشرات المالية .

فقد خسر مؤشر داو جونز الصناعي ما يقارب 50% منذ اعلى مستوى له عند 14.43 نقطة في الثامن من تشرين الاول 2007[3] ، وتراجع هذا المؤشر خلال المدة من 3ايلول 2008 ولغاية 22 تشرين الاول 208 للاسهم الـ(30) الممتازة 26.1 % من قيمته ومؤشر S&P الامريكي بـ29.7% ومؤشر ناسداك للشركات التكنولوجية بـ30.8% .

2-اثر الازمة في القطاع الحقيقي .

ان انفصال الاقتصاد الحقيقي عن الاقتصاد المالي لم يمنع امتداد تأثير الازمة الى القطاعات الحقيقية فلم ينته الامر عند افلاس وانهيار عشرات المصارف الامريكية بل تعدى الامر الى تأثير المشاريع الانتاجية ودخول الاقتصاد الامريكي في ركود عميق بسبب انهيار المصارف وعدم قدرتها على اقراض الشركات الانتاجية مما جعلها تقلص انتاجها وتسرح بعض عمالها فضلاً عن الخسارة التي لحقت بالأفراد جراء تعاملهم بالأسواق المالية[4].

وقد تجلى الركود الاقتصادي في انخفاض الاستهلاك الاسري وانفاق المشاريع فضلاً عن مشاريع الاسكان ، اذ انخفض الاستهلاك الاسري بنسبة 3.1% والانفاق على السلع المعمرة بنسبة 4% اما قيمة

---

[1]حسن ثابت فرحان ، أثر الازمة العالمية الحالية على اداء المصارف الاسلامية والتنمية (مؤتمر المصارف الاسلامية اليمنية الواقع وتحديات المستقبل) ، نادي رجال الاعمال اليمنيين ،20-21 مارس 2010 ، صنعاء ، الجمهورية العربية اليمنية ، ص16 .

[2] سندس حميد موسى ،مصدر سابق ، ص35 .

[3] هيثم يوسف محمد عويضة ، كينز والكساد الكبير 1929 ، قراءة في ازمة 1929 والازمة الحالية ، برنامج دكتوراه ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2010 ، ص19 .

[4] صندوق النقد الدولي ، التعافي والمخاطر واعادة التوازن ، دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية ، صندوق النقد الدولي2010 ، ص10 .

العقارات فقد انخفضت بمقدار 1.20 ترليون دولار بسبب زيادة عرض المنازل في المزاد نتيجة اخفاق مالكيها في التسديد وتشير بعض التقديرات الى ان خفض قيمة العقار الى 20% يؤدي الى انخفاض استهلاك الفرد بـ200 مليار دولار أي ما يعادل 1.5% من الناتج المحلي الاجمالي[1] .

ثانياً : تداعيات الازمة على الاقتصاد العالمي .

يمكن ادراج بعض اثار هذه الازمة على الاقتصاد العالمي بما يلي :

1- تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي من (2.8%) عام 2008 الى (-0.6%)عام 2009 .

2- تراجع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) من (2.1) تريليون عام 2007 الى (1.7) تريليون دولار عام 2008 والى (1.1) تريليون دولار عام 2009 [2].

3- ارتفاع مستوى الدين الاجمالي العام في معظم دول العالم خاصة المتقدمة منها ، إذ سجل الدين كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية (84.3%) بعد ان كان (71.1%) عام 2008 ، اما اليابان فارتفع الدين من (194.7%) الى (217%) وفي منطقة اليورو من (69.5%) الى (79.5%) للمدة نفسها[3].

4- ادت الازمة المالية الى شطب عدد(300)مليار دولار من البنوك الكبرى في العالم (نحو 25 بنك) من قيمة اصولها ، نتيجة لانخفاض قيمة الاوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ عام 2007 ، الامر الذي ادى الى تراجع السيولة النقدية التي تقرضها البنوك للمستهلكين[4].

5- ارتفاع معدلات البطالة وخاصة في الدول المتقدمة من (5.4%) من عام 2007 الى (5.8%) عام 2008 والى (8.1%) عام 2009 [5].

6- ادت الازمة المالية العالمية الى نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الاسواق المالية العالمية ووجود حالة من الخوف الشديد في اوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار دفعت بالكثيرين منهم الى عدم الرغبة في تحمل المخاطر والبحث عن استثمارات امنة في قطاعات

---

[1] كمال دين بن موسى و عبد الرحمن مساعد ، الازمة المالية وتداعياتها على البنوك الاسلامية ، الملتقى الدولي الاقتصاد الاسلامي ، الواقع ورهانات المستقبل ، جامعة غرادية ، الجزائر ، 23-24 شباط ، 2011 ، ص10 .

[2] عبد الكريم شنجار العيساوي و عبد المهدي رحيم العويدي ، مصدر سابق ، ص223 .

[3] IMF. World economic outlook , Washington – D.C-October 2010 , P.19 .

[4] حسين عبد المطلب الاسرج ، تأثير الازمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري

Cline ant http://Mpra.uni-muen.chen-dell2604/MPRAlwpNo.12604. P.15.

[5] التقرير الاقتصادي العربي الموحد .

اخرى . بل دفعت بعض المستثمرين للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات علاوة على ما احاط بعملية الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من ادوات الدين[1].

*** مراحل نشوء الازمة المالية [2].**

1- فبراير 2007 : عدم تسديد قروض الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) في الولايات المتحدة الامريكية مما سبب عمليات الافلاس لمؤسسات مصرفية .

2-اغسطس 2007 : تدهور البورصات امام مخاطر اتساع الازمة وتدخل المصارف المركزية لدعم سوق السيولة .

3-اكتوبر 2007 الى ديسمبر 2007 : اعلان عدد من المصارف الكبرى انخفاضاً كبيراً في اسعار اسهمها بسبب ازمة الرهن العقاري .

4-يناير 2008 : خفض البنك المركزي الامريكي معدل فائدته الرئيسية ثلاث ارباع النقطة الى 1.5% وهو اجراء استثنائي ثم جرى بعد ذلك التخفيض التدريجي الى 2% بين شهري يناير ونهاية ابريل .

5-مارس 2008 : اعلن جي بي مورجان تشيز شراء بنك الاعمال الامريكي (بير ستيرنز) بسعر متدن مع المساعدة المالية للبنك المركزي وتمت الصفقة تحت اشراف البنك المركزي الامريكي .

6-الحادي عشر من يوليو 2008 : اعلن مصرف (إن دي ماك) في كاليفورنيا إفلاسه في ثالث اكبر حدث من نوعه في التاريخ الحديث للولايات المتحدة الامريكية اذ بلغت اصول المصرف 32 مليار دولار.

7- 7 سبتمبر 2008 : وضعت وزارة الخزانة الامريكية المجموعتين العملاقتين في مجال التسليفات للرهن العقاري ((فريد ماك) و (فاني ماي) تحت الوصاية طيلة المدة التي تحتاجان اليها لإعادة ماليتيهما ، مع كفالة ديونها حتى حدود 200 مليار دولار .

8-15 سبتمبر 2008 : اعتراف بنك الاعمال (ليمان براذرز) بإفلاسه كما واعلن احد المصارف الامريكية وهو بنك أوف امريكا شراء بنك اخر للأعمال في بورصة وول ستريت وهو بنك (ميريل لينش).

9-16 سبتمبر 2008 : قامت الحكومة الامريكية والاحتياطي الاتحادي بتأمين (ايه أي جي) والتي تعتبر اكبر مجموعة تأمين في العالم المصدرة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9% من رأسمالها .

---

[1] مجلس الفرق السعودي ، ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية ، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي ، 10 تشرين الثاني ، 2009 ، ص5 .

[2] http://www.Moheet.com/show-news.aspx.nid

10- 18 سبتمبر 2008 : اعلان السلطات الامريكية عن خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من اصولها غير القابلة للبيع .

11-26 سبتمبر 2008 : اشترى بنك (جي بي مورجان) منافسه (واشنطن ميونشوال) بمساعدة السلطات الفدرالية .

12- 29 سبتمبر 2008 : اعلن بنك (ستي جورب) الامريكي شراء منافسه بنك (واكوفيا) بمساعدة السلطات الفدرالية .

13- في نهاية 2008 : كانت مؤشرات أسعار الاسهم في كل دول العالم اقل بكثير عما كانت عليه قبل انفجار الازمة ، فمؤشر (داو جونز) للاسهم في البورصة الامريكية فقد 26.1%من قيمته ايضاً مؤشر (ستاندارد اند بورز) الذي يعتبر اوسع نطاقاً في البورصة الامريكية فقد 29.7% من قيمته ومؤشر (ناسداك) لشركات التكنولوجيا الامريكية فقد 3.8% من قيمته ، كما فقد مؤشر (نيكاي) 31.6% من قيمته وتراجع (الفاينانشيال تايمز) المجمع الاكبر للبورصة الاوربية لأكبر من 300 سهم مدرجة فيها 26.1% بالإضافة الى تراجع المؤشر المجمع لكل بورصات العالم بنسبة 32.1 % خلال المدة نفسها[1].

***سبل مواجهة المالية العالمية : (بعد ازمة 2008)**

لقد ترتب على الازمة المالية العالمية ندرة واسعة في السيولة النقدية بالاسواق العالمية ، وفقدان الثقة بين المؤسسات المالية بالاضافة الى انخفاض الطلب العالمي والركود الاقتصادي ، ولمواجهة هذا الوضع اتخذت كبرى البنوك المركزية في دول العالم اجراءات مالية متشابهة تتمثل فيما يلي :

- التوسع في ضخ كميات كبيرة من السيولة النقدية في الاسواق[2] المالية وصلت على مستوى العالم 400 مليار دولار حتى ديسمبر 2008 القصد منه دفع البنوك الى اقراض بعضها وطمأنة المودعين على اموالهم لدى هذه البنوك .
- تخفيضات متتالية لسعر الفائدة على الاقراض قصد تنشيط حركة الائتمان والحد من علامات الاقتصاد المتباطئ ومنع حدوث كساد ، الجدول التالي يوضح تخفيض اسعار الفائدة في بعض الدول .

---

[1] http://www.moheet .com/show-news.aspx?nid

[2] النجار – ابراهيم عبد العزيز ، الازمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2009 ، ص18 .

جدول رقم (2) : تخفيض اسعار الفائدة لبعض الدول من (1 سبتمبر الى 4 ديسمبر 2008) .

الدولة	سعر الفائدة 1 سبتمبر	سعر الفائدة 4 ديسمبر	نسبة التخفيض
الولايات المتحدة الامريكية	%2.5	%1	%60
دول منطقة اليورو	%4.5	%2.5	%44.44
اليابان	%0.5	%0.3	%40
بريطانيا	%5	%2	%60
الصين	%7.47	%8.58	%25.30
كوريا الجنوبية	%5.25	%4	%23.80
سويسرا	%2.75	%1	%63.63
السويد	%4.5	%2	%55.56
نيوزلندا	%8.25	%5	%39.39
استراليا	%7.25	%4.25	%41.38

المصدر : النجار – ابراهيم عبد العزيز ، الازمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2009 ، ص80 .

في السياق نفسه اعتمدت معظم الدول الصناعية الكبرى خطط انقاذ وطنية لمواجهة الازمة نلخصها في الجدول التالي :

جدول رقم (3)

التدابير المعتمدة وخطط الانقاذ الوطنية لاحتواء الازمة لبعض الدول

الدولة	ادارة الازمة	الاجراءات التفصيلية
الولايات المتحدة الامريكية	دعم الاقتصاد من مرحلتين بمبلغ (1.51) ترليون دولار قرار مجلس النواب الامريكي بتاريخ 4 تشرين الثاني 2008	ضخ سيولة بقيمة (250) مليار دولار في القطاع المصرفي ووضع (55) مليار دولار تحت تصرف الخزنة العامة رفع مبلغ الضمان الحكومي على المدخرات من (100) الى (250) الف دولار مد العمل بالاعفاءات الضريبية شراء الضمانات المرتبطة بقروض الاسكان المالكة وشراء الرهون العقارية برنامج فدرالي لدعم الحسابات المصرفية الفردية تملك حصص البنوك الضمان المؤقت للديون الجديدة خفض سعر الفائدة .
الولايات المتحدة الامريكية	مشروع قانون التحفيز الاقتصادي بقيمة (819) مليار دولار مجلس النواب الامريكي بتاريخ 28 يناير 2009	تخفيض القيود على منح الائتمان شراء عدد من السندات طويلة الاجل دعم المؤسسات المالية حقن رؤوس الاموال في النظام المصرفي في شكل رأس مال حكومية مقدم برنامج دعم البنوك والمؤسسات الاقراضية للتحفيف من تأثير الديون العقارية تأسيس صناديق استثمار لشراء الديون العقارية
بريطانيا	خطة استقرار بقيمة اجمالية	المرحلة الاولى في تشرين الاول 2008 وشملت خطة

	بلغت ترليون جنيه استرليني	حكومية لدعم القطاع البنكي بقيمة (50) مليار جنيه مقابل حصول الحكومة على اسهم ممتازة . المرحلة الثانية عام 2009 وبقيمة (250) مليار جنيه استرليني لتوفير اعتمادات لدعم المصارف وتأميم بعضها الاخر .
المانيا	خطة انقاذ شاملة الاحتياطي ضمان القروض بلغت	المرحلة الاولى في تشرين الاول 2008 لدعم القطاع المصرفي بقيمة (80) مليار يورو واحتياطي لضمان القروض بقيمة (400) مليار يورو .
اليابان	خطة اقتصادية بلغت (356) مليار دولار على ثلاث مراحل	المرحلة الاولى (آب 2008) لدعم الاقتصاد وتحفيز النمو بقيمة (107) مليار دولار . المرحلة الثانية (نيسان 2009) خطة وزارة تحفيز اقتصادية بقيمة (50) مليار دولار . المرحلة الثالثة خطة تحفيزية قياسية لدعم الاقتصاد بلغت اليابان في قيمتها (150) مليار دولار أي بسبة (3%) من الناتج المحلي الاجمالي .
فرنسا	خطة انعاش اقتصادي	موازنة خطة الانعاش الاقتصادي ما قيمته (26) مليار دولار يورو .

المصدر : وائل ابراهيم الراشد ، انماط ادارة الازمة المالية العالمية ومتلازمة الاسواق وتطوير التشريعات المحاسبية ، كلية العلوم الادارية ، جامعة الكويت ، ص5 .

http//www.Philadelphia.edu.jo/courses./accountancy/Fites/Accountancy/E204.pdf.

الفصل الثالث

الازمة الاقتصادية في الفكر الاسلامي

المبحث الأول

مصادر الأزمة في الفكر الاقتصادي الإسلامي .

اولاً : النظرية الاقتصادية في الفكر الإسلامي .

المطلب الاول/الفكر الاقتصادي في الاسلام .

جاء الاسلام منذ اربعة عشر قرناً من الزمان ليكون خاتماً للأديان ومنهجاً للبشرية ونظام حياة متكامل فشمل النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاخلاقية، اضافة الى النواحي الروحية، لذلك فانه يمكن القول ان الفكر الاقتصادي في الاسلام قديم قدم الاسلام نفسه فالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة غنية بالأحكام والتوجيهات اللازمة لتنظيم النشاط الاقتصادي ليناسب كل الظروف الزمانية والمكانية، وهنا يجب التمييز بين الاصول والمبادئ من جهة والاحكام التفصيلية واوجه التطبيق من جهة اخرى، فالأصول والمبادئ التي جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ترسم الاطار العام للنشاطات الاقتصادية التي لا يمكن الخروج عنها، كما تتصف هذه الاصول والمبادئ بعموميتها وقلة عددها وارتباطها الشديد بالحاجات الاساسية للفرد والمجتمع . على سبيل المثال تحريم الاسلام للربا يعتبر اصلاً بغض النظر عن المكان والمجتمع والزمان، اذ يقول تعالى ((وأحل الله البيع وحرم الربا))[1] .

اما فيما يتعلق بالأحكام التفصيلية والاساليب والادوات الاقتصادية فقد تركت في معظمها لاجتهاد العلماء والفقهاء لتحقيق ما يفيد المجتمع وفقاً لظروفه السائدة على ان لا تخرج عن روح الشريعة الاسلامية[2].

ولو عدنا الى زمن صدر الاسلام لوجدنا ان الحياة الاقتصادية عموماً تتصف بالبساطة، اذ كان النشاط الاقتصادي يقتصر على التجارة والرعي والزراعة البسيطة، وكان الفكر الاقتصادي يتركز حول بيان حكم الاسلام في المعاملات الجارية مثل المبادلات والاسعار والربا والمضاربة والزكاة والشركات اضافة الى

---

[1] سورة البقرة ، آية 275 .

[2] محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الاسلام ، عكاظ للنشر ، جدة ، 1401 هـ ، ص19 .

بعض العمليات الانتاجية كالمساقاة والمزارعة وغيرها، ولم تكن الحاجة شديدة في ذلك الوقت لظهور كتب مستقلة لمعالجة هذه المواضيع، وذلك لبساطة الحياة الاقتصادية ولقرب عهد المسلمين بالاسلام ومعرفتهم بأموره[1].

وتقوم الاصول والمبادئ على اساس الاخلاق فالجانب الاخلاقي هو الذي يدور في فلكه الاسس التي اقرها الاسلام للاقتصاد وتلك الاسس او القواعد تتبلور اولاً في الملكية الخاصة واحترام حقوقها سواء اكانت في صورة عينية ام نقدية استهلاكية ام اقتصادية (راس المال) وثانياً حرية المنافسة في السوق والنهي عن الاحتكار تحقيقاً للتوازن الطبيعي في السوق، ويلاحظ ان الاسلام لم يهدم بذلك اسس مفهوم الرأسمالية ولكنه ابقي على اسسه الطبيعية ونهي عن ما هو غير طبيعي وغير اخلاقي بل وحرمه مثل الربا في التعاملات المالية.

اما الزكاة فلقد فرضها الاسلام على المسلمين كما كانت مفروضة في سائر الشرائع السماوية، واقترنت بالصلاة من حيث اهميتها كركن تعبدي من اركان الاسلام، وحدد سبحانه وتعالى طريقة انفاقها في ثمانية مجالات الفقراء والمساكين، والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل، وحدد الاسلام ابواب اخرى لموارد الدولة أي بعض منها، كالفيء والغنائم والجزية والجانب الاخلاقي هو عبارة عن اوامر ونواهي لاتمام مكارم الاخلاق، والاتمام هنا ليس بمعنى هدم ما سبق، ولكن الابقاء على ما هو حسن وتحريم ما هو قبيح ولا تقع القواعد الاخلاقية التي اتمها الاسلام على الجانب الاقتصادي فحسب، بل على جميع جوانب مجالات السلوك الانساني كالأمانة والاخلاص والمحبة والصدق والايثار وعدم الاستغلال، وتنصب القيم الاخلاقية في مجال الاقتصاد كما تنصب على المجالات الاخرى المتعلقة، فنهى الرسول (صلى) عن السلوك الاحتكاري في السوق منعاً للاستغلال، وحث على المنافسة العادلة في السوق لتحقيق السعر العادل من خلال حرية العرض والطلب، وارسي قاعدة النصيحة بين المتعاملين ونهى عن بيع سلعة فيها عيب إلا ان يبين البائع ذلك للمشتري، وهذا يكفل درجة عالية من العلم بمجريات الامور في السوق بصورة طبيعية، وبالتالي يتم تحقيق قاعدة توافر المعرفة باحوال السوق لجميع المتعاملين مما يدعم المنافسة[2].

وقد استطاعوا المسلمون في القرون الاربعة الاولى من ظهور الاسلام، ان يطوروا النظام المالي، اذ عرفوا الميزانية، والضرائب، ومؤسسة بيت المال (الخزانة) واستخدام الدواوين (السجلات)، كما سكوا النقود، وتعاملوا بالصكوك والسندات والحوالات، وظهر المحاسبون والصيارفة المتخصصون، كما مارسوا الصناعة بنوعيها التعديني والتحويلي، فاستخرجوا المعادن والاملاح والجواهر والذهب والفضة والنحاس

---

[1] سعيد سعد مرطان ، مدخل لدراسة الفكر الاقتصادي في الاسلام ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت–لبنان ، 2004 ، ص48 .

[2] حافظ – اشرف ، مصدر سابق ، ص52 .

والرصاص والفحم والزئبق واللؤلؤ والعاج وغيرها، وتفننوا في صناعة النسيج بانواعها الحرير والصوف والكتان، وصنعوا الاجهزة العلمية للكيمياء والرصد الفلكي، كما صنعوا السلاح والعتاد والسيف والورق، وفي مجال الزراعة اشتهروا في انظمة الري بانواعها من قنوات وغيرها، اضافة الى ما سبق فقد اخذت تجارة المسلمين المكان الاول في التجارة العالمية، وكانت الاسكندرية وبغداد هما اللتان تحددان الاسعار للعالم [1].

على الرغم من التدفق المستمر للمعرفة في مجال الاقتصاد الا ان الافكار والاجتهادات الاقتصادية للعلماء المسلمين لم تواكب في تطورها التطور السريع في اساليب الانتاج والتبادل والتنظيم الذي تشهده العصور الحديثة، ويمكن ان يعزى مثل هذا القصور في عطاء المسلمين العلماء في هذا الخصوص الى الاساليب التالية:

1-عدم ظهور الحاجة : لم تكن الحاجة شديدة في مدة صدر الاسلام الى فكر اقتصادي عميق ومتطور لبساطة وسهولة الحياة وقلة قطعات الاقتصاد المنتجة ومحدوديتها، اضافة الى تقوى وورع اطراف النشاط الاقتصادي والتزامهم باحكام الشريعة .

2- الاضمحلال الفكري: بعد مدة صدر الاسلام، ظهرت كتب الفقه والتفسير والحديث وغيرها من المعارف التي تعنى بكثير من المسائل الاقتصادية، ومع نهاية القرن الرابع الهجري، كانت الدولة الاسلامية قد تفككت الى دويلات صغيرة وبدأت مرحلة العد التنازلي للدولة الاسلامية، وتعود جذور هذا التفكك الى مدة ما قبل الخلافة الراشدة، اذ تغير هيكل الخلافة وطريقة الوصول اليها، وفي هذه المدة وما تلاها ضعف الوازع الديني وازداد الناس تعلقاً بالدنيا وملذاتها، كما انحرفت القيادة السياسية في كثير من عهودها عن جادة الطريق مما جعل العلماء المخلصين يقاومون هذا الانحراف الا ان النتيجة كانت ابتعاد العلماء عن الحياة السياسية والاقتصادية لمجتمعاتهم مما كان له اسوأ الاثر على نمو وتبلور الفكر الاقتصادي التطبيقي، فقد اصبح العلماء اقل قدرة على فهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، والتأثير فيها*.

ومن نتائج هذا الانحراف السياسي، اضافة الى ما سبق ظهور فئة من العلماء لا تتحرى الامانة في فتاواها ، كما ظهرت بعض الفرق الاسلامية ذات التصورات والمعتقدات المختلفة، مما ادى الى تعدد الاجابات والآراء حول كثير من المسائل والامور التي لا نجد سنداً من الكتاب والسنة، ولعجز العلماء من

---

[1] منز – ادم ، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري او عصر النهضة في الاسلام ، (تعريب محسن عبد الهادي ابو ربده) ، دار الكتاب العربي ، بيروت 1387هـ ، الجزء الثاني ، ص230-391 .

* وصف عبد الحميد ابو سليمان تأثير الانفصال بين القيادتين بقوله ((كانت تلك الواجهة والانفصال بين القيادتين الفكرية والسياسية في الامة هي اخطر اثار ذلك التحول واساس البلاء، حيث اعتزل الفكر واضمحل، وجفت مصادر نمائه وتجدده في ميدان التطبيق والممارسة والقيادة)) .

تقديم الاجابات المقنعة، او لخشيتهم من تفرق كلمة المسلمين، لجأوا الى اجتهادات من سبقهم من الائمة للنهل منها والالتزام بها، دون جهد فكري لاستنباط الاحكام والادلة من مصادرها الاصلية (الكتاب والسنة)، وهكذا وصل الفكر الاسلامي الى مرحلة الجمود والاضمحلال، اما ما يعرف في تاريخ التشريع بـ(قفل باب الاجتهاد) [1].

3-الغزو الخارجي :

بنهاية القرن الرابع الهجري بدأ الوهن والتفكك يدب في جسم الدولة الاسلامية اذ تمزقت الى امارات ودويلات صغيرة مستحكمة العداء لبعضها، وقد ساعد هذا التفكك على تعريض الدولة الاسلامية الى الغزو الخارجي على مر العصور، فغزاها الصليبيون في نهاية القرن الخامس الهجري واحتلوا اجزاء كثيرة من الشام زهاء قرنين من الزمن، كما غزاها المغول في منتصف القرن السابع الهجري واحدثوا الكثير من الخراب والدمار، واخيراً وقعت تحت وطأة الاستعمار الحديث بكل صوره السياسية والاقتصادية والفكرية وقد كان لهذا الغزو آثاره السلبية على الحركة الفكرية والعلمية للامة الاسلامية كما كان عائقاً للنمو الاقتصادي .

4-التقدم الصناعي الذي احرزته أوربا وامريكا :

رافق هذا التقدم تطور في المفاهيم الاقتصادية، في شكل قوانين وسياسات اقتصادية لدعمه وتبريره، كما ان التأخر الاقتصادي والانبهار بالمنجزات الغربية جعل الدولة الاسلامية مثل دول العالم الثالث الاخرى. مجرد مقتبسة ومقلدة لهذه المفاهيم والافكار [2].

المطلب الثاني/النظام الاقتصادي الاسلامي :

يمكن تعريف النظام الاقتصادي بانه الطريقة التي يفضل المجتمع اتباعها في حياته الاقتصادية وحل مشاكلها العملية[3]. والنظام الاقتصادي يرتكز على مجموعة من القواعد والقيم التي يراعيها المجتمع في نشاطه الاقتصادي ويلتزم بها والتي تشكل ما يعرف بالمذهب الاقتصادي .

فالنظام الاقتصادي الاسلامي هو جزء من نظام الاسلام الشامل الذي انزله الله سبحانه وتعالى وبينه في كتابه الكريم وسنة نبيه (صلى الله عليه واله وسلم) وعليه فهو يقوم على مبادئ وقواعد ربانية وضعها خالق البشر الذي يعلم ما يصلحهم وما يضرهم، كما ان النظام الاقتصادي الاسلامي له موقفه

---

[1] عبد الحميد ابو سلمان، ((الاسباب التاريخية لانحراف المجتمعات الاسلامية والمنطلقات الاسلامية تصحيح البنية الحضارية المعاصرة))، الاسلام والحضارة ودور الشباب المسلم ، منظمة الندوة العالمية للشباب الاسلامي، الرياض، 1401هـ، ص717 .

[2] سعيد سعد مرطان، مصدر سابق ، ص53-54 .

[3] محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، مركز الابحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر (قدس) ، الطبعة الاولى ، شريعة، قم ، ايران ، 1424 هـ ، ص417 .

من قضيتي الملكية والحرية، فالاسلام قد اعترف بالحرية الاقتصادية ولكنه وضع قيوداً عليها فلم يطلقها اطلاق الرأسمالية ولم يمنعها كما فعلت الاشتراكية، بل جعل منها حرية منضبطة مقيدة بحدود الشريعة الاسلامية التي تهدف الى تحقيق مصالح البشر في الدنيا والاخرى، فالفرد له حرية الاستهلاك والانتاج والاستثمار، اذ التزم في ذلك بالضوابط والاحكام الشرعية، وبهذا تغدو الحرية الاقتصادية منضبطة على نحو تتحقق معه مصلحة الفرد والمجتمع، كذلك اعطى النظام الاقتصادي الاسلامي للدولة حق التدخل اما لمراقبة النشاط الاقتصادي وتصحيح بعض اوجه الخلل فيه او للقيام ببعض الانشطة الاقتصادية الهامة التي تقتضي المصلحة قيام الدولة بها، وهو تدخل لا ينفي حق الفرد بممارسة الانشطة الاقتصادية المختلفة[1].

المطلب الثالث /الهيكل العام للاقتصاد الاسلامي [2]:

يتألف الهيكل العام للاقتصاد الاسلامي من ثلاث اركان رئيسية يتحدد وفقاً لها محتواه المذهبي وهي:

1-مبدأ الملكية المزدوجة: يقرر الاسلام الاشكال المختلفة للملكية في وقت واحد فيضع بذلك مبدا الملكية المزدوجة (أي ذات الاشكال المتعددة) بدلاً من مبدا الشكل الواحد للملكية الذي اخذت به الرأسمالية والاشتراكية ، فهو يؤمن بالملكية الخاصة والملكية العامة وملكية الدولة، وتخصص لكل واحد من هذه الاشكال المتنوعة للملكية حقلاً خاصاً تعمل فيه .

2-مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود . ويقصد به السماح للافراد على الصعيد الاقتصادي بحرية محدودة بحدود من القيم المعنوية والخلقية التي يؤمن بها الاسلام . اذ قسم التحديد الاسلامي للحرية الاقتصادية الى قسمين:

احدهما ذاتي: ينبع من اعماق النفس ويستمد قوته ورصيده من المحتوى الروحي والفكري للشخصية الاسلامية، أي يتكون طبيعياً في ظل التربية الخاصة التي ينشئ عليها الفرد في المجتمع الاسلامي .

والاخر موضوعي: يعبر عن قوة خارجية تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه أي التحديد الذي يفرض على الفرد في المجتمع الاسلامي من خارج بقوة الشرع ويقوم على المبدأ القائل: أنه لا حرية للشخص فيما نصت عليه الشريعة المقدسة من الوان النشاط التي تتعارض مع المثل والغايات التي يؤمن الاسلام بضرورتها .

وقد تم تنفيذ هذا المبدأ في الاسلام بالطريقة التالية:

اولاً: كفلت الشريعة في مصادرها العامة على المنع عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المعيقة –في نظر الاسلام– عن تحقيق المثل والقيم التي يتبناها الاسلام كالربا والاحتكار وغير ذلك .

---

[1] سعد بن حمدان اللحياني ، مبادئ الاقتصاد الاسلامي 105361 ، 1428هـ ، ص19 .

[2] محمد باقر الصدر ، مصدر سابق ، ص323.

ثانياً : وضعت الشريعة مبدا اشراف ولي الامر على النشاط العام، وتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالتحديد من حريات الافراد فيما يمارسون من اعمال وقد كان وضع الاسلام لهذا المبدأ ضرورياً لكي يضمن تحقيق مثله ومفاهيمه في العدالة الاجتماعية على مر الزمن، فان متطلبات العدالة الاجتماعية التي يدعو اليها الاسلام تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية للمجتمع والاوضاع المادية التي تكتنفه .

والاصل التشريعي لمبدأ الاشراف والتدخل هو القرآن الكريم في قوله تعالى **((اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم))** [1].

3-مبدأ العدالة الاجتماعية: والركن الثالث في الاقتصاد الاسلامي هو مبدأ العدالة الاجتماعية التي جسدها الاسلام فيما زود به نظام توزيع الثروة في المجتمع الاسلامي من عناصر وضمانات تكفل للتوزيع قدرته على تحقيق العدالة الاسلامية وانسجامه مع القيم التي يرتكز عليها، فالاسلام حين ادرج العدالة الاجتماعية ضمن المبادئ الاساسية التي يتكون منها مذهبه الاقتصادي لم يتبنَّ العدالة الاجتماعية بمفهومها التجريدي العام، ولم ينادِ بها بشكل مفتوح لكل تفسير ولا اوكله الى المجتمعات الانسانية التي تختلف في نظراتها للعدالة الاجتماعية باختلاف افكارها الحضارية ومفاهيمها عن الحياة، وانما حدد الاسلام هذا المفهوم وبلوره في مخطط اجتماعي معين، واستطاع بعد ذلك ان يجسد هذا التصميم في واقع اجتماعي حي.

والصورة الاسلامية للعدالة الاجتماعية تحتوي على مبدأين عامين لكل منها خطوطه وتفصيلاته:

احدهما: مبدا التكافل العام.

والاخر: مبدأ التوازن الاجتماعي [2].

المطلب الرابع/النظرية الاقتصادية: تهدف النظرية الاقتصادية الى دراسة الظواهر الاقتصادية والمالية وتفسيرها وبحث العوامل المتحكمة فيها، أي ان النظرية تعنى باكتشاف القوانين التي تفسر وفقها الظواهر الاقتصادية والمالية المختلفة، فالدراسة في مجال النظرية الاقتصادية تقوم على اساس التسليم بوجود قوانين اقتصادية تحكم الظواهر المالية المختلفة وتكون مهمة الباحث هي اكتشاف تلك القوانين [3]. فان النص القرآني يدل بوضوح على وجوب اطاعة اولي الامر، ولا خلاف بين المسلمين في ان اولي الامر هم اصحاب السلطة الشرعية في المجتمع الاسلامي، فالسلطة الاسلامية العليا اذن حق الطاعة والتدخل لحماية المجتمع وتحقيق التوازن الاسلامي فيه .

اولاً : التوزيع في الاقتصاد الاسلامي :

---

[1] سورة النساء ، آية 59 .

[2] الصدر _محمد باقر، مصدر سابق ، ص331 .

[3] اللحياني – سعد بن حمدان ، مصدر سابق ، ص20 .

من الموضوعات المهمة في النظم الاقتصادية هو كيفية توزيع حصص عوامل الانتاج وبما ان تحقيق العدالة الاقتصادية تعد من الاهداف المهمة في الاقتصاد الاسلامي فان قضية التوزيع تحظى باهتمام بالغ فيه[1].

ويعرف التوزيع في اللغة بانه: القسمة والتفريق يقال توزعوه فيما بينهم أي تقاسموه[2]، وفي الاصطلاح الاقتصادي يقصد به التوزيع الوظيفي للدخل القومي بين عوامل الانتاج، من موارد طبيعية وعمل وعمال ورأس مال، وتنظيم وادارة، لان هذه العوامل جميعاً اسهمت في ايجاد هذا الدخل وتكوينه وجعله كبيراً او صغيراً، فكان لكل منها نصيب في التوزيع وقد يستخدم التوزيع– اصطلاحاً – ايضاً في الدلالة على ذلك الجانب من التجارة الذي يتعلق بحركة السلع والخدمات من المنتج الى المستهلك.

امتاز نظام التوزيع في الاقتصاد الاسلامي عن الانظمة الاخرى التي جربها الانسان على مر التاريخ، اذ تعتبر الطريقة التي يتم بها التوزيع هي المعيار الشاهد على انسانية النظام الاقتصادي، فبينما اخذت الرأسمالية توزع الناتج الاقتصادي على شكل حصص متناسبة مع وسائل الانتاج وهي راس المال والمواد الاولية والعمل المنظم فان النظام الاشتراكي اتخذ من الحاجة اساساً لتوزيع الناتج .

ذهب الاسلام الى الحل الوسط فهو اخذ وسائل الانتاج بنظر الاعتبار مع شيء من التهذيب على ما موجود في الرأسمالية، بالإضافة الى اهمية الحاجة في التوزيع[3].

فالقاعدة الاساسية في التوزيع لدى الاقتصاد الاسلامي تقوم على ركنين:

الاول: العمل .

الثاني: الحاجة .

العمل يعتبر في نظر الاسلام سبب لملكية العامل لنتيجة عمله. وهذه الملكية الخاصة القائمة على اساس العمل تعبير عن ميل طبيعي للفرد في تملك نتائج عمله، ويعود هذا الميل الى شعور كل فرد بالسيطرة على عمله وبذلك تكون الملكية القائمة على اساس العمل حقاً طبيعياً للإنسان العامل في نظر الاسلام، وعلى هذا الاساس يعتبر اداة رئيسية في نظام التوزيع الاسلامي لان كل عامل يحظى بالثروات الطبيعية التي يحصل عليها بالعمل وفقاً لقاعدة: ان العمل سبب الملكية .

الحاجة : تعتبر الاداة الرئيسية الاخرى في عملية التوزيع والتي تشترك مع العمل في تحديد الشكل الاولي العام للتوزيع في المجتمع الاسلامي. اذ يعتبر الاسلام مسؤول عن تأمين حاجات الناس حتى العاطلين عن العمل والعاجزين عنه وهو حق مشروع لتحقيق الضمان الاجتماعي .

---

[1] سعيد فراهاني فرد، السياسات الاقتصادية في الاسلام، الطبعة الأولى، دار الولاء ، بيروت ، لبنان،2014، ص 132

[2] محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون ،بيروت، 1995، ج1،ص740

[2] الصدر– محمد باقر الصدر ، مصدر سابق ،ص482، ص 358 .

ان الاقتصاد الاسلامي يتميز عن الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي برؤية خاصة لتوزيع الدخل والثروة، فهو يعالج التوزيع على نطاق ارحب واستيعاب اشمل، ويرى ان نقطة الانطلاق او المرحلة الاولى في الاقتصاد الاسلامي هي التوزيع بدلاً عن الانتاج لان توزيع مصادر الانتاج يسبق العملية نفسها وكل تنظيم لعملية الانتاج نفسها او السلع المنتجة يصبح من الدرجة الثانية[1].

من ذلك نلاحظ ان الاقتصاد الاسلامي يرسم ثلاث مراحل للتوزيع العادل للثروة والدخل بهدف القضاء على الفقر واقرار الرخاء العام في المجتمع[2].

-التوزيع ما قبل الانتاج .

المقصود بتوزيع ما قبل الانتاج هو كيفية استفادة المسلمين من الثروات الطبيعية كالأرض والكلأ والماء والمباحات العامة (الاسماك والطيور) ويضع الاسلام في هذه المرحلة قوانين معينة للمنع من تراكم الموارد والثروات بيد فئة معينة وحرمان الفئات الاخرى من الاستفادة منها، وذلك من خلال اعطاء كل نوع من انواع الملكية الثلاثة (خاصة، عامة، دولة) نصيبه من مصادر الثروة الطبيعية .

-التوزيع ما بعد الانتاج .

يعد توزيع العوائد التي تجنيها عناصر الانتاج في الاقتصاد الاسلامي هي الدخول التي تحصل عليها هذه العناصر وذلك لقاء مشاركتها في العملية الانتاجية، وتتمثل هذه الدخول في القيمة او الثمن التي يحصل عليها مقابل الخدمات الانتاجية التي يقدمها .

وكل عنصر من عناصر الانتاج قد يحصل على عائد واحد او اكثر، كل بحسب اسهامه في العملية الانتاجية، وقد اختلف في تحديد عناصر الانتاج عند الاقتصاديين، فحددها القدماء منهم بعنصرين هما الارض والعمل وبعضهم حددها بثلاثة عناصر هي: الارض والعمل ورأس المال، والمعاصرون اضافوا عنصراً جديداً وهو التنظيم، اما الاقتصاد الاسلامي فقد حددها بثلاثة هي العمل، ورأس المال، والارض .

1- عنصر العمل .

العمل هو كل جهد مبذول لإنتاج السلع والخدمات المقبولة شرعاً وذلك مقابل اجر معين، والعمل بحسب ذلك هو كل نشاط اختياري يقوم به الانسان في سعيه للتغلب على الندرة وزيادة كمية السلع

---

[1] فرد – سعيد فراهاني، مصدر سابق ، ص 153.

[2] العوضي – رفعت السيد – في الاقتصاد الاسلامي: المرتكزات ،التوزيع، الا ستثمار ،النظام المالي ،مركز البحوث والمعلومات ،قطر، ط1990,1،ص15.

المتاحة لإشباع حاجاته [1] كالاشتغال في الصناعة والزراعة والتجارة والتطبيب والتعليم وغيرها من المهن الاخرى.

فالعمل في الاقتصاد الاسلامي نوع من العبادة التي مجدها الاسلام ودعا اليها، قال تعالى ((**وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون**))[2].

وقال تعالى ((**هو الذي جعل لكم الارض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور**))[3].

وقد اشتغل رسول الله (ص) منذ بداية حياته برعي الغنم كما مارس التجارة وقد اعتبر افضل الكسب ما يحصل عليه الانسان من عمله ولا فرق بين انواع العمل في الاقتصاد الاسلامي فكلها تتمتع بالاحترام والتقدير كما لا فرق بين الرجل والمرأة في المطالبة بالعمل والترغيب فيه .

وقد اعتبر التنظيم داخلاً ضمن العمل في الاقتصاد الاسلامي على عكس المتعارف عليه لدى الرأسماليين من جعل التنظيم عاملا مستقلا اذ حض الاسلام على التنظيم واتقان العمل بحس الادارة والتخطيط المدروس لغرض انجاح العمليات الانتاجية[4].

من ذلك اجاز الاسلام للعمل اسلوب مشاركته بأي شكل من الاشكال المعترف بها، لتنظيم العلاقة بين المشتركين في النشاط الاقتصادي والعامل يحصل على نصيبه من العملية الانتاجية اما بصفته اجيراً فيكون عائده اجراً عادلاً او مشاركاً في العملية الانتاجية (المنظم) فتكون مكافأته جزءاً من قيمة الناتج على شكل ربح[5].

2-رأس المال .

يعرف على انه ثروة تستخدم في انتاج ثروة اخرى، وهو من انتاج الانسان ويشتمل رأس المال مجموعة غير متجانسة من الموارد تشمل اجهزة ومعدات ومواد اولية وحقوقاً على الغير تقوم كلها بالنقود وتسمح بالحصول على دخل دوري ومنتظم [6].

---

[1] عمر يوسف عبدالله عبابنة، الأزمة المالية المعاصرة، تقدير اقتصادي اسلامي، عالم الكتب الحديث ، أربد- الأردن،2011،ص 112

[2] سورة التوبة: اية 105

[3] سورة الملك : اية 15

[4] قانة – الطاهر، الدور التوزيعي للملكية في الاقتصاد الاسلامي(دراسة مقارنة)، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية ، جامعة الحاج دخر- باتنه، 2007، ص 97

[5] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، الاستخلاف والتركيب الاجتماعي في الاسلام، ط1، دار وائل، 2003، ص 268,267

[6] احمد جامع، النظرية الاقتصادية، ط5، دار النهضة، القاهرة، 1986، ج1، ص31

كذلك يقصد به في الاقتصاد الاسلامي على انه اصل المال المخصص او المرصد للتشغيل (الاستثمار) في أي مشروع عند بدايته سواء كان هذا المال في صورة نقدية ام عينية ام في صورة ثابتة ام متداولة أي لا يستخدم في الاستهلاك مباشرة[1].

وهنا يجب التفرقة بين رأس المال الثابت والمتداول فيما يتعلق بتكاليف الانتاج .

فرأس المال الثابت (العيني) يشمل المباني والمصانع والمعدات ووسائل النقل وغيرها فهو يستحق نصيباً من الربح بالمشاركة كعائد مشروع او اجر مقطوع بالإجارة، إلا أن قيمته لا تحتسب ضمن تكاليف الانتاج الا بمقدار اهلاكه .

أما راس المال المتداول او (النقدي) فيحصل على نصيبه من الربح الناتج نظير مشاركته الفعلية في عملية الانتاج ويستعمل ربحاً وخسارة، كما ان قيمته الكلية تحسب كلها ضمن التكاليف عند احتساب الارباح .

ورأس المال ليس له الا ان يشارك في الناتج لان سبب استحقاقه عائداً ليس نظير للحرمان والانتظار كما في الفكر الاقتصادي الرأسمالي وإنما يستحق رأس المال عائداً في الاسلام نظيراً لإنتاجه، ولهذا يكون من حقه اخذ جزءٍ مما شارك في إنتاجه والاسلام يحرم الربا لأنه غير منظور في الانتاج[2]. لان الفائدة المقدمة لرأس مال النقدي ثمناً لمساهمته في الانتاج تعتبر حرام في الاسلام. قال تعالى ((**وأحل الله البيع وحرم الربا**))[3] .

3-الارض (موارد الطبيعة) .تشمل الارض كل ما تحويه في باطنها اضافة الى ما عليها وما حولها من موارد طبيعية كالمعادن، التربة، الانهار، الهواء الشمس، الامطار وغيرها. ونظراً لما تقدمه الارض من خيرات تتسم بالوفرة المطلقة في مجملها وقدرتها على توفير الدخل لمالكيها، فان اعمارها واستصلاحها والاستفادة من خيراتها اهداف مهمة للاقتصاد الاسلامي يعمل للوصول اليها.

وقد كان استغلال الارض في صدر الاسلام يقوم على الزراعة مما جعل نقاش الفقهاء يرتكز على هذه النقطة بالذات وعلى الاخص اساليب استغلال الارض الزراعية من قبل الاخرين وكيفية تحديد العائد، كما ان العمل عليها يخضع لمصلحة الجماعة الاسلامية، فيتحدد على وفق ما يكون مناسباً لظروف المجتمع، وان الحقوق التي اثبتها الشرع للفرد في الارض ليست حقوقاً طبيعية ولا ازلية، انما هي رهينة باداء الفرد، وبالتالي كان من اهم الضوابط في استخدام الارض عدم احتجازها .

---

[1] سعيد سعد مرطان، مصدر سابق،ص87

[2] عمر يوسف عبدالله عبابنة ، مصدر سابق ، ص113

[3] سورة البقرة : اية 27

ولكي تتحقق العدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي في المجتمع الاسلامي يوجب الاسلام الانتفاع بالارض الى اقصى قدر ممكن ويضعف من فرص ظهور الاقطاع بكل اشكاله[1].

ويعطي الاقتصاد الاسلامي اهمية بالغة للأرض اكثر من عوامل الانتاج الاخرى، نظراً لمواردها الاقتصادية الضخمة ونوعية منتجاتها الوافرة، ولما لها من انعكاسات واضحة على الجوانب السياسية والاجتماعية مما جعل طرق استغلال الارض وتحديد عوائدها تخضع لهذه الجوانب ويطلق على عائد الارض من العملية الانتاجية تسمية الربح وهنا لا يختلف الاقتصاد الاسلامي عن الاقتصادين الرأسمالي والاشتراكي في تسمية العائد لأنه الدخل الذي يحصل عليه صاحب الارض نتيجة لعملية زيادة على اهل الارض كثمن لاستغلالها في العملية الانتاجية، وقد يكون اجراً مقطوعاً او حصة من الناتج .

كما وتعتبر المساحات وكراء الارض من اهم العقود التي تنظم الربح في الاقتصاد الاسلامي[2].

-اعادة التوزيع .

ويقصد بإعادة التوزيع او ما يعبر عنه اليوم بالتحويلات الاجتماعية تحويل جزء من دخل الاغنياء الى الفقراء، وللاقتصاد الاسلامي وسائله الخاصة في هذا المجال، من سياسات مالية واجتماعية تقوم بها الدولة الى تصرفات اختيارية يبادر بها الافراد في المجتمع الاسلامي .[3]

اذ تعتبر الحاجة هي المعيار للتوزيع في هذه المرحلة، ومما لا شك فيه ان عجز شريحة من المجتمع عن المساهمة في الانتاج او الانشطة الاقتصادية بالإضافة الى وجود بعض العوامل الطبيعية التي تؤدي الى حدوث فوارق بين افراد المجتمع (كاختلاف المواهب، والمخاطرة والطقس) كلها تسبب في اختلاف دخول الافراد والذي يتولد عنه ظهور الفجوة الطبقية في المجتمع[4]. لذلك فان الاقتصاد الاسلامي يهدف من اعادة توزيع القضاء على الفقر وازالة التفاوت الشديد في الثروات بين افراد المجتمع ويسلك في سبيل تحقيق ذلك مسلكين احدهما مباشر والاخر غير مباشر .

والمسلك غير المباشر فهو التشريعات الاسلامية المختلفة التي تعتمد آليات اعادة توزيع الدخول والمكاسب مثل :

1-الميراث: اذ يعاد توزيع ثروة الميت على ان لا تبقى في يد واحدة من الورثة، وإنما يوزعها جميع الورثة ويحدد نصيب كل واحد منهم على اساس حاجته ومسؤولياته الاقتصادية، وفي الوقت نفسه يمنع الوصية

---

[1] سعيد سعد مرطان ،مصدر سابق ، ص97 .

[2] الطاهر قانة ، مصدر سابق ، ص106

[3] رفيق يونس المصري، مصدر سابق ،ص226

[4] سعيد فراهاني فرد، مصدر سابق ، ص 135

للوارث حتى لا تتكدس ثروته من مصدرين بقوله تعالى ((**للرجال نصيبٌ مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيبٌ مما ترك الوالدان والاقربون مما قل منه او كثر نصيباً مفروضاً**))[1] .

2- تحريم كنز المال: وذلك بعدم انفاقه في سبيل الله في الاوجه المشروعة الاستهلاكية والاجتماعية والاستثمارية، سواء دفع صاحبه الزكاة ام لم يدفعها، لان المال المزكى ستأكله بالتدرج ويخرج من يد صاحبه .

3- تحريم الكسب غير المشروع: حرم الاسلام جملة من المكاسب تتخذ طريقاً لتكديس الثروات على حساب مصالح المجتمع واخلاقه، من ذلك تحريمه الربا والاحتكار والغش وبخس حق الاجير واكل المال العام، وما شابه ذلك مما يعتبر وسيلة لتضخيم الاموال على حساب حاجات الفقراء ومصالح المجتمع .

4- تأمين المرافق العامة : للمجتمع حاجاته الضرورية كالماء والكهرباء والوقود وغيرها، مما يحتم على الدولة الاشراف عليها وتوفيرها وعدم السماح للأفراد للتحكم في مصالح المجتمع مما يؤدي الى احتكارها والتحكم في اسعارها، ولهذا قطع الاسلام السبيل على هؤلاء بجعلها ملكية عامة .

5- تسعير السلع والخدمات: اجاز الاسلام لولي الامر تحديد اسعار معينة للسلع وذلك من خلال وضع ثمن المثل والغرض منه القضاء على الاحتكار الذي قد يتولد لدى التجار نتيجة لعمل تكتلات تسمح لهم بتوحيد الاسعار ورفعها للوصول الى ارباح طائلة على حساب المستهلكين وبالتالي فان الاسلام يهدف الى ان تكون ارباحهم معقولة ولا تثقل كاهل الفقراء .

اما المسلك المباشر الذي يعتمده الاقتصاد الاسلامي في اعادة التوزيع للدخول والثروات فيتمثل في الوسائل العملية التي شرعها الاسلام للقضاء على الفقر وتوفير متطلبات الحياة الكريمة لكل فرد والحفاظ على التوازن الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع وذلك من خلال الضمان الاجتماعي والتوازن الاجتماعي [2].

ثانياً : الانتاج في الاقتصاد الاسلامي :

يعتبر الانتاج اساس كل نشاط اقتصادي، فلا مجال للحديث عن الاستهلاك او التوزيع او التبادل ان لم يسبق ذلك كله عمليات انتاجية ويعرف الانتاج في مفهومه الواسع ((كل عملية تؤدي الى ايجاد او اضافة منفعة (سواء كلفة مادية ام معنوية)، اما مفهومه الاقتصادي الضيق فيقتصر على تلك الحلقة من النشاط الاقتصادي المتمثلة في انتاج سلعة او خدمة معينة وذلك باستخدام مزيج من عناصر الانتاج (العمل، ورأس المال، والطبيعة) ضمن اطار زمني محدد .

---

[1] سورة النساء : اية 7 .

[2] عبدالله ناصح علوان، التكافل الاجتماعي في الإسلام ، دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط6، 2001،ص44

ولا يختلف مفهوم الانتاج من منظور اسلامي عنه في المفهوم السابق، غير انه يجب في المفهوم الاسلامي ان تكون السلعة المنتجة واساليب انتاجها وتوزيعها مقبولة شرعاً، أي ان يكون الاطار الذي تتم فيه العملية الانتاجية من توظيف وتمويل وانتاج وتوزيع ضمن دائرة الحلال اضافة الى ذلك فان الاسلام يحد من انتاج سلع الرفاه والترف حفاظاً على موارد المجتمع وتوجيهها الوجهة الصحيحة .

اما حافز المنتج المسلم فلا ينصب على تحقيق اقصى قدر ممكن من الارباح كما هو الحال في النظام الرأسمالي بل يسعى الى تكبير دالة متعددة الاهداف. اذ يعتبر الربح العادل الحلال احد عناصرها، اما العنصر الثاني فهو العائد الاجتماعي الذي يختلف مضمونه من وقت لأخر ومن مجتمع لأخر .

من هنا نخلص الى ان الاسلام يوجه العباد الى استخدام ما اودعهم الله من قدرات ومواهب للاستفادة من موارد الطبيعة في ايجاد السلع والخدمات المباحة[1]، كما يحث الاسلام على العمل والانتاج وقيمته بقيمة كبيرة وربط به كرامة الانسان وشأنه عند الله وحتى عقله ، وبذلك خلق الارضية البشرية الصالحة لدفع الانتاج وتنمية الثروة، واعطى مقاييس خلقية وتقديرات معينة عن العمل والبطالة لم تكن معروفة من قبله، واصبح العمل في ضوء تلك المقاييس والتقديرات عبادة يثاب عليها المرء، واصبح العامل في سبيل قوته افضل عند الله من المتعبد الذي لا يعمل، وصار الخمول او الترفع عن العمل نقصاً في انسانية الانسان وسبباً في تفاهته[2].

فعن رسول الله (ص) رفع يوماً يد عامل مكدود فقبلها، وقال **((طلب الحلال فريضة على كل مسلم ومسلمة ، ومن اكل من كد يده مر على الصراط كالبرق الخاطف، ومن اكل من كد يده نظر الله اليه بالرحمة ثم لا يعذبه ابداً، ومن اكل من كد يده حلالاً فتح له ابواب الجنة يدخل من ايها يشاء))**[3].

وكما قاوم الاسلام فكرة البطالة وحث على العمل كذلك قاوم فكرة تعطيل بعض ثروات الطبيعة، وتجميد بعض الاموال، وسحبها عن مجال الانتفاع والاستثمار ودفع الى توظيف اكبر قد ممكن من قوى الطبيعة وثرواتها للإنتاج، وخدمة الانسان في مجالات الانتفاع والاستثمار، واعتبر الاسلام فترة تعطيل او اهمال بعض مصادر الطبيعة او ثرواتها لوناً من الجحود وكفراناً بالنعمة التي انعم الله تعالى بها الى عباده [4].

---

[1]سعيد سعد مرطان ، مصدر سابق ، ص78 .

[2]محمد باقر الصدر، مصدر سابق ، ص724 .

[3]ميرزا حسين النوري ، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل ، تحقيق مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، الطبعة الاولى ، قم ، 1407هـ ، ص23-24 ، الحديث 5 ، 6 ، 7 .

[4]محمد باقر الصدر ، مصدر سابق ، ص726 .

قال تعالى ((**قل من حرم زينة الله التي اخرج لعبادة والطبيات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةً يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقومٍ يعلمون**)) [1].

***اهداف الانتاج في الاقتصاد الاسلامي[2].**

من اهم اهداف الانتاج في الاقتصاد الاسلامي ما يلي :

1- الوفاء بحاجات الانسان في المجتمع الاسلامي، وعدم الاعتماد على الاخرين في تأمينها .

2- ان الانتاج لا يكون فقط للوفاء بحاجات فرداً او مجموعة القائمين على هذا الانتاج انما يكون ايضاً من اجل الوفاء بحاجات الاخرين .

3- ان الانتاج في الاسلام هو الوسيلة وليس الغاية فالعمل عبادة واعمار الارض امر من الله .

***القطاعات الانتاجية :**

1-الزراعة : وهي من اهم فروع الانتاج في الاسلام وذلك لعدة اسباب منها: انها تعتبر المصدر الاول والاصيل للغذاء اللازم لحياة الانسان والحيوان، وقد رفع الاسلام من شأن الزراعة والمزارعين ووعدهم بأحسن الثواب، وهناك الكثير من الآيات والاحاديث النبوية الشريفة التي تخص على الزراعة والاشتغال بها على المستوى الفردي او الجماعي او الحكومي ، وقد كان اسباب التملك في الاسلام، إحياء الارض بزراعتها، قال (عليه الصلاة والسلام) **((من أحيا ارضاً ميتة فله فيها))** [3] .

2-الصناعة: ولابد لقيام الصناعة من توفر العديد من الموارد لعل ابرزها: رأس المال- العمل- المنظمون- التقنية- الموقع المناسب- المواد الاولية- وتوفير الاسواق الداخلية والخارجية لتصريف فائض الانتاج .

وتختلف الصناعة بين دولة واخرى بحسب المواد المتوافرة في كل دولة .

---

[1] سورة الاعراف ، آية 32 .

[2] ابراهيم محمد البطاينة و زينب نوري الغريري ، النظرية الاقتصادية في الاسلام ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الطبعة الاولى، 2011 ، ص31 .

[3] رواه النسائي وصححه ابن حيان، كتاب احياء الموات ، تحفة المحتاج ، الجزء الثاني ، ص293 ، حديث رقم 1304 .

وتعتبر الصناعة من الفروع المهمة في الاسلام لأنها تؤدي الى توفير السلع والخدمات اللازمة للاستهلاك والانتاج بما يؤدي الى اشباع حاجات ابناء المجتمع، وتؤدي كذلك الى زيادة ثروة الدولة وبالتالي زيادة قوتها الاقتصادية .

3-التجارة : تنقسم التجارة الى قسمين :

أ-التجارة الداخلية: وهي تحدث داخل الدولة الواحدة أي بين المستهلكين والمنتجين في البلد نفسه .

ب-التجارة الخارجية: وهي التي يتم من خلالها تبادل السلع والخدمات بين دول مختلفة، أي ان السلع والخدمات تتجاوز حدود البلد الواحد الى بلدان اخرى .

المقومات التي ادت الى قيام التجارة :

نشأت التجارة منذ القدم ، وهي تخضع لعدة عوامل اهمها:

1- وجود وفرة من الخامات والمواد الاولية او المنتجات المختلفة في بعض البلاد مع وجود عجز في البلاد الاخرى .
2- وجود طرق ووسائل للنقل من مواصلات برية وبحرية وجوية .
3- يفترض وجود حرية في التجارة وهذه تعتمد على مدى سيطرة الدولة .
4- يفترض كذلك في التجارة وجود المنافسة بين عناصر التجارة من صناع ومنتجين وموردين سواء في الاسعار ام في الجودة والنوعية .
5- النظام الاقتصادي السائد في الدولة .
6- الرسوم الجمركية التي تقوم الدولة بتحديدها على السلع الواردة عبر حدود هذه الدولة .
7- العلاقات الدولية سواء الثنائية ام المتعددة، والاتفاقات التجارية كذلك .
8- الاستقرار الامني في الدولة من العوامل الاساسية لقيام التجارة سواء الداخلية ام الخارجية .

وقد اعتبر الاسلام التجارة معاوضة في قوله تعالى: **((يرجون تجرة لن تبور))**[1] اذ اعتبر الاسلام ان كل معاوضة تجارة الا ان تكون بالباطل او في السلع والخدمات المعرفة شرعاً. قال تعالى: **((وأحل الله البيع وحرم الربا))**[2] .

---

[1] سورة فاطر : آية 29 .

[2] سورة البقرة :آية 275 .

وقد اجاز الاسلام لولي الامر التدخل في الحياة الاقتصادية وبما يقيم حدود الله ومن اوجه التدخل في الاقتصاد ما يلي:

أ-مراقبة الاسواق وما يعرض فيها من سلع وخدمات وما يجري فيها من معاملات .

ب-القضاء على الاحتكار وخصوصاً ما يتعلق بحياة الناس مثل الغذاء والمسكن وبما يحقق ارباحاً معقولة للتجار والمنتجين .

ت-تحديد الاسعار في بعض الاحيان، بما يتفق مع القوة الشرائية لجمهور المستهلكين وبما يحقق ارباحاً معقولة للتجار والمنتجين .

ث-العمل على توفير السلع والخدمات الضرورية للاستهلاك والانتاج ولو عن طريق استيرادها من الخارج.

ج-توفير السلع والخدمات واجبار المنتجين والصناع على القيام بالإنتاج في حالة الحاجة مما دفع بدل الاجر عن عمل هؤلاء المنتجين والصناع وذلك بهدف توفير السلع والخدمات لأبناء المجتمع .

د-النقل والمواصلات: وهي من فروع الانتاج التي تخدم سائر فروع الانتاج الاخرى، فلولاها ما انتشرت وما تقدمت صناعة وما قامت تجارة بين بلدان العالم وما استطاع الانسان ان ينتقل من مكان لأخر، فقد سخر الله للإنسان البر والبحر والجو يستفيد منه في الانتقال، كما سخر له وسائل الانتقال فيها من انعام ودواب وسفن وغيرها، قال تعالى ((**وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الانهر**))[1]. وقال تعالى ((**والانعم خلقها لكم فيها دفءٌ ومنفع ومنها تأكلون* ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون* وتحملُ اثقالكم إلى بلدٍ لم تكونوا بلغيه إلا بشقِ الأنفُس إن ربكم لرؤوفٌ رحيم* والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلقُ ما لا تعلمون***)) [2]

ويشير في قوله تعالى ((**ويخلق ما لا تعلمون**)) الى ما يستحصل في المستقبل من تقدم علمي في استغلال المسخرات في اختراع وسائل نقل جيدة من سيارات وطائرات وبواخر ... الخ .

ر-الثروة الحيوانية: وهي من الثروات النافعة للإنسان غذاء ودواء وكساء وزينة ونقلاً .

ز-الثروة المائية: هي احدى اهم النعم التي خص الله تعالى بها الخلائق جمعاء من انسان وحيوان ولولا الماء وجدت ودامت الحياة .

س-الثروة المعدنية من مختلف المعادن : بكل انواعها والوانها اداة مهمة لديمومة الحياة .[3]

- مقومات رفع الكفاءة الانتاجية في الاقتصاد الاسلامي[1] .

---

[1] سورة ابراهيم : اية 32 .

[2] سورة النحل : اية 5-8 .

[3] ابراهيم محمد البطاينة و زينب نوري الغريري ، مصدر سابق ، ص27-31 .

لقد ربط الاسلام بين الانتاج والانتاجية والتي يقصد بها اتقان العمل وتحسينه وان تكون الفوائد الناتجة من التضحيات عالية بما يحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بجانب الاشباع الروحي، الذي يتمثل في استشعار ان العمل عبادة وفريضة وشرف وقيمة وتزكية .

واهم مقومات رفع الكفاءة الانتاجية ما يلي :

- الاهتمام بأعداد وتدريب العامل وتنميته عقائدياً وخلقياً وسلوكياً وفنياً وفقاً لقاعدتي الكفاءة والامانة، وتحقيق الامن والسكينة له والجزاء العدل والاجر الاضافي .
- تنمية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وترشيد استخدامها بالأساليب المفيدة والنافعة دون اسراف او تبذير ويجب الاخذ بأساليب التقنية الحديثة المشروعة .
- المحافظة على المال وتنميته وتوظيفه وفقاً للأسس الاسلامية التي ترفع من كفاءة تشغيله ومنعه من التشغيل في الباطل ومن اهمها الربا والاكتناز والحث على الادخار والاستثمار وفقاً لنظام المضاربة والمشاركة وغيرهما .
- تطوير وتنمية المؤسسات المالية الاسلامية وكذلك الادوات والاساليب والاسواق الاسلامية التي تساهم في تسهيل سيولة الاموال من والى الوحدات الاقتصادية والنظر الى هذه المؤسسات المالية على انها وسيلة لغاية هي توفير المال للتمويل واستخدامه في الانتاج طبقاً لصيغ الاستثمار الاسلامي .
- ضبط وترشيد نفقات الانتاج وتطهيرها من كل نواحي الاسراف والضياع والتبذير والترف لان ذلك يقود الى تخفيض الكلفة وزيادة العائد بما يمكن الوحدة الاقتصادية من النمو والتطوير .

ضوابط الانتاج في الاقتصاد الاسلامي [2].

1- ان يكون الانتاج حلالاً أي انتاج الطيبات التي تنفع الناس وتعود بالخير والرفاه عليهم، فيحرم انتاج الخبائث التي تضر بني البشر جسدياً او عقلياً او روحياً .

2- ترتيب الانتاج بحسب الاهمية بحيث يتم انتاج الضروريات ثم الحاجيات وبعدها التحسينات، لذا فلابد من تخصيص الموارد وتوجيه عوامل الانتاج لإشباع حاجات ابناء المجتمع .

3- استغلال الموارد الاستغلال الامثل وعدم اهدارها مما يؤدي الى الاضرار او التأثير على حجم الانتاج في السوق .

4- ان يكون هدف الانتاج تعظيم المنافع ودفع المضار .

---

[1] ابراهيم خريس، الانتاج والتنمية (رؤية اقتصادية اسلامية) ، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الاول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، بعنوان الاقتصاد الاسلامي ، الواقع ورهانات المستقبل ، جامعة غرداية ، الجزائر ، 2012 ، ص6 .

[2] ابراهيم محمود البطاينة و زينب نوري الغريري ، مصدر سابق ، ص32 .

ثالثاً : التبادل في الاقتصاد الاسلامي :

التداول (المبادلة) احد الاركان الاساسية في الحياة لاقتصادية ، وهو لا يقل اهمية عن الانتاج والتوزيع وإن كان متأخراً عنها تاريخياً، فان الوجود التاريخي للإنتاج والتوزيع يقترن دائماً بالوجود الاجتماعي للإنسان، فمتى وجد مجتمع انساني فمن الضروري ليواصل حياته ويكسب معيشته. ان يمارس لوناً من الوان الانتاج، وان يوزع الثروة المنتجة على افراده بأي شكل من اشكال التوزيع التي يتفق عليها، فلا حياة اجتماعية للإنسان دون انتاج وتوزيع .

وتنشأ المبادلة تيسير للحياة، وتجاوباً مع اتساع الحاجات واتجاه الانتاج الى التخصص والتطور، وعلى هذا الاساس تعرف المبادلة على انها: ((تعمل المبادلة في الحياة الاقتصادية للمجتمع بوصفها واسطة بين الانتاج والاستهلاك او بتعبير اخر بين المنتجين والمستهلكين، فالمنتج يجد دائماً عن طريق المبادلة المستهلك الذي يحتاج الى السلعة التي ينتجها، والمستهلك بدوره ينتج سلعة من نوع اخر ويحصل في المبادلة على المستهلك الذي يشتريها)) .

ولكن ظلم الانسان كما في قوله تعالى ((**واتاكم من كل ما سألتموه وان تعدُّوا نعمة الله لا تحصوها ان الانسان لظلومٌ كفارٌ**)) [1] حرّم الانسانية من بركات الحياة وخيراتها، وتدخل في مجال التوزيع على حساب هذا الحق او ذاك سرى ايضاً الى المبادلة حتى طورها وصيرها اداة استغلال وتعقيد، بدلاً من عملها كداة اشباع للحجات وتيسير للحياة وجعلها واسطة بين الانتاج والادخار بدلاً من وضيفتها كواسطة بين الانتاج والاستهلاك ما نشأ من اوضاع ظالمة للتوزيع في مجتمعات الرق والاقطاع او في مجتمعات الرأسمالية والشيوعية .

-أشكال المبادلة :

هنالك شكلين للمبادلة هما [2]:

اولاً : المبادلة على اساس المقايضة :

فالمبادلة على اساس المقايضة: مبادلة سلعة بأخرى وهو اسبق اشكال المبادلة تاريخياً، فقد كان كل منتج (مجتمعات التخصيص وتقسيم العمل) يحصل على السلع التي لا ينتجها مقابل الفائض من السلعة التي اختص في انتاجها كمن ينتج مئة كيلو من الحنطة يحتفظ بنصف المبلغ لغرض الاستهلاك الخاص به ويبادل ما يقي عن حاجته بسلع معينة من القطن الذي ينتجه غيره .

الا ان هذا الشكل من المقايضة لم يستطع ان يسير التداول في الحياة الاقتصادية واخذ يزداد صعوبة وتعقيداً على مر الوقت كلما زاد التخصص وتنوعت الحاجات فلو اراد منتج الحنطة الحصول

---

[1] سورة ابراهيم : آية 34 .

(2) محمد باقر الصدر ،مصدر سابق ،ص203,202

على القطن عن طريق المقايضة الا ان منتج القطن يريد ان يحصل على الفاكهة مقابل مبادلة وازداد عن حاجته من القطن وبالتالي تنشأ صعوبة في التوافق بين حاجة البائع والمشتري بالإضافة الى وجود صعوبة في تقييم السلع المعدة للمبادلة فقد تكون هنالك سلع غير قابلة للتجزئة مقابل مقايضتها بسلعة اخرى، اذ لا بدمن قياس قيمة الشيء الواحد مقابل مقارنته بباقي الاشياء الاخرى حتى تعرف قيمته بالنسبة لباقي الاشياء ، لذلك اخذت المجتمعات في التفكير بتعديل نظام المقايضة من اجل الوصول الى شكل يعالج المشاكل التي لا يستطيع نظام المقايضة حلها مما ادى الى ظهور فكرة استعمال النقود من اجل المبادلة .

ثانياً : المبادلة على اساس النقد .

نشأت فكرة استعمال النقد لغرض المبادلة نتيجة لتزايد الصعوبات التي واجهتها المقايضة في حصول التوافق بين البائع والمشتري، فالنقد بوصفها اداة للمبادلة بدلاً عن اللغة نفسها التي يضطر المشتري تقديمها للبائع في المقايضة، كفلت حل المشاكل التي نجمت عن المقايضة وتذليل صعوباتها. فصعوبة التوافق بين حاجة البائع وحاجة المشتري زالت، اذ لم يعد من الضروري للمشتري ان يقدم للبائع السلعة التي يحتاجها، وانما يكفي ان يقدم له النقد الذي يمكنه من شراء تلك السلع من منتجيها .

ايضاً ذللت النقود صعوبة التوافق بين قيم الاشياء المعدة للتبادل، لان قيمة كل سلعة اصبحت تقدر بالنقود وهي قابلة للقيمة، بالإضافة الى انه اصبح من السهولة تقدير قيم الاشياء، لانها كلها ترجع في تقدير لسلعة واحدة وهي النقد اذ وصف بأنه المقياس العام للقيمة .

وان هذه التسهيلات في المعاملات الاقتصادية نتجت عن وكالة النقد في مجال التبادل. الا ان هذه الوكالة لم تقف عند هذا الحد على مر الزمن، بل اخذت تلعب دوراً خطيراً في الحياة الاقتصادية، وتمخض عن ذلك ظهور صعوبات ومشاكل تفوق تلك التي حدثت نتيجة المقايضة، إلا ان تلك المشاكل كانت طبيعية، اما المشاكل الجديدة فأنها ناتجة عن وكالة النقد فهي مشاكل انسانية تعبر عن الوان الظلم التي مهدت لها وكالة النقد عن السلعة في مجالات التداول .

نذكر من تلك المشكلات ظاهرة الاكتناز (اكتناز المال وتجميده) فبدل ان يقوم البائع بعرض حاجات، اصبح البائع يقوم ببيع سلعته من اجل الحصول على المزيد من النقد لا ليظفر بسلعة اخرى بل ليحصل على المزيد من النقد بوصفه الوكيل العام عن السلع الذي يجعل بإمكانه شراء أي سلعة شاء في كل حين، وهكذا تحول البيع لغرض الشراء أي يبيع لغرض امتصاص النقود، مما نشأ عن ذلك ظاهرة اكتناز المال وتجميده ، فبدل وظيفته الاقتصادية كوسيط بين الانتاج والاستهلاك اصبح وسيطاً بين الانتاج والادخار، مما نتج عنه اختلال كبير في التوازن بين كمية العرض وكمية الطلب .

ولا تقف مشاكل النقد عن هذا الحد ، بل ان النقد قد ادى الى مشكلة قد تكون اخطر من المشاكل السابقة، فلم يقتصر النقد عن كونه اداة للاكتناز بل اصبح اداة تنمية المال عن طريق الفائدة التي يتقاضها الدائنون من مدينهم او يتقاضها اصحاب الاموال من المصارف الرأسمالية التي يودعون اموالهم فيها، وهكذا اصبح الاكتناز سبباً لتنمية الثروة بدلاً عن تنمية الانتاج[1].

وقد عالج الاسلام هذه المشاكل النابعة من النقد واستطاع ان يعيد الى التداول وضعه الطبيعي ودوره الوسيط بين الانتاج والاستهلاك وتلخص ذلك بما يأتي [2]:

1- تحريم الاحتكار: بمعنى اخفاء السلعة من السوق بهدف رفع اسعارها على الناس: قال (عليه الصلاة والسلام): ((الجالب مرزوق والمحتكر ملعون))[3] والجالب عكس المحتكر فهو الذي يقوم بجلب البضاعة الى السوق ويعرضها للبيع .

2- النهي عن بيع .الغرر :والغرر هو الاحتمال او الشك لا يدري يحصل ام لا يحصل ومنه يبيع السمك في الماء او بيع الطير في الهواء او بيع الحيوان الشارد وكذلك التامين واليانصيب .

3- تحريم القمار واعتباره وسيلة للكسب غير المشروع، مثل تأثير البورصات والمضاربة على ارتفاع او انخفاض اسعار الاسهم .

4- النهي عن تحريم مالم يقبض: اذ تعتبر هذه العملة عقيمة غير منتجة مثل البورصات يتم التبايع دون القبض، ويحرم كذلك بيع الطعام قبل قبضه .

5- النهي عن بيع ما ليس عنده : أي ان يبيع الشخص سلعة ليست في ملكه وربما ايضاً انها ليست من اختصاصه في التجارة فهو ليس اهلاً لبيعها .

6- النهي عن ربح مالم يضمن: أي لا يجوز للتاجر ان يربح من دون مخاطرة كأن يبيع مالم يقبض فالتجارة المنتجة هي التي تكون فيها قبض وتخزين ونقل وغيرها .

7- نهى الاسلام عن تلقي الركبان وبيع الحاضر للبادي: أي ان يقول له اتركه عندي لأبيعه لك (أي ان يتم تلقي منتجي السلع في خارج المنطقة) .

***وظائف النقود في الاسلام :**

كانت النقود في عهد النبي (صلى الله عليه وعلى اله وسلم) هي الذهب والفضة وتعتبر اداة تجري بين الناس في معاملاتهم ومبادلاتهم التجارية، وتعتبر نقداً وثمناً تقاس به الحقوق والاشياء، بصرف النظر عن كونها مضروبين او غير مضروبين، وبصرف النظر عن جهة اصدارهما فواقع المعاملات

---

[1] محمد باقر الصدر ، مصدر سابق ، ص203

[2] رفيق يونس المصري ، اصول الاقتصاد الاسلامي ، دار القلم ، دمشق ، ط/2 ، 1993 ، ص47-51 .

[3] ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، باب الكره والجلب ، ج2 ، ص728 .

والحقوق قد اقره النبي (صلى الله عليه وعلى اله وسلم) واقر هذا الاعتبار للذهب والفضة من انهما نقدين ثمينين وذلك في قوله (عليه وعلى اله الصلاة والسلام) ((الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم))[1] .

كان الاعتبار للذهب والفضة وحدهما كمعيار تقاس بها الاشياء دون الاعتبار لغيرهما من المعادن والاشياء على الرغم من وجود معادن معروفة بثمنيتها وماليتها كالياقوت والماس والجواهر الثمينة، الا انه لم يتخذ غير معدني الذهب والفضة نقوداً وكانت المعاملات من بيع وشراء تتم بهما وزناً أي باعتبارهما تبراً أي دون اعتبار كونهما مسكوكين او مضروبين .

وكانت وظيفة النقود في الاسلام هي وسيطاً للمبادلة بين الناس وبها تقيم الاشياء، ومخزناً للقيم، واداة لابراء الذمم من الديون [2].

وينظر الاسلام الى النقود باعتبارها وسيلة وليست غاية بحد ذاتها والاتجار في النقود لابها، كما ان امتلاك النقود لا يبيح استثمارها بإقراضها والحصول على مردود ((الفائدة)) لمجرد امتلاك واقراض النقود، وتشترط عملية استثمار النقود بالتئامها بعنصر العمل لكي يحقق المردود او الدخل[3]. اذ يقول الامام الغزالي في حديثه عن النقدين (خلقهما الله تعالى لتتداولهما الايدي وليكونا حاكمين بين الاموال بالعدل، ولحكمه اخرى هي التوسل بهما الى سائر الاشياء لانهما عزيزان في انفسهما، ولا غرض في اعيانهما ونسبتهما الى سائر الاموال نسبة واحدة فمن ملكهما فكانه ملك كل شيء)[4] .

من ذلك نلاحظ ان النقود اثمان غير مقصودة بذاتها وانما بما تحققه من منافع لأصحابها، ويظهر ذلك في كلام ابن رشد اذ يقول ((واعلم ان كلاً من النقدين (الذهب والفضة) ثمن ابداً[5].

وكفاءة النقود تتحقق بحسن ادائها لوظائفها، وذلك بمقياس صادق ومنضبط لا يزيد ولا ينقص، تقوم على أساسه بتقدير السلع المختلفة بشيء من الاستقرار والثبات كما هو المتر ووحدات الاوزان[6].

4-القيمة في الاقتصاد الاسلامي .

---

[1] رواه البخاري في صحيحه ، باب بيع الصرف وبيع الذهب ، حديث رقم (4153) ، الامام مسلم ، صحيح مسلم ج1 ، ص 379 .

[2]عمر يوسف عبد الله عبابنة، الازمة الاقتصادية المعاصرة ، تقرير اقتصادي اسلامي ، عالم الكتب الحديث ،اربد – الاردن ، الطبعة الاولى ، 2011 ، ص58 .

[3]فؤاد حمدي بيسو ، عالمية النظام الاقتصادي الاسلامي ومحددات نفاذه بديلاً عن النظام الرأسمالي في ضوء دروس الازمات الاقتصادية العالمية ، المؤتمر العلمي الدولي ، الازمة المالية والاقتصاديات المعاصرة من منظور اسلامي ، عمان – الاردن ، ص22 .

[4]ابو حامد محمد بن محمد بن احمد الغزالي ، احياء علوم الدين ، دار الهلال ، بيروت ، 2004 ، ج3 ، ص193 .

[5]عبد الجبار السبهاني ، النقود الاسلامية كما ينبغي ان تكون ، مجلة الاقتصاد الاسلامي ، المجلد العاشر ، ص3 .

[6]عمر يوسف عبد الله عبابنة، المصدر السابق ، ص86 .

حث الاسلام الافراد على الاعتماد على العمل لاكتساب دخلهم، ويزخر القرآن الكريم والمصادر الاسلامية بتمجيد العمل، والعمل مقرون بالاتقان والعمل ايضاً مقرون بالعلم، ولكل عمل جزاء من نوعه كيفاً وان زاد كماً أي التمييز بين نوعية الاعمال والاخذ بعين الاعتبار الكمية ايضاً .

وقد ورد في نهج البلاغة للامام علي (عليه السلام) مفهوم السعر العادل، وفي عدة مواقع، وهو السعر الذي يوازي بين المنتج والمستهلك، أي بمعنى ان يغطي التكاليف والعمل بالنسبة للمنتج ويشبع رغبة المستهلك بما يجب ان يتنازل عنه من النقد مقابل السلعة التي يرغب بها .

اذ قسمت القيمة الى قيمة استعمالية وقيمة تبادلية، فالقيمة الاستعمالية هي مفهوم فردي قائم على الفرد وحالته النفسية في استعمال السلعة. اذ ان الاذواق والتقديرات تتباين بين الافراد فلا يمكن الانطلاق من الحالة الفردية وصولاً الى الحالة الجمعية التي تشكل الطلب الكلي، فقد تلعب الحالة الفردية دوراً في تكوين الطلب لكن لا يمكن ان ترقى الى حالة اقرار الطلب الكلي .

كما ان قيمة السلعة تتحدد بمقدار ما بذل فيها من عمل مضافاً اليه تكاليف انتاجها (المواد الاولية)، فلو انتجت سلعة ما في معمل استخدم معدات ومواد اولية واجور عمال وابنية فان السلعة التي جرى انتاجها تجسد فيها تكاليف الانتاج مضافاً اليه العمل، واصبحت تستمد قوتها من ذاتها لاحتوائها على التكاليف والعمل أي اصبح لها قيمة مطلقة، قد يعبر عنها بالنقد لما يوازي التكاليف والعمل او قد تبادل مع سلعة اخرى بذل فيها نفس التكاليف والعمل من ذلك يظهر مفهوم القيمة الحقيقية للسلعة سواء عرضت للبيع ام لم تعرض فانها بالنسبة للمنتج على الاقل تمثل قيمته من اجل مبادلتها يجب تغطية ما انفق فيها من تكاليف وعمل، وهذه القيمة الحقيقية تمثل الحد الادنى لما يجب ان تحصل عليه السلعة .

اما القيمة التبادلية للسلعة، فهي مقومة بالنقد وان آلية تحديد سعر السلعة تجري وفقاً لتأثيرات العرض والطلب، فمن جانب العرض فان السلعة قد حدد سعرها بحده الادنى وفقاً للقيمة الحقيقية، اما جانب الطلب فان تكوينه يتم بتوافر القوة الشرائية والرغبة بالإضافة الى تأثير المنفعة في تكوين الطلب مضافاً لها الذوق والمستوى الثقافي للمجتمع ودرجة التطور وبذلك يكون جانبا العرض والطلب قد تكونا، وبالتالي فان السعر العادل وفق المفهوم الاسلامي هو عندما يقترب السعر من القيمة الحقيقية كلما اقترب زاد عدالة وكلما ابتعد عن العدالة .

نلخص من ذلك ما يأتي :

1- ان للأشياء والسلع قيماً حقيقية متجسدة بها ذاتياً من خلال التكلفة والعمل اللذين انفقا على انتاجها وهي قيم مطلقة بغض النظر عرضت في السوق ام لم تعرض .
2- ان السعر للسلعة يتحدد على وفق عرض القيم الحقيقية بحده الادنى والطلب من خلال تكونه من مجموعة مؤثرات اذا ما توفرت القدرة الشرائية والرغبة .
3- السعر العادل في الفكر الاسلامي يتحدد باقتراب السعر من القيمة الحقيقية كلما اقترب كان اكثر عدالة ويتطابق السعر مع القيمة الحقيقية بشكل سعر التوازن في ظل سوق تنافسي تام .

ثانياً : الازمة الاقتصادية في الفكر الاسلامي :

- **المطلب الاول/** المشكلة الاقتصادية في نظر الاسلام وحلولها .

جاء الاسلام منذ اربعة عشر قرناً بمنهج كامل للحياة بجانبيها المادي والروحي واعتبر ان المشكلة الاقتصادية بشكل عام تتمثل بوجود الفقر في بداية الامر قبل ان تتطور المجتمعات وتظهر مشاكل اقتصادية اخرى كالبطالة، والتضخم، وافتقار العدالة في توزيع موارد الانتاج المتوفرة في المجتمعات اذ يقوم الاسلام على توفير الحاجات الاساسية للفرد– ضمان حد الكفاية– ابتداءً واعتبارها من واجبات الدولة عند الحاجة اليها .

والاسلام يرى ان سبب من المشكلة الاقتصادية يتمثل اساساً في بعد المسلمين عن تطبيق شرع الله عز وجل وانهم لو اخذوا به لما كان هناك وجود للمشكلة الاقتصادية [1].

–حقيقة المشكلة الاقتصادية في الاسلام . تختلف نظرة الاسلام الى المشكلة الاقتصادية عن نظرة كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي، فهو لا يعزي سبب المشكلة الى الطبيعة وقلة مواردها لانه يرى ان الطبيعة قادرة على ضمان كل حاجات الحياة التي يؤدي عدم اشباعها الى مشكلة حقيقية في حياة الانسان. كما لا يرى الاسلام ان المشكلة هي التناقض بين شكل الانتاج وعلاقات التوزيع كما تقرر الماركسية، وانما المشكلة قبل كل شيء مشكلة الانسان نفسه، لا الطبيعة ولا اشكال الانتاج والدليل على ذلك قوله تعالى ((**الله الذي خلق السموات والارض وانزل من السماء ماءً فاخرج به من الثمرات رزقاً لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الانهار*وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار * واتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدُّوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلومٍ كفار**))[2].

فالآيات الكريمة تقرر وبوضوح، ان الله تعالى قد حشد للإنسان في هذا الكون الفسيح كل مصالحه ومنافعه، ووفر لهم الموارد الكافية لأمداده بحياته وحاجاته المادية، ولكن الانسان هو الذي ضيع على نفسه هذه الفرصة التي منحها الله له بظلمه وكفرانه ((**ان الانسان لظلوم كفار**))[3] فظلم الانسان في حياته العملية وكفرانه بالنعمة الالهية هما السببان الاساسيان للمشكلة الاقتصادية في حياة الانسان .

ويتجسد ظلم الانسان على الصعيد الاقتصادي في سوء التوزيع، ويتجسد كفرانه للنعمة في اهماله الاستثمار الطبيعة وموقفه السلبي منها[4].

---

[1] ابراهيم محمد البطاينة زينب نوري الغريري، مصدر سابق ، ص66 .

[2] سورة ابراهيم ، آية 32–34 .

[3] سورة ابراهيم : آية 34.

[4] محمد باقر الصدر ، مصدر سابق ، ص380 .

أي ان الاسلام يعارض نظرة النظام الرأسمالي للمشكلة من انها ندرة الموارد الطبيعية ويقرر في ان الاصل في هذه الموارد هي الوفرة وليست الندرة لان الله جلت قدرته خلق كل شيء بميزان العدل والدليل على ذلك قوله تعالى ((**والارض مددناها والقينا فيا روسي وانبتنا فيها من كل شيءٍ موزون * وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين * وإن من شيءٍ إلا عندنا خزائنه وما نُنزله إلا بقدرٍ معلومٍ***))[1].

وقد ذهب الزمخشري في تفسيره لكلمة موزون الى انها تعني انها وزن الحكمة وقدر بمقدار لا يصلح معه الزيادة او النقصان [2]. ويعتبر الاسلام الندرة من الادلة على وجود الاختلال وهو نقيض التوازن الذي قدره الله تعالى، وعلى هذا لا يعترف الاسلام بوجود الندرة كأصل من اصول الخلق، بل الوفرة هي الاصل، وما تدل عليه الآيات من الله تعالى قد وفر للإنسان في هذا الكون الفسيح كل ما ينفعه ويحقق له مصالحه ووفر له من الموارد ما يكفي لحاجاته المادية[3].

-الندرة النسبية .

يعرف علم الاقتصاد عادةً بانه ذلك العلم الاجتماعي الذي يعنى بدراسة المشكلات التي تنشأ من وجود حاجات الانسان ورغباته المتعددة مقابل موارد اقتصادية وامكانات محدودة نسبياً لإشباعها .

يتضح من ذلك ان ندرة الموارد ومحدوديتها النسبية هي السبب وراء ظهور علم اقتصاد، او بمعنى اخر هي السبب وراء ظهور المشكلة الاقتصادية فلو كان بإمكان الانسان توفير كل حاجاته ورغباته في الوقت والمكان والشكل المناسب لما كان هناك حاجة لظهور العلم على الاطلاق .

ففي الاجل القصير قد يكون متيسرا للفرد او المجتمع توفير كل ما يحتاج اليه من سلع وخدمات كماً وكيفاً، حتى ولو توفرت المادة الخام والايدي العاملة المدربة ورأس المال المادي، فلا زالت هناك حاجة الى الوقت الكافي لاختيار الاسلوب الانتاجي الافضل واتخاذ قرارات التدريب والانتاج والنقل ... الخ، كما قد تكون المادة الخام نفسها بحاجة الى المزيد من التصنيع لتصبح صالحة للمساهمة في انتاج السلع النهائية. من ذلك نلاحظ ان الندرة النسبية تمثل احد جانبي (المشكلة الاقتصادية)، ليس لانها واقع ملموس نعيشه في كل لحظة، بل لان الاسلام يجعل منها حافزاً للعمل وتعمير الارض، كما يجعلها مجالاً للابتلاء والاختبار، وبذلك فان ظهور الندرة النسبية لا يتعارض مع وفرة ، وكفاية الموارد التي انزلها الله سبحانه وتعالى، أي ان قبول الندرة النسبية (محدودية الموارد) لا يعني الاقرار بعدم كفاية الموارد للفرد. فقد تكفي وقد لا تكفي لكنها محدودة في أي لحظة من الزمن، وهذه المحدودية هي التي تجعل للحياة هدف ومعنى، فهي حكمة الهية لحث الانسان على السعي لتعمير الارض وتوفير حياة كريمة لبني البشر،

---

[1] سورة الحجر : آية 19-21 .

[2] ابي القاسم جار الله عمر الزمخشري ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل ، ايران – طهران ، ج/2 ، ص389 .

[3] ابراهيم محمد البطاينة و زينب نوري الغريري، مصدر سابق ، ص67 .

كما انها مجال اختبار وابتلاء[1]. يقول سبحانه وتعالى ((**ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء انه بعباده خبير بصير**))[2]. وبقوله تعالى في آية اخرى ((**ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الاموال والانفس والثمرات وبشر الصابرين**))[3]. أي ان الله سبحانه وتعالى قد يصيب الانسان انواع من البلاء في حياته لغرض اختبار قوة ايمانه وصبره، كما ان الله تعالى اوجد الانسان في هذه الدنيا لتحقيق هدف سام ومشيئة ربانية وقد تمثل ذلك في قوله تعالى [[**واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال اني اعلم ما لا تعلمون**]][4]. أي ان تقدير الموارد ومحدوديتها وجدت لتحفيز الانسان على عمارة الارض وتطويرها وعلى ذلك فان الانسان عندما يلبي حاجاته على وفق فطرته السليمة فلن تعجزه موارده في الغالب عن اشباعها فان عجزت فالشريعة الاسلامية تكفلت بعلاجها وحلها بما يحقق مصلحة المستهلك في دنياه واخراه .

اما اذا سعى الفرد الى اشباع رغباته التي تبنى على اساس شهواته فانه لن ينتهي عند حد، وسيقع في مشكلات عدة بدلاً من مشكلة اقتصادية واحدة.

***الحاجات الانسانية .**

يقسم علماء الاقتصاد الوضعي الحاجات الى حاجات اقتصادية واخرى غير اقتصادية، فقد اشار اليها الدكتور المحجوب: ان الحاجات الاقتصادية هي الرغبة في الحصول على وسيلة من شأنها ان توقف احساساً اليماً او ان تمنع حدوثه ، او ان تحفظ بإحساس طيب او تنشئه او تزيد منه.

لذلك نجد ان الاقتصاديات الوضعية تستخدم شتى الوسائل التي تعمل على سد الحاجات والرغبات بغض النظر عن النواحي الروحية او العقائدية او عن الاضرار التي قد تلحق بالاخرين في المجتمع نتيجة استخدام هذه الوسائل لان الاقتصاديين يهتمون بالنتاج الاقتصادية الوضعية التي تتناقض مع الاسلام ومن تلك التناقضات :

1- لم يميز علماء الاقتصاد الوضعي بين الحاجات الفطرية والحاجات المكتسبة، ولا بين المشروعة منها وغير المشروعة فالحاجات بنظرهم تتصف بالحيادية، أي انها لا تتطلب التوافق بين الدين والاخلاق .

---

[1] سعيد سعد مرطان ، مصدر سابق ، ص65 .

[2] سورة الشورى : آية 27 .

[3] سورة البقرة : آية 155 .

[4] سورة البقرة : آية 31.

2- تأخذ الحاجة اهميتها عندما تتحول الى طلب فعلي، وهذا يتمثل في النظام الرأسمالي بدفع ثمن الوسيلة التي تشبع الرغبة مع توفر القدرة على الدفع وتتمثل في الاشتراكية بالرغبة في تحديد الانتاج والرغبة في دفع الثمن والقدرة على الدفع بخصوص الاستهلاك .

3- يعتقد اقتصاديّ الفكر الوضعي بتنوع الحاجات وقابليتها للزيادة اذ لا قدرة للإنسان على اشباع حاجاته من السلع والخدمات، مع اعترافهم بقانون تناقص المنفعة الحدية للسلعة .

من خلال هذه النظرة الاقتصادية للحجات في الانظمة الوضعية يمكن ان نخلص الى عدة خصائص:

أ-هناك خلط بين الحاجات وبين الوسائل المعدة لإشباع هذه الحاجات، فالحاجة حالة نفسية تتولد لدى الانسان منذ بداية حياته وحتى نهايتها .

ب- ان نظرتهم الى الحاجة على انها حقائق مجردة، ووصفها بالحيادية- أي انها لا علاقة لها بالأخلاق او الدين ، يؤدي بهذه الانظمة الى استخدام وسائل قد تكون غير مشروعة في سبيل اشباع حاجاتهم، بصرف النظر عن الاضرار السلبية التي قد تلحقها بمجتمعهم نفسه او بغيره من المجتمعات، كما حدث ويحدث على مر العصور باتجاه الدول الاستعمارية لاحتلال دول اخرى للسيطرة على مواردها الاقتصادية التي تحتاجها وما زال العديد من المجتمعات تعاني هذا الاستعمار.

ج-ان النظرة الى وسائل اشباع الحاجات على انها وقائع محايدة قد تؤدي الى سوء استغلال الموارد المتاحة بشكل يلحق الضرر بالطبيعة ويؤدي الى حدوث اخلال بهذه الموارد في مناطق معينة .

د-ان وجود افراد في المجتمع لا يقدرون على دفع ثمن وسائل اشباع حاجاتهم يؤدي الى اهدار كرامة الانسان بسبب وجود طبقة محرومة في المجتمع في حين تتمتع فئات اخرى بالموارد .

اما مفهوم الاسلام للحاجات الانسانية فمع انه يتفق في مفهومه لها مع غيره من حيث انها احساس بالألم يدفع الفرد الى ازالته هذا الاحساس، الا ان الاسلام يقيد الحاجات ووسائل اشباعها باطار شرعي، كما انه لم يقف موقف الحياد من الحاجات المتعددة، بل نظم للناس امور دينهم ودنياهم، ووازن بين الجوانب المادية والروحية في حياة البشر.

وقد قسم الاسلام الحاجات الانسانية الى ثلاثة مستويات مرتبة تصاعدياً هي:

1-الضروريات: وهي التي تقف عليها حياة الانسان ويسعى دائماً الى اشباعها كالغذاء والكساء والمسكن والتعليم والصحة.

ويعتبر توفير الحاجات الاساسية لافراد المجتمع من واجبات الدولة لانه لا يستطيع توفيرها لنفسه، لانها من الاهمية بمكان بحيث جعلت المقصد الاول للشريعة الاسلامية والمتعلق بحفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

أي ان الاسلام لا يربط بين الحاجات (وخصوصاً فيما يتعلق بالضروريات للانسان) وبين قدرته على دفع الثمن، بل توفيرها من واجبات الدولة[1] .

ويقرر الاسلام ان اشباع الحاجات لا يتم الا بالطيبات، وذلك في قوله تعالى: ((يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبت ما رزقنكم واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون))[2].

2-الحاجيات: وهي الاشياء التي لا ترتبط بحفظ وحياته الدين والعقل والنسل والنفس، والمال بشكل مباشر بل هي ضرورية لأجل رفع الحرج والتوسعة بشكل وسطي، مثال على ذلك العقود بكل انواعها، والصناعات التي تنتج سلعاً غير ضرورية وهي تختلف من مجتمع لآخر .

3-التكميليات: وهي اعمال تجاوز حدود الضروريات والحاجيات معاً باعتبار ان تركها لا يسبب الحرج واستخدامها لا يكون فيه افراط .

وترجع اسباب الندرة في وقتنا الحاضر للأسباب التالية :

1-اختلاف توزيع الموارد والكثافة السكانية على مستوى الدول والاقاليم سواء اكان ذلك على شكل اراضٍ صالحة للزراعة او معادن او مناخ جيد او تقدم علمي وتكنولوجي، مما اوجد دولاً غنية واخرى فقيرة .

2-عدم الاستغلال الامثل للموارد من قبل الانسان نتيجة لتقصيره في العمل وتقاعسه عن القيام باستغلال الموارد المتاحة .

3-السلوك الترفي في اشباع الحاجات والرغبات المادية، اذ تستهلك الوحدات الاقتصادية بناءً على قدراتها الشرائية دون النظر الى الحاجة الفعلية، مما يترتب عليه اهمال حاجات الاخرين .

4-كفران النعمة والازمة الروحية التي تعاني منها المجتمعات المختلفة نتيجة لابتعاد الناس عن العقيدة الاسلامية السمحة، مما يجعلها عرضة للابتلاء بنقص الموارد او استخدام الموارد المتاحة على نحو يؤدي الى حرمان الاخرين منها والابتعاد وبالتالي عن تحقيق مقاصد الشريعة السمحة .

5-عدم قيام الدول بتوفير الحاجات الاساسية للمجتمع وتحقيق حد الكفاية* لأفراده اذ ان الاسلام يعتبر تحقيق حد الكفاية من اهم واجبات الدولة[3].

---

[1] ابراهيم احمد البطاينة وزينب نوري الغريري ،مصدر سابق ،ص75,70,68.

[2] سورة البقرة : آية 172 .

* حد الكفاية : في الفكر الاقتصادي الاسلامي تتمثل المشكلة في عدم توفر الحد اللائق للمعيشة وهو ما يعبر عنه فقهاء الشريعة القدامى بـ(حد الكفاية) Minimum Richesse بمعنى ان يعد الفرد فقيراً عندما لم تتوفر له متطلباته بالقدرة الذي يجعله في بحبوحة من العيش وغني عن غيره ، والواضح ان حد الكفاية قابل للزيادة ومختلف باختلاف مستوى التقدم في كل زمان ومكان .

المطلب الثاني /علاج المشكلة الاقتصادية في الفكر الاسلامي :

عالج الاسلام المشكلة الاقتصادية عن طريق :

1-ازالة الظلم في توزيع الانتاج :

يمتاز جهاز التوزيع في الاسلام باعتماده على عدة ادوات في التوزيع تكفل عدم حدوث الظلم في الناحية الاقتصادية ويتكون جهاز التوزيع في الاسلام من ثلاث ادوات هي:

أ-العمل: وهو اهم اداة من ادوات التوزيع في الاسلام، فالعمل هو سبب الملكية اذ ان العمل سبب لتملك العامل للمادة وليس سبباً لقيمتها كما قالت الاشتراكية .

ب-الحاجة: يمكن تقسيم افراد المجتمع الى ثلاث فئات:

- فئة قادرة على العمل واشباع حاجاتها الاساسية والكمالية عن طريق العمل .
- فئة قادرة على العمل واشباع حاجاتها الضرورية فقط عن طريق هذا العمل .
- فئة لا تستطيع ان تعمل لضعف بدني او عاهة عقلية وهذه الفئة لا تستطيع اشباع حاجاتها الضرورية ولا الكمالية .

فالفئة الاولى: تعتمد على العمل في كسب نصيبها من التوزيع بوصفه اساساً للملكية واداة رئيسية للتوزيع فيحصل الفرد في هذه الفئة على حظه من التوزيع حتى وان زاد عن احتياجاته طالما يكسبه بطريق مشروع وينفق ما يجب عليه منه .

اما الفئة الثانية: فأنها تعتمد على العمل في سد حاجاتها الضرورية فيعتمد على الحاجة في زيادة دخلها واشباع الحاجات الكمالية ولها وتقوم الدولة بهذا الواجب .

اما الفئة الثالثة: فإنها تعتمد على الحاجة في اشباع حاجاتها الضرورية والكمالية ايضاً، والجدير بالذكر ان الدولة الاسلامية يقع على عاتقها سد حاجات الافراد او توزيع الثروة على مستحقيها ممن لا يعملون او ممن لا يكفي عملهم الا لإشباع حاجاتهم الضرورية فقط، فالدولة الاسلامية ملزمة بإشباع جميع الحاجات الاساسية لكل فرد يعيش تحت راية الدولة الاسلامية سواء كان مسلماً أم لا كما انها ملزمة بالعمل قدر المستطاع على اشباع حاجات هذا الفرد الكمالية وهناك الكثير من التشريعات الاسلامية التي تنص على ضرورة توزيع الثروة على المحتاجين، ممن لا يعملون او ممن يستحقونها كقوله تعالى :((**وفي اموالهم حقٌ للسائل والمحروم**))[1]. فالزكاة مثلاً هي حق للفقير وليس منة من الاغنياء على الفقراء .

---

[1] سورة الذاريات : آية 19 .

ان اساس التوزيع في الاقتصاد الاسلامي هو ضمان حد الكفاية (المستوى اللائق للمعيشة) وليس ضمان حد الكفاف (المستوى الادنى للمعيشة) فالذي يستطيع عن طريق العمل ان يوفر لنفسه حد الكفاية كان بها، والذي لا يستطيع ان يأتي بهذا المستوى يأتي بعد ذلك دور الحاجة.

ج-الملكية الخاصة : وتعتبر الملكية الخاصة اداة ثانوية للتوزيع :

فالإسلام سمح بظهور الملكية الخاصة وسمح بتنميتها عن طريق النشاطات التجارية التي سمح بها الاسلام ضمن شروط خاصة لا تتعارض مع المبادئ الاساسية للعدالة الاجتماعية .

هـ-اعمار الارض: دعا الاسلام الى تنمية الانتاج وأكد على ضرورة اعمار الارض باعتبار الانسان خليفة فيها فقال تعالى ((**هو أنشأكم من الارض واستعمركم فيها**)) [1].

2-وسائل الاسلام التشريعية لتنمية الانتاج :

أ-انتزاع الارض من صاحبها إذا عطلها او اهملها، حتى خربت وامتنع عن اعمارها، فلا يجوز ان يعطل دور الارض الايجابي في الانتاج .

ب-منع الاسلام للحمى: ان الاسلام لا يجيز السيطرة على الارض العامرة بالقوة وحمايتها دون ممارسة العمل لأحيائها واستثمارها.

ج-حرم الاسلام لاكتناز، لأنه يؤدي الى تجميد الاموال .

د-حرم الاسلام الفائدة والغى راس المال الربوي، وبذلك ضمن تحول رأس مال منتج يساهم في العملية الانتاجية .

هـ-منع تركز الاموال والثروات في ايدي قلة من الناس قال تعالى ((كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم))[2]

و-تحريم اللهو والمجون وصرف الجهد الى الانتاج والعمل الحقيقي المستمر[3].

---

[1] سورة هود : آية 61 .

[2] سورة الحشر : آية 7.

[3] احمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الاسلامي ، دراسة لأسس ومبادئ الاقتصاد الاسلامي للمبتدئين ،الطبعة الاولى، دار النفائس ، الاردن ، 2010 ، ص29,26 .

المطلب الثالث /الازمة الاقتصادية في الفكر الاسلامي .

1-مفهوم الازمة لغة واصطلاحاً :

-الازمة لغة : تعني الشدة والقحط ويقال اصابتهم سنة ازمتهم ازماً أي استأصلتهم ،وازم علينا الدهر، يأزم ازماً، أي اشتد وقل خبرهُ، ويقال ايضاً ازم الرجل بصاحبه، اذ الزمه، وازمه ايضاً يعني عضهُ وازم عن الشيء، أي مسك عنه.[1]

-الازمة اصطلاحاً: تعرف بانها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في قطر او عدة اقطار وتنشأ عن الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك[2].

وترجع اسباب الازمات الاقتصادية في العصور الاسلامية الى سببين هما:

أ-الاضطراب السياسي والفتن والحروب الطاحنة فضلاً عن الفساد الاداري والمالي وكثرة البذخ والترف، اذ كان لها تأثير على الجانب الاقتصادي لأنها ترهق مالية الدولة بمبالغ تؤدي الى الافلاس، وهذا بدوره يؤدي الى اضطراب من نوع اخر وهو شغب الجند والمطالبة بأرزاقهم مثال ذلك الحرب بين الاخوين الامين والمأمون التي اهدرت اموالاً طائلة وافلست الخزينة في عهد الخليفة الامين[3].

ب-الجفاف:

غالباً ما يقترن عدم نزول المطر بحدوث ازمات اقتصادية مسببة ارتفاعاً حاداً في الاسعار للمواد الغذائية الاساسية بسبب شحتها، تصاحبها موجة من الاوبئة فتلحق خسائر بشرية كبيرة، والمعروف ان الغذاء الغالب للناس في العراق والبلاد الاخرى هو الخبز واغلب ما يزرع هو الحنطة والشعير، ويعد ارتفاع اسعارها دليلاً على حدوث الغلاء[4].

2-تاريخ الازمات الاقتصادية الاسلامية.

لو تتبعنا تاريخ الازمات الاقتصادية نجدها قديمة قدم البشرية فالقرآن الكريم يشير اليها كما جاء في قوله تعالى ((**يوسف ايها الصديق افتنا في سبع بقراتٍ سمانٍ يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأُخر يابسات لعلي ارجع الى الناس لعلهم يعلمون * قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله الا قليلاً مما تأكلون * ثم يأتي بعد ذلك سبع شداد يأكل ما قدمتم لهن الا قليلاً تحصنون* ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون**))[5]. . هذه الرؤيا

---

[1] محمد بن مكرم بن منظور المصري، لسان العرب – دار صادر ، بيروت ، 1956 ، ص186,185 .

[2] حسن النجفي، القاموس الاقتصادي ، بغداد ، 1977 ، ص89 .

[3] جاسم الفارس، الفكر الاقتصادي عند علماء اصول الدين ، بغداد ، 2006 ، ص128-129 .

[4] جاسم الفارس، مصدر سابق ، ص77 .

[5] سورة يوسف : آية 46-49 .

كانت انذاراً بحدوث ازمة اقتصادية مخيفة لمدة سبع سنين، أي يأتي الناس المطر والخصب ويحصدون الزرع لمدة سبع سنين، فطالبهم بالادخار في هذه السنين وعدم التبذير والاسراف، وانما يكون الصرف قدر الحاجة، استعداداً لازمة مالية صعبة تستمر سبع سنين اخرى، فكانت هذه الازمة في زمن النبي يوسف عليه السلام من الازمات التي ذكرت في القرآن الكريم .

وعندما جاء الاسلام ووضع الاسس الكفيلة لقيام نظام اقتصادي متوازن يحقق مصلحة الناس في واقعهم الذي يعيشونه تمثل ذلك في هجرة الرسول محمد (ص) من مكة الى المدينة المنورة اسس سوقاً خاصة بالمسلمين نظيفة وخالية من الربا والاستغلال. فقال (عليه وعلى اله الصلاة والسلام): ((هذا سوقكم فلا ينقصن ولا يضربن عليه خراج)[1]، اذ كان اسلوب الرسول (عليه وعلى اله الصلاة والسلام) وقت الازمات الاقتصادية هو التقشف والزهد.

وقد استمر الخلفاء الراشدين على النهج نفسه الا انه في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) حدثت ازمة اقتصادية تلخصت بالجفاف الذي عم اجزاء كبيرة من الجزيرة العربية نتيجة عدم سقوط الامطار الذي اثر بدوره على مجمل الحياة الاقتصادية آنذاك، وسمي ذلك العام الذي حدثت فيه الازمة بعام الرمادة سنة 17 هجرية، لان الارض قد جفت واسود ترابها حتى صار مثل رماد النار نتيجة القحط الذي عم ذلك المكان، ولاشك في ان هذه الازمة قد الفت بظلالها على الناس فراحوا ينتقلون من مكان الى اخر طلباً للرزق ولا يخفى على احد الميزة التي امتازت بها المدينة المنورة، آنذاك بكثرة الخضرة والمرعى، التي مثلت الخيار الافضل لانتقال عدد كبير من الناس تفادياً لأثار الازمة. اذ كان ابرز ما يمتاز به اهل المدينة هو الادخار بالإضافة الى كونها ملاذاً آمناً لبقية سكان الجزيرة العربية، حيث ان المدينة المنورة كانت افضل حالاً من البادية بسبب تعود اهلها على ادخار بعض الاطعمة والحبوب منذ زمن بعيد، بحيث نزح سكان البادية نحو المدينة المنورة يلتمسون بها المأوى لأنها بالإضافة الى تحسين حالها فهي عاصمة الدولة وفيها كبار المسؤولين وبالتالي فعليها توفير مستلزمات الحياة لهؤلاء الافراد[2].

وكانت من سبل المواجهة اللازمة الاقتصادية التي اجتاحت الامة في عصر الخلافة هي التهيئة النفسية فقد اعتمدت القيادة الراشدة على الذخيرة الايمانية التي كانت تسود المجتمع آنذاك باعتبارهم لا زالوا يتمتعون بالخيرية العالمية الامر الذي كان له الاثر الكبير في نفوس الناس للتعامل في مثل هذه الظروف لاسيما وان حياة الغالبية العظمى آنذاك كانت متمثلة بتحقيق معاني الزهد والايثار والتوكيل بحيث لم يكن هناك فرق بين شخص واخر في استشعار الخطر فالكل سواسية .

---

[1] ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، مصدر سابق ، رقم الحديث ، (2233) .

[2] احمد اسماعيل عبد الله الجبوري ، تاريخ الازمات الاقتصادية الاسلامية ، الاسباب والمعالجات ، العصر العباسي انموذجاً ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، العراق ، ص1 .

أما المسار الثاني فقد تمثل بإجراءات عملية وخطوات تنفيذية مهمة ساعدت على التخفيف من آثار هذه الازمة والحد من خطورتها، وقد تمثلت هذه الاجراءات بالاتي :

1- الاستعانة بخيرات اجزاء الخلافة الراشدة الاخرى خارج شبه الجزيرة العربية، التي نجت من هذه الازمة مثل العراق ومصر وبلاد الشام .

2- الاستجابة الفورية من قبل امراء الاقاليم التي تمثلت بسرعة وصول الواردات التي قدمت من بقية اقاليم الخلافة .

3- الخطة الدقيقة التي رسمت لتأمين عدالة التوزيع لجميع المتضررين باللازمة، بحيث تولى الخليفة بنفسه توزيع المؤن بين الناس.

بالإضافة الى هذه الاجراءات فقد تم وضع خطط مستقبلية تمثلت بـ:

1- لم تتم جباية الزكاة في عام الرمادة من المناطق التي عمتها الازمة الاقتصادية تخفيفاً من آثارها ومساهمة من الدولة بتقدير الضرورات .

2- توزيع المتضررين الذين تأثروا بآثار الازمة الاقتصادية على الناجين منها، كنوع من المساهمة بالرعاية الاجتماعية الجماعية .

3- التخطيط لحفر خليج سمي فيما بعد بخليج امير المؤمنين يربط بين البحر الاحمر والنيل، من اجل اختصار المسافات بين اقاليم الخلافة على ان يتم الفراغ منه في عام واحد، ومن ثم تخصيص ثلث ايرادات مصر لعمل الجسور والترع لإصلاح الري عموماً[1].

حدثت بعد ذلك العديد من الازمات في العصر العباسي وما تلاه وكانت اولى تلك الازمات خطورة هي في عصر الخليفة الامين وبحدود سنة (197هـ/812هـ) وكان السبب المباشر لها هو الحرب بين الاخوين الامين والمأمون والتي امتدت بين سنة (193هـ) الى (198هـ) والتي انتهت بمقتل الامين، وفي اثناء الحرب نفذت الاموال التي كانت في خزينة الدولة عندما اضطر الخليفة الامين من اجل تأمين ودفع مرتبات الجند وإدامة استمرارها ومن اجل معالجة الازمة الى ضرب اواني الذهب والفضة التي يمتلكها وجعلها نقوداً والمعروف ان النقود هي بمثابة الدم الذي يضخه القلب في أي نشاط اقتصادي.

ويذكر ان الامين بذر الاموال التي جمعها الخلفاء الذين سبقوه، حتى لم يبق له من ذخائر الخلفاء الا انفقهُ [2].

---

[1] ابراهيم عبد اللطيف العبيدي الاعظمي، دراسة لمفهوم الازمة الاقتصادية ، شبكة الالوكة http://www.alukah.net/culture/0/37616.

[2] ابو الحسن علي بن الحسين المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر ، الطبعة الاولى ،ج4 ، دار الاندلس للطباعة والنشر ، بيروت ، 1981 ، ص408 .

بالإضافة الى هذه الازمة فقد مرت على الدولة العباسية ازمات اقتصادية ولأسباب متعددة منها الفتن والحروب وكثرة البذخ والاسراف والثراء غير المشروع لبعض الوزراء والكتاب وحدوث الكوارث الطبيعية والجفاف، فاضطرت الدولة في سبيل تأمين الاموال اللازمة لها الانفاق على الجيش والبلاط بالقيام بعدة اجراءات منها تقليص النفقات وضرب النقود، لتامين السيولة النقدية ومصادرة اموال الوزراء والكتاب الذين سيتم خلعهم بل وحتى اموال قسم من الخلفاء واقتراض الاموال من التجار على ان تسدد لهم الاموال حال تحسن مالية الدولة[1].

المبحث الثاني
تحليل المقريزي للازمة الاقتصادية

المطلب الاول /الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر .

مصر الاسلامية منذ اقدم العصور كانت تنتابها من وقت الى اخر المجاعات التي تأتي غالباً عن تقصير نهر النيل عن ارتفاعه، مما يترتب عليه أن لا تجد أرض مصر المياه اللازمة للزراعة، فتترك بدون زراعة، ويتعذر وجود الغذاء اللازم، ويؤدي ذلك الى ارتفاع الاسعار فضلاً عما يصاحب هذه المجاعات من انتشار الاوبئة غالباً، فضلاً عن سوء تدبير الحكام وغفلتهم عن معالجتها التي تزيد الامر سوء. ثم عادت الازمات الاقتصادية للظهور بعد قيام الدولة الفاطمية في مصر (358-567هـ) (968-1171م)، وقد عمد الخلفاء الفاطميين الاوائل الى التخفيف من حدة المجاعات بما اتخذوه من اجراءات منها حمل الغلات معهم من المغرب، كذلك كان الفاطميون اذا قصر نهر النيل كتموا مقاييسه، الى أن يصل الى حدٍ ما وعنده لا تحصل اية اضطرابات في الاسعار، فضلاً عن بناء عاصمة جديدة وهي القاهرة بجوار (الفسطاط) العاصمة القديمة، كان له أثره في نهضة اقتصاديات مصر، فكانت هذه الحلول وغيرها من وسائل العلاجية المتخذة من قبل الخلفاء الفاطميين الاوائل، سبب في عدم ظهور الازمات الى حد ما عن أرض مصر .

---

[1] اسماعيل عبد الله الجبوري، مصدر سابق ، ص12 .

لكن هذه الازمات الاقتصادية عادت للظهور وبلغت ذروتها في عهد الخليفة الثامن من خلفاء الدولة الفاطمية[1]، وهو المستنصر بالله (427-478هـ /1035-1094م)، والتي سميت بالشدة المستنصرية، اذ قاست مصر البؤس والشقاء من جراء هذه الازمة، والتي لا مثيل لها في سائر ايام الدولة الفاطمية واللاحقة .

ومن المناسب الاشارة الى أن المستنصر بالله، قد تولى الخلافة وهو صبي في السابعة من عمره، وقد خلت السنوات السبعة عشر الأولى من خلافته من الازمات الاقتصادية، اذ لم ترد أي انباء عن حدوث شيء منها في تلك المدة، وهو أمر ملفت للنظر فلم يحدث منذ خلافة الحاكم بأمر الله، أن مرت مدة طويلة كهذه دون أن تشهد البلاد عدة ازمات اقتصادية، وقد يرجع ذلك الى التحسينات التي يبدو أنها طرأت على الادارة الفاطمية أواخر خلافة الظاهر . كما أن الادارة كانت قد تعلمت حينذاك دروساً من الازمات السابقة، فاحتاطت للأمر بأنشاء ما يسميه المقريزي بالمخازن السلطانية، التي كان يخزن بها القمح، والذي كان يسمى بالاحتياطي الاستراتيجي لمواجهة الازمات حين حدوثها[2].

الا انه وبعد هذه المدة من الرخاء، حدثت أزمة اقتصادية وبالتحديد سنة (444هـ/1052م) ناتجة عن قصور مياه النيل عن الحد اللازم لري الارض، فارتفعت الاسعار ثم حدثت المجاعة التي صاحبها الوباء، وكثير ما كانا متلازمين، اذ بعد انتشار القحط مدعاة لحدوث الفوضى والاضطراب وكثرت الجرائم[2]، كما ويضيف المؤرخون سبب أخر لحدوث الازمة، يعود الى سوء تدبير وزير الخليفة المستنصر بالله (ابي محمد علي اليازوري)، فقد جرت العادة أن يقوم الخليفة بشراء غلة وبحدود مائة الف دينار سنوياً، لخزنها ويتاجر بها، فيبيعها بالسعر الذي يحدده، وهو ما يجبر التجار على البيع بالسعر نفسه الذي يبيع فيه، فتبقى الاسعار ثابتة فضلاً عن ذلك أن تلك الغلة التي يشتريها السلطان سنوياً، كانت تحفظ في المخازن السلطانية فهي تشبه الاحتياطي في حالة الطوارئ، لكن الوزير اليازوري زين للخليفة بعدم ضرورة المحافظة على هذا التقليد، بخزن الغلال وضرورة استبدالها بمواد تدر ارباحاً أكثر وغير قابلة للتلف، كالخشب والحديد والرصاص والعسل والصابون، وذلك لأن الغلال متوفرة في الاسواق واسعارها في انخفاض دائم، والخبز معروض على الناس بأسعار زهيدة جداً.

هذا الرأي للوزير في توفر الغلال يعود الى اعتماده على حادثة وقعت امامه، حيث وقعت منافسة غير مشروعة بين الخبازين وبين العريف (الرئيس)، الذي كان مسؤولاً عن هذه الحرفة، وكان سعر الخبز

---

[1] نضال حميد سعيد هيفاء عاصم محمد، الازمات الاقتصادية التي اصابت مصر في خلافة المستنصر بالله الفاطمي ،مجله كلية التربية ،جامعة المستنصرية ،العدد 25، 2008، ص541.

[2] تقي الدين احمد بن علي المقريزي ،اغاثة الامة بكشف الغمة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1940، ص18.

حينها اربعة ارطال بدرهم وثمن[1]، فنزلت به المنافسة الكيدية غير المشروعة من جانب عامة من الخبازين ضد رئيسهم، الى عشرة ارطال بدرهم، ففرح الوزير وكافئ الذين بدوا بالمنافسة، لكنه لم يبصر بعواقب الامور، اذ بعد ثلاث سنوات من تطبيق هذه السياسية وبالتحديد سنة (1055/447م)، حدث قصور في مياه النيل ولم يكن للدولة من مخزون القمح، سوى جرابات القصور ومطابخ السلطان وحواشيه، فانتهز التجار هذه الفرصة واخذوا في تخزين القمح واخفائها، بل قاموا ايضاً بشراء المحصول من الفلاحين قبل موعد نضوجه، فاضطربت احوال الناس وارتفعت الاسعار حتى صار سعر كيس القمح بثمانية دنانير.

وللخروج من هذه الازمة قام اليازوري بمعالجة هذه الازمة، معالجة ارتجالية فقام بمصادرة ما في مخازن التجار من غلال، وختم عليها واودعها في المخازن السلطانية، فضلاً عن ذلك لجأ الخليفة المستنصر بالله الى التفاوض مع ملك الروم قسطنطين التاسع، من أجل استيراد اربعمائة الف اردب من القمح، لكن هذه الصفقة لم تتم بسبب موت الملك، ومجيء امرأة الى الحكم، والتي رفضت اتمام هذه الصفقة[2].

ايضاً قام الوزير بتحديد اثمان القمح والزم التجار على الالتزام بها، ومن يخالف ذلك يعرض نفسه للموت، وقد قرر ان يكون سعر الكيس من القمح ثلاثة دنانير بعد ان كان ثمانية دنانير، كما خصص حصة للخبازين تعطى لهم ليقوموا بخبزه وبيعه الى الناس، كما كان يباع قبل الازمة، وقد خصص حصة يومية من القمح لأهل مصر تبلغ سبعمائة كيس، ولأهل القاهرة ثلاثمائة كيس، وهكذا تم القضاء على هذه الازمة الاقتصادية، فتوسع الناس لمدة عشرين شهراً حتى عودة نهر النيل الى مستواه، فزرعت الارض وجاءت غلة السنة الجديدة وبذلك زالت الازمة[3].

الازمة الثانية التي عرفت بالشدة المستنصرية .

غير ان مصر لم تتمتع بالرخاء طويلاً الى ان جاءت ازمة اشد من الازمات السابقة وكانت مدتها سبع سنين ويعود ذلك الى ضعف السلطة واختلال احوال المملكة واستيلاء الامراء على الدولة اذ استقلت بلاد المغرب عن الدولة الفاطمية وتلتها بلاد اليمن وحلت بعد ذلك الازمة الاقتصادية وفي مصر ابتدأت من سنة (457 -462هـ/ 1065-1069م) [4]، واستمرت لمدة سبع سنوات وقد ذكر اسباب عديدة لهذه الازمة منها قصر مياه نهر النيل عن مستواه اللازم لري الارض وضعف السلطة واختلال احوال المملكة وظهور الفتن بين الناس ومحاربة الجند بعضها للأخر. ويرجع احد المؤرخين سبب حدوث الازمة الى

---

[1] محمد بن علي بن يوسف ابن ميسر ،تاريخ مصر، تصحيح هنري ماسية، القاهرة ،ص6

[2] ابن ميسر ،اخبار مصر ،ج2،ص6.

[3] نضال حميد سعيد وهيفاء عاصم محمد ،مصدر سابق ،ص547.

[4] تقي الدين احمد بن علي المقريزي ،مصدر سابق ،ص54.

العوامل البشرية، اذ اشار ابن ابيك الى هذه الاسباب في انها تعود الى كثرة تغيير الوزراء، وانتشار الفتن وحوادث النهب والسلب، وانحلال الادارة وقلة التجار، وانعدام الموارد، فضلاً عن ضياع حرمة الخلافة وهيبتها واستبداد ولاة الاعمال بما في ايديهم[1].

ويذكر المقريزي سبب العوامل البشرية في حدوث الازمة الاقتصادية فيقول: فلما قتل الوزير ابو محمد (اليازوري) لم ترى الدولة صلاحاً، ولا استقام بها امر، وتناقضت عليها امورها، ولم يستقر لها وزير تمجد طريقته ولا يرضى تدبيره، وكثرت السحابة فيها– فما هو الا ان يستخدم الوزير حتى يجعلوه سوقهم، ويوقعوا به الظن، حتى ينصرف ولم تطل مدته، وخالط السلطان الناس وداخلوه بكثرة المكانية، فكان لا ينكر على احد مكاتبه، فتقدم منهم كل سفساف .

وكانت نتائج هذه الازمة صعبة على المصريين، اذ ساءت الاحوال وهجر الفلاحون قراهم، واهملت الزراعة ومشاريع الري وانقطعت الطرق وكسدت التجارة، ولم يعد يرى الناس في الاسواق وتناقص عدد القرى الى (2062) قرية، بعد ان بلغت في العصر الفاطمي الاول (2395) قرية[2] .

ومن نتائج هذه الشدة ايضاً كان خراب الفسطاط، فتلاشت احياءها كالعسكر والقطائع، اذ كانت بالقطائع وحدها مائة الف دار نتيجة لذلك [3] .

كما ان الدولة قد عجزت نتيجة لهذه الازمة عن دفع مرتبات الجند، فثاروا مطالبين الخليفة بدفع ارزاقهم، وكان اكثر طوائف هذه الجند ثورة هم الاتراك، اذ طالب هؤلاء بزيادة ما هو مقرر لهم شهرياً من ثمانية وعشرين الف دينار الى اربعمائة الف دينار، وعندما عجز الخليفة عن ذلك هاجموا بيوت المال، واجبروا الخليفة على بيع ما في خزانته بثمن بخس[4]، كما ان الجنود اخذوا عوضاً عن مرتباتهم تحف نادرة من خزائن الملك، وان البيع والنهب من الخزائن الخلافية، لم يتوقف على الجند والوزراء، بل قام التجار ايضاً بنهب كثير من التحف والذخائر النادرة وهربوها الى خارج مصر لبيعها بثمن بخس .

فكان للخروج من هذه الازمة ان طلب الخليفة المستنصر بالله من بدر بن عبد الله الشهير بالجمالي العون وقلده الوزارة سنة (466هـ /1573م)، فاستطاع بدر ان يعالج الوضع الاقتصادي واهتم بالزراعة واصلح قنوات الري، واطلق الخراج للفلاحين لمدة ثلاث سنين متتالية، على أن يجبى في السنة الرابعة، ثم عاد نهر النيل بعد ذلك الى طبيعته الاولى، اذ ارتفع ماءه أكثر من المعتاد فعاد الفلاحون الى قراهم يزرعون الارض فجاء المحصول وفيراً .

---

[1] محمد بركات،الازمات الاقتصادية والاوبئة في مصر الاسلامية،(9/11) ،ص3
http://www.alukah>net/Culture/0/28817/

[2] عمر طوسون ، مالية مصر من عهد الفراعنة الى الأن ، الاسكندرية ، 1931 ، ص224–229

[3] المقريزي ، الخطط ، الجزء الثاني ، ص 157

[4] المقريزي ، الاتعاض ، الجزء الثاني ، ص 280–297

كما ان انتظام الزراعة من شأنها ان عملت على تراجع الاسعار، حتى صار كيس القمح بربع دينار، كما قام الوزير (بدر) بتشجيع التجار على المتاجرة مع مصر، بعدما نزحوا عنها ايام الشدة، وذلك بتأمين الطرق والضرب على ايدي المفسدين، فعادت القوافل التجارية وحسن الحال وقويت الصحة وامنت الطرق[1].

المطلب الثاني/المقريزي – حياته– ارائه – نتائجه الفكرية. هو احمد بن علي بن عبد القادر بن محمد بن ابراهيم المقريزي، وكنيته تقي الدين المقريزي سمي بالمقريزي نسبتاً الى مقريز،وهي حارة المقارزة بمدينة بعلبك في الشام التي تنحدر منها اسرته،وقد كان تاريخ ولادته محل اختلاف بين(766. او 769هـ / 1364م)في القاهرة في مصر،اذ ولد وعاش في مصر وتوفي فيها عن عمر ناهز الثمانين عاماً، وتولى عدداً من الوظائف الادارية والتدريسية والقضائية في القاهرة ودمشق، ثم تفرغ للبحث والتأليف لتكون كتاباته مصادر علمية يعتمد عليها الباحثون في تراث المسلمين العلمي في التاريخ والاقتصاد .

عاصر المقريزي فترة ما بعد الحروب الصليبية ودولة المماليك البحرية (التركية)، التي امتد حكمها في مصر 136 عاماً امتدت من (648–784هـ) (1520–1382م)، ودولة المماليك البرجية (الشراكسة) التي دام حكها 139 عاماً (784–923هـ/1382–1517م). وكان لديه من الابناء ابنة وحيدة توفيت سنة 806هـ، أثر وباء الطاعون الذي اعقبت أحدى فترات المجاعة الطويلة .

اكتسب خبرته الدراسية من جامع الازهر، فضلاً عن انه كان احد تلامذة ابن خلدون، وقد زاد في خبرته نتيجة لرحلات علمية الى الحج والشام . اما خبرته العلمية فتمثلت بتوليه الوزارة في ديوان الانشاء والتدريس كمعلم في المدارس الجامعة بالقاهرة اضافة الى الخطابة والامامة، اذ كان خطيباً بمسجد عمرو بالفسطاط وقاضياً تولى منصبه كقاضي ونائب للحكم بدمشق، كما وظف كمحتسب (مراقب السوق) في القاهرة .

ويصنف المقريزي من بين علماء الاقتصاد، نظراً لاهتمامه المتزايد برصد التاريخ الاقتصادي ومحاولة تفسير بعض الوقائع الاقتصادية، اذ ركز بشكل واضح في مؤلفاته على الجوانب التالية:

1– الاسواق من حيث انواعها وتاريخها ومواقعها قديماً وحديثاً بالنسبة الى زمنه.
2– الفساد الاداري والاقتصادي الذي ميز بعض المراحل من تاريخ الدولة الاسلامية .
3– الموازنة العامة للدولة وطرق تحضيرها والنظم التي مرت بها عبر العصور والدول .
4– النقود والمراحل التي مرت بها والسياسات النقدية المختلفة.
5– النظم الاقتصادية التي سادت البحر الابيض المتوسط في فترة ما قبل الحروب الصليبية .
6– علاقة الضرائب بالأسعار (راجعية الضريبة أي رجوع عبئها على المستهلك النهائي) .

---

[1] المقريزي ، الخطط ، الجزء الأول ، ص 187

7- الموازين والمكاييل (خصص لها مؤلفاً خاصاً) .

فضلاً عن ذلك فقد اضطلع المقريزي نفسه بمهام ووظائف ذات طابع اقتصادي- اذ تولى الحسبة عام (801هـ) فاشرف على الاسواق واموال التجار والباعة وراقب الموازين والمكاييل .

من نتاجاته الفكرية (200 موسوعة كبيرة وصغيرة) منها:

1- المواعظ والاعتبار يذكر الخطط والاثار (المعروف بالخطط المقريزية اربعة اجزاء).

2- السلوك لمعرفة دول الملوك (رصد فيه تاريخ دول المماليك في مصر) .

3- اغاثة الامة بكشف الغمة (تشخيص للازمات التي حلت بمصر واسبابها).

4- امتاع الاسماع (6 مجلدات) .

5- النزاع والتخاصم بين بني امية وبن هاشم (كتاب تاريخي بحت) .

6- المكاييل والموازيين الشرعية (حوالي 20 صفحة) .

7- شذور العقود في ذكر النقود (رسالة النقود الاسلامية) .

ويعتبر المقريزي عميد لا يدانيه احد المؤرخين في مصر منذ العصور الوسطى حتى الان في التصنيف الاقتصادي لذلك المقريزي يدخل في التاريخ الاقتصادي [1].

-تحليل الازمة الاقتصادية عند المقريزي .

تناول المقريزي تاريخ المجاعات والازمات الاقتصادية في مؤلفاته، اذ يعتبر اول من تكلم عن اثر السياسة النقدية في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية (التضخم والبطالة)، واول من ربط بين السياسة النقدية والتقلبات الاقتصادية (الازمات والمجاعات)، وقد أشار المقريزي الى ازمات نقص الانتاج (العرض الكلي)، وحدد اهم الاسباب لحدوث الازمات الاقتصادية والمجاعات العنيفة، سواء أكانت بسبب الطبيعة (حالات الجفاف والقحط التي تصيب المحاصيل)، ام بسبب سلوك الانسان وتصرفاته كالصراع السياسي وتفشي الرشوة، وغلاء دور السكن وارتفاع ايجارها وانخفاض قيمة النقود.

وقد تناول في كتابه اغاثة الامة بكشف الغمة، تاريخ المجاعات في مصر منذ اقدم العصور الى سنة 808هـ، وهي السنة التي الف فيها الكتاب، فهو في تدوينه لأخبار المجاعات يحاول ان يتقصى اسبابها ويقترح العلاج الاقتصادي الصحيح لدرئها ودوائها، كما انه تناول طبقات المجتمع المصري في عهده بالتقسيم والتصنيف، ويصنف كل طبقة من طبقاته بشيء من التفصيل .

---

[1] عبد الحليم عمار غربي ، المقريزي اسهاماته العلمية في احتواء الازمة الاقتصادية ، مجلة الاقتصاد الاسلامية العالمية ، ص1-2 .

والملاحظ ان المقريزي قد شابه بهذا الكتاب استاذه ابن خلدون في ((المقدمة)، فكلاهما كتب في صميم النواحي الاقتصادية والاجتماعية، ما عدا ان كتاب ((اغاثة الامة يكشف الغمة)) أقتصر على مصر الاسلامية اما (المقدمة) فهو شامل للعالم الاسلامي بوجه عام .

كما ان المقريزي يشير من خلال عباراته الافتتاحية الى سبب تأليفه لهذا الكتاب، وهو أن مجاعة متقطعة في زمنه من سنة (796 الى 808هـ)، فرأى ان يبين ان ما يمر به الناس، هو سوء تدبير الزعماء والحكام، وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد، ولقد ساعدته تجاربه الخاصة التي اكتسبها اثناء توليته وظيفة الحسبة بالقاهرة (801-802هـ)، على معالجة موضوعات الكتاب في دقة العالم بخبايا الحياة الاقتصادية، وربما كانت وفاة ابنته الوحيدة سنة (806هـ) في الطاعون الذي اعقب احدى فترات تلك المجاعة الطويلة من اسباب اهتمامه ايضاً.

كما وان من اسباب تأليفه لهذا الكتيب ما يظهره المقريزي في مقدمته انه (لما طال امد هذا البلاء وحل فيه بالخلق انواع العذاب المهين ظن كثير من الناس ان هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها ولا مر في زمن يشبهها، وتجاوزوا الحد فقالوا لا يمكن زوالها ولا يكون ابداً عن الخلق انفصالها، وذلك انهم قوم لا يفقهون بأسباب الحوادث جاهلون ومع العوائد واقفون، ومن روح الله آيسون)[1].

والواضح من الحديث هذا هو سوء تدبير الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد، فضلاً عن ابتعادهم عن الايمان بالله.

كما ويذكر المقريزي ايضاً من اسباب تأليفه لهذا الكتاب، هو لذكر اسباب هذه الازمات وكيف حدثت والامد الذي استغرقه، وكذلك ذكر الوسائل والطرق التي اتبعت في معالجة هذه الازمات، مع شرح مجموعة من الازمات التي حلت بتاريخ مصر الاسلامية، وذلك من اجل ان يسهل على من يتولى امور العباد، كيفية ادارة البلاد والتخلص من الازمات الاقتصادية والمجاعات فيما اذا حدثت .

وذلك في قوله ((ألا أن ذلك ايضاح وبيان، ويقتضي الى شرح وتبيان فعزمت على ذكر الاسباب منها هذا الامد الفظيع، وكيف تمادى البلاء بالبلاء والعباد هذا المصاب الشنيع واختم القول بذكر ما يزيل هذا الداء ويرفعه البلاء. مع الالماع بطرق من اسعار هذا الزمن، وايراد نبذه مما عبر من الغلاء والمحن، راجياً من الله سبحانه ان يوفق من اسند اليه امور عباده، وملكه مقاليد ارضه وبلاده الى ما فيه سداد الامور وصلاح الجمهور، إذ الامور كله وحلها اذا عرفت اسبابها سهل على الخبير صلاحها))[2].

وقد شمل كتاب اغاثة الامة بكشف الغمة حوالي 26 ازمة ومجاعة وقد توزعت محتوياته في مقدمة وثمانية فصول .

-اسباب الازمة الاقتصادية من وجهة نظر المقريزي .

---

[1] تقي الدين احمد بن علي المقريزي، اغاثة الامة بكشف الغمة، مطبعة التأليف والترجمة والنشر ، 1940 م ص4 .

[2] المصدر نفسه ، ص4 .

بعد ان شهدت مصر ازمات اقتصادية متتالية في القرن السابع والثامن والتاسع الهجري، والتي تعود الى سبب انخفاض منسوب مياه النيل وتزايد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، من دون التوصل الى الحل الجذري للخلاص منها من قبل الحكام، والتي تكون سبباً في ارتفاع الاسعار ونقص في انتاج السلع الزراعية، ويرجع سبب المقريزي سبب تلك الازمات التي يصفها بالغمة الى ثلاث اسباب هي:

1- تفشي الرشوة وظهور الفساد في الولايات السلطانية، حتى امتد الامر الى الوزرات والقضاء وولاة الاقاليم وولاة الحسبة وسائر الاعمال، فضلاً عما صاحب ذلك من محسوبية وتفشي الفوضى وتدهور الانتاج . ويحدد المقريزي اسباب ثلاثة رئيسة للازمة هي:

السبب الاول: وهو اصل الفساد، ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة- كالوزارة القضاء ونيابة الاقاليم وولاية الحسبة وسائر الاعمال، بحيث لا يمكن التوصل الى شيء منها الا بالمال الجزيل، فتخطى لأجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغٍ، الى ما لم يكن يؤمله من الاعمال الجليلة والولايات العظيمة))[1].

السبب الثاني: زيادة الريع العقاري في الاراضي الزراعية: تمثل في زيادة استقطاع الضرائب ممن يستأجرون الاراضي الزراعية من الفلاحين، مما زاد من اعباء هؤلاء الفلاحين حتى اضطروا الى التوقف عن الانتاج، وتعطلت اكثر الاراضي الزراعية، فقل الانتاج من الغلات وغيرها من لمحاصيل الزراعية، وادى ذلك الى موت اكثر الفلاحين وتشردهم في البلاد من ((غلاء الاطيان: وذلك ان قوماً ترقوا في خدم الامراء يتولون اليهم بما جبوا من الاموال الى ان استولوا على اموالهم، فأحبوا مزيد القرية منهم، ولا وسيلة اقرب اليهم من المال، فتعدوا الى الاراضي الجارية في اقطاعات الامراء واحضروا مستأجريها من الفلاحين، فزادوا في مقادير الاجر، فثقلت بذلك متحصلات مواليهم من الامراء ... وتعطلت اكثر الاراضي من الزراعية، فقلت الغلال وغيرها مما تخرجه الارض، لموت اكثر الفلاحين وتشردهم في البلاد من شدة السنين وهلاك الدواب))[2].

السبب الثالث: رواج الفلوس وظهور الفلوس الرديئة وسوء استخدام السياسة النقدية: كانت النقود في عصر المقريزي من ثلاثة انواع هي

1- الدنانير الذهبية

2- الدراهم الفضية

3- الفلوس النحاسية

---

[1] المقريزي ، مصدر سابق ، ص43 .

[2] المصدر نفسه ، ص47 .

وقد اصبحت الدراهم (الفلوس) تمثل المعروض النقدي بصفة اساسية اثناء فترة المجاعة، مما ادى الى ارتفاع الاسعار، أي ان زيادة الاصدار النقدي لم يقابله زيادة في حجم الناتج الوطني، أي زيادة حقيقية في السلع .

((عظم رواج الفلوس وكثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات وقيم الاعمال كلها تنسب الى الفلوس خاصة وبلغ الذهب كل مثقال فيه مائة وخمسين من الفلوس، والفضة كل زنة درهم من المضروب منها بخمسة دراهم من الفلوس، التي كل درهم منها يعد اربعة وعشرين فلساً، وبلغ مثقال من الذهب بثغر الاسكندرية ثلاثمائة درهم من الفلوس، فدهى الناس بسبب ذلك داهية اذهبت المال واوجبت قلة الاقوات وتعذر وجود المطلوبات لاختلاف النقود وانه ليخشى من تمادي ذلك ان يحول حال (اهل الاقليم) واذا اراد الله بقوم سوءاً فلا مرد له ومالهم من دونه من والٍ))[1].

-قسم المقريزي المجتمع الى سبعة اقسام :

قسم المقريزي المجتمع تبعاً لتأثير الاسعار على مستوى الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع ابان الازمات وتفاوت ذلك الاختلاف في التقسيم تبعاً لطبيعة الدخل وطبيعة الثروة وملخص ذلك في الجدول التالي :

جدول (4) آثار الازمة الاقتصادية على الفئات الاجتماعية المختلفة

ت	الفئة	الخصائص	اثار الازمة
1	الدولة	المسؤول في السلطة	-استفادة ظاهرية ازدادت ايراداتها لزيادة الضرائب على الاراضي ، غير ان هذه الزيادة تبقى صورية ، بسبب تناقص القيمة الحقيقية لتلك المبالغ ، وتناقص مقدرة الناس على تلبية المطالب المالية المتزايدة .
2	معاسير التجار واولو النعمة والترف	الثروة ممثلة في نقود سائلة	-تحقق خسارة : ارتفاع الاسعار جعل هذه الثروة تتناقص قيمتها الحقيقية ، كما يتناقص مقدراها بسبب الانفاق على المعيشة .
3	الباعة واصحاب الحرف	متوسطو الحال من التجار	-ارتفاع المداخيل : لكن بسبب ارتفاع الاسعار فانهم حافظا على مستوى المعيشة السابق.
4	اصحاب الفلاحة والحرث	فقراء الزراع +اثرياء الزراع	-فقراء الزراع : تضرر من الغلاء . -اثرياء الزراع : تعظيم ثرواتهم .
5	العلماء وطلاب العلم والجند	اصحاب المرتبات الثابتة	-ضرر شديد : حيث ساءت احوالهم بسبب ارتفاع اسعار السلع والخدمات بشكل لا يتناسب مع مداخيلهم الثابتة او المحدودة .
6	الاجراء والحمالون	العمال اصحاب الاجور المنخفضة	-تضرر الغالبية : مات منهم الكثير حين لم يوجد الواحد منهم الا بعد بحث وعناء .

[1] المقريزي ، مصدر سابق ، ص 71-72 .

	والخدم		-زيادة اجور البقية : بسبب ان عددهم تناقص فان اجور من بقي زادت .
7	اهل الخصاصة والمسكنة	المتسولون الذين لا دخل لهم من عمل او ثروة	-موت معظمهم جوعاً وبرداً ، ولم يبق منهم الا القليل .

المصدر: غريبي، عبد الحليم عمار، المقريزي اسهاماته العلمية في احتواء الازمات الاقتصادية : مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية :.http://giem.kantakji.com/article/details/ID/233/print/yes

- معالجة الازمة الاقتصادية .

يرى المقريزي ان النقود الشرعية والتي تكون ثمناً للمبيعات ولقيام الاعمال هي الذهب والفضة فقط وما عدا هذه النقود ولا يصلح ان يكون نقداً، وبين ضرورة العودة الى النظام النقدي الطبيعي أي نظام المعدنين الذهب والفضة مع تثبيت قيمة النقود، حيث تكون قيمة المائة درهم من الفضة تعادل خمسة مثاقيل من الذهب، اما الدراهم (الفلوس) تكون محدودة في كميتها وتستخدم في تسهيل عملية المبادلات ذات القيم الصغيرة .

فضلاً عن ضرورة ضبط الاصدار النقدي فاذا كانت النقود تدفع مقابل سلعة او خدمة، فان الاسعار في هذه الحالة تكون في مستواها العادي، ويمكن التعبير عن هذا بان اصدار النقود مرتبط بالإنتاج الوطني .

وقد لخص ذلك في قوله ((فلو وفق الله تعالى من اسند اليه امور العباد الى رد النقود على ما كانت عليه لكان صاحب هذه العشرة دراهم اذا قبضها فضة رآها على حكم اسعار هذا تكفيه وتفضل عنه، فان الغلاء الذي قلنا ان قيمته الان سبعة وثلاثون درهماً من الفلوس يدفع فيه الان ستة دراهم وسدس درهم من الفضة المعاملة، حسباً عن كل درهم من الفضة خمسة دراهم من الفلوس))[1] .

وما يمكن قوله في تشخيص المقريزي للأزمة الاقتصادية، إن معالجته على الرغم من أنها تخص حالة مختلفة عما هيه عليه أزمات القرن العشرين والحادي والعشرين، إلا أن المسببات التي دفعها تعد صالحة لتفسير هذه الدورات، وعندما نجري مقاربة فكرية برغم طبيعة المرحلة وتعقيد العمليات الاقتصادية واتساعها، إلا أنها تشيء بصحة النظرة للأوضاع، وما يمكن بيانه الآتي:

1- تأكيد المقريزي على (رواج الفلوس) يعني كثرتها، وفي المفهوم المعاصر، زيادة عرض النقد بمفهومه الأوسع، وليس التقليدي كما كان عليه الحال آبان زمن المقريزي، عندما كان عرض النقد يتضمن المفهوم البسيط أي أن عرض النقد يعني الاموال السائلة في التداول. وهي النقود، إلا أن الاقتصادات المعاصرة وسعت من مفهوم عرض ليصل إلى المشتقات المالية، مما يعني

---

[1] المقريزي ، المصدر السابق ، ص85-86 .

أن حجم المتداول من النقود هو أكبر من حالة الاصول الحقيقية، والسلع المعروضة، وهو ما يتسق تماماً مع توصيف المقريزي من رواج الفلوس، وهي حالة تعني وجود فجوة تضخمية لاشك فيها.

2- تأكيد المقريزي على تفشي الفساد، والفساد آنذاك كان مقتصراً على الرشى، في حين ان الاسلام اضاف شيئاً هو فساد النفوس والطمع في الدنيا، وهو ما نشتق منه الآن تعريف الفساد من (أنه خلل قيمي)، أي القيم التي يمتلكها الفرد أو المؤسسة ... الخ، وبناء على هذا، فقد اجمعت اغلب الدراسات التي عنيت بتسبيب ازمة عام 2008، على ان هناك فساد وتزوير وتقديم معلومات غير حقيقية، وهو ما قامت به شركات المحاسبة والتدقيق، والتي قيمت ارباح الشركات بأكثر مما هي في الواقع، وهذا دفع أسهم الشركات إلى الارتفاع وزاد من الجدارة الائتمانية لها، وولد هذا الأمر أكسب هذه الشركات ثقة مالية عالية نتيجة ما حققته من ارباح (وهي في حقيقتها وهمية)، لذلك عندما حدثت الأزمة وتبخرت أموال كثيرة، فإن جزء منها كان (فقاعة مالية) انفجرت من دون أن تترك شيء، وبدت قيمة الاصول الحقيقية على الارض غير مكافئة للتضخيم المالي الذي اعتمدته المصارف والشركات.

عليه نجد أن الفكر المقريزي على الرغم من الفاصلة التاريخية إلا أنه قد شخص بعضاً من مسببات الازمات الاقتصادية. وهو ما يمكن له المقاربة مع فكر الازمات المعاصرة.

الاستنتاجات والتوصيات.

الاستنتاجات .

1- ان الازمة الاقتصادية تعد نتاج طبيعي للنظام الرأسمالي بسبب التناقض الرئيس الذي يحكمه والناتج عن فردية التملك وجماعية الانتاج، وباتت تتساكن مع تفاعلات نمط انتاجه، وهي مرشحة للظهور متى ما وصلت حدة التناقض الى المستويات التي لا يمكن لكل الترتيبات من تجاوز حالة الاختناق هذه.

2- اثبت الفكر الكينزي استحالة قدرة وسائل التضبيط الذاتي (ميكانزمات الاسعار) من ضبط التوازنات المطلوبة لضمان سلامة عمل الاقتصاد الرأسمالي بوجهته الكلية.

3- تعد أزمة الرهن العقاري 2008 من أكثر الأزمات خطورة وأشدها عنفاً، منذ أزمة الكساد العظيم 1629-1933.

4- على الرغم من تبني النظام الرأسمالي لطروحات المدرسة النقودية الداعية الى تقزيم دور الدولة وازاحتها عن النشاط الاقتصادي، إلا أن أزمة عام 2008، كانت حلولها كينزية ذات طابع تأميمي مما يؤكد أن آليات السوق تفشل في زمن الأزمة من إعادة الامور إلى طبيعتها.

5- يساعد تطور الفكر الاقتصادي والمالي في تحليل مفاهيم عديدة للأزمات الاقتصادية، على وفق ما تقتضيه مسببات وبواعث الأزمة، ولم يتم تقديم وصف محدد لمفهوم الأزمة ومسبباتها، ومازال الأزمات المالية تتسم بغلبة التوصيف على تحليل التغير في السوق المالية .

6- إن تكرار حدوث الأزمات وتوسعها وسرعة الانتقال التي تتسم بها تعد من الامور المثيرة للجدل والانتباه، لما تسببه من اضرار كبيرة وشاملة وغير متوقعة، لا تقتصر على القطاع المالي وإنما تنتقل إلى القطاعات الحقيقية في الاقتصاد، مما تؤدي إلى أحداث تدمير للأصول وبتكاليف باهظة، تتسع لأن تكون اجتماعية وسياسية.

7- إن الفكر الاقتصادي الرأسمالي يتمتع بالمرونة والتكيف اللازم في إدارة الأزمات الاقتصادية الدورية، وهو ما أعطى الرأسمالية هذه القدرة على إعادة انتاج الفعالية الاقتصادية، وتجديد مناخها، وبما ينسجم مع قبول حتمية الأزمة الاقتصادية ودوريتها .

8- فسر الباحثين في الاقتصاد الاسلامي الأزمة الاقتصادية وعزوها إلى أسباب عدة: منها هو التعامل بالربا وتجارة وبيع الديون ونظام المشتقات، الذي يقوم على المعاملات الاحتمالية والمخاطرة وهي جدلية جوازية لأدوات التحليل في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، يمكن لها أن توفر أدوات تحليل منهجية جديدة .

9- أدركت الدراسة أن المقريزي له ريادة في تناوله موضوعه وإشكالية الآزمة الاقتصادية، وقد وفرت الابحاث المعتمدة عنه محاولة بحثية منهجية رصينة وفقاً للمنظور الاسلامي، واظهرت أن الاسلام يحمل معه الادوات الكافية لمعالجة أثار الأزمات الاقتصادية، ويطرح ما يكفي من وسائل منع حدوثها .

10- ادركت الباحثة أن مصادر الفكر الاقتصادي الاسلامي، لها من المكونات العلمية والبحثية التي يمكن أن تكون مكوناً علمياً أصيلاً وثرياً في مراجعة وتحليل الازمة الاقتصادية، إلا أن المشتغلين في حقل الفكر الاقتصادي الاسلامي، لم يتعمقوا كثيراً في فكر الازمات، وبما يكفي لاعتماد منهجية علمية واشتقاق نظرية خاصة بالأزمات بعيداً عن الاغراق الفقهي.

التوصيات :

توصي الباحثة من خلال ما توفر له من معطيات بحثية، ووفقاً لما استنتجته من البحث في إشكالية الأزمة الاقتصادية أن يصب بما يلي :

1- اعادة الاعتماد بالبحث والمراجعة في مصادر الفكر الاقتصادي الاسلامي لأنها توفر ادوات ومصادر بحثية تمارس دورها في دراسات الازمة الاقتصادية وهي المصادر التي تحمل اضافة

لأبعادها العلمية والتحليلية انسجاماً كافياً مع ما يمكن ان يتوفر للمجتمعات الاسلامية من معطيات قيمية تدعم قدرة هذه المجتمعات على تجنب الازمات الاقتصادية أو معالجة آثارها .

2- ان معطيات التحليل الاقتصادي الرأسمالي للازمة الاقتصادية لا يوفر المقاربة الكافية في تحليل الازمات الاقتصادية في المجتمعات الاسلامية، ولذلك يدعوا الباحث الى التعامل مع هذه المعطيات بما يوائم طبيعة الازمة في المجتمعات الاسلامية واشتقاق المعطيات النظرية من خلال اعتماد الادوات التحليلية المنهجية للفكر الاقتصادي الرأسمالي مع معطيات الفكر الاقتصادي الاسلامي وانتاج مدرسة فكرية اقتصادية لها المقاربة الموضوعية مع المناهج البحثية الرأسمالية.

3- يوصي الباحث العاملين في مجال الفكر الاقتصادي الاسلامي اعتماد اساليب بحثية منهجية تتفق مع المتطلبات الموضوعية للبحث العلمي والابتعاد عن الخطاب العام أو اعتماد اساليب الاستنباط الفقهي الى الاستقراء وبما ينسجم مع ثوابت التشريع الاسلامي.

4- يوصي الباحث الى المزيد من الدراسات الاكاديمية العلمية لما يوفره العلامة المقريزي من نتجاً علمياً تحليلياً في اطار ابحاث الازمة الاقتصادية لما تحمله ابحاثه من رؤية استقرائية وقدرة تحليلية نادراً ما توفرت لغيره من المفكرين الاسلاميين الى جانب زيادة البحث العلمي لديه وكذلك في اصالته العلمية .

المصادر

المصادر العربية

القران الكريم

الاحاديث النبوية

الكتب

1. ال سعود : عبد الرحمن بن سعد بن عبد الرحمن ، الازمة الاقتصادية في ضوء الشريعة الاسلامية (الوقف الخيري انموذجاً) ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، الرياض ، الطبعة الاولى ،2010.
2. ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، باب الكره والجلب ، ج2.
3. ابن ميسر –محمد بن علي بن يوسف ،تاريخ مصر، تصحيح هنري ماسية، القاهرة.

4. ابو فارة . يوسف احمد، ادارة الازمات مدخل متكامل ، ثواء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2009.
5. احمد عبد الرحمن يسري ، تطور الفكر الاقتصادي ، الدار الجامعية ، جامعة الاسكندرية ، 2003.
6. بابي . جان ، القوانين الاساسية للاقتصادات الرأسمالية ، ترجمة شريف حتاته واخرون ، دار النهضة ، دار العلم ، بيروت ، 1970.
7. البيلاوي–حازم ، الازمة المالية العالمية (مكوناتها محاولة للفهم : في الازمة المالية الدولية وانعكاساتها على اسواق المال والاقتصاد العربي ، تحرير خالد امين عبد الله ومحمد احمد صقر ، مرز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، 2009 .
8. البطانية– ابراهيم محمد والغريري – زينب نوري ، النظرية الاقتصادية في الاسلام ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الطبعة الاولى، 2011.
9. بلوافي . احمد مهدي ، ازمة عقار ام ازمة نظام : الازمة المالية العالمية اسباب وحلول من منظور اسلامي ، مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، الطبعة الاولى ، 2009.
10. جار الله . محمود ، ادارة الازمات ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،2008.
11. جالبريث . جون كينيث ،تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر ،ترجمة احمد فؤاد بليغ ،مراجعة اسماعيل صبري عبد الله ،سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ،الكويت ،2000 .
12. جامع–احمد، النظرية الاقتصادية، دار النهضة. القاهرة 2001، ط5، 1986،ج1.
13. الجبوري – احمد اسماعيل عبد الله ، تاريخ الازمات الاقتصادية الاسلامية ، الاسباب والمعالجات ، العصر العباسي انموذجاً ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، العراق.
14. الجميل . سرمد كوكب ، التمويل الدولي ، مدخل في الهياكل والعمليات والادوات ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الموصل ، 2002.
15. حافظ . اشرف ،الرأسمالية وازمة الفكر العربي ،دار الكنوز ،عمان الطبعة الاولى 2009.
16. حشيش . عادل احمد ،تاريخ الفكر الاقتصادي (دراسة انتقائية . انتقادية) ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت،2007 .

17. الدباغ . اسامة بشير ،البطالة والتضخم المقولات النظرية ومنهاج السياسة الاقتصادية ،الاهلية للنشر والتوزيع ،الاردن ،الطبعة الاولى ،2007.
18. الرازي- محمد بن ابي بكر، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون ،بيروت، 1995، ج1.
19. روبنسون . جوان وايتويل . جون ، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث ، ترجمة فاضل عباس مهدي ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، 1980.
20. رول . ايريك ،تاريخ الفكر الاقتصادي ،نيويورك ،بيرنتس ، هول ،1942.
21. زكي . رمزي ، الاقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لاخطر مشكلات الراسمالية المعاصرة ، علم المعرفة ، الكويت ، 19980 .
22. زكي . رمزي الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1985.
23. الزمخشري ، ابي القاسم جار الله عمر ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل ، ايران – طهران ، ج/2 .
24. السبهاني – عبد الجبار ، النقود الاسلامية كما ينبغي ان تكون ، مجلة الاقتصاد الاسلامي ، المجلد العاشر،2000.
25. السبهاني-عبد الجبار حمد عبيد ،الاستخلاف والتركيب الاجتماعي في الاسلام، دار وائل ، ط1 ، 2003.
26. شقير. لبيب ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، نهضة مصر للطباعة والنشر ،، القاهرة ، 1988.
27. شقير لبيب ، نظرية التشغيل والدوران ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، 1954.
28. الصدر . محمد باقر ، اقتصادنا ، مركز الابحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر (قدس) ، الطبعة الاولى ، شريعة ،قم ، ايران، 1424هـ.
29. طوسون – عمر ، مالية مصر من عهد الفراعنة الى الأن ، الاسكندرية ، 1931.
30. عيانيه – عمر يوسف عبدالله ، الأزمة المالية المعاصرة ، تقدير اقتصادي اسلامي ، عالم الكتب الحديث ، أربد- الأردن،2011.
31. عباس -علي ، ادارة الاعمال الدولية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان،1900 .

32. عبد الرضا – نبيل جعفر و الجوارين – عدنان فرحان ، تاريخ الازمات الاقتصادية في العالم ، دار الكتاب الجامعي ، العين ، الامارات العربية المتحدة ، الطبعة الاولى ، 2013.
33. عبد الله . عمر يوسف ، الازمة المالية المعاصرة تقرير اقتصادي اسلامي ، اربد للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2011.
34. علوان – عبدالله ناصح ، التكافل الاجتماعي في الإسلام ، دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط6، 2001.
35. العلي . احمد بريهي ، الازمة المالية الدولية واثرها على قطاع المال في العالم ، دورات الائتمان وتغيير الاسواق المالية ، بيت الحكمة ، بغداد ، الطبعة الاولى ، 2009
36. علي . احمد بريهي ، الازمة المالية العالمية واثرها على قطاع المال في العالم ، (حوارات الائتمان وتغيير المؤسسات والاسواق المالية)بغداد ، الطبعة الاولى ، 2009.
37. علي . عدنان عباس ، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى نهاية التقليديين ، دار النهضة العربية ، بيروت ،1973.
38. العوضي – رفعت السيد – في الاقتصاد الاسلامي: المرتكزات ،التوزيع، الاستثمار ،النظام المالي ،مركز البحوث والمعلومات ،قطر، ط1، 1990 .
39. العيساوي . عبد الكريم شنجار و العويدي . عبد المهدي رحيم ، السيولة الدولية في ظل الازمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الاولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،2014.
40. الغزالي – ابو حامد محمد بن محمد بن احمد ، احياء علوم الدين ، دار الهلال ، بيروت ، 2004 ، ج3.
41. الفارس – جاسم ، الفكر الاقتصادي عند علماء اصول الدين ، بغداد ، 2006.
42. فرد– سعيد فراهاني، السياسات الأقتصادية في الاسلام، دار الولاء ، بيروت – لبنان ،الطبعة الأولى ،2014.
43. الفنجري – محمد شوقي ، المذهب الاقتصادي في الاسلام ، عكاظ للنشر ، جدة ، 1401 هـ.
44. فيتللو . فنشنزو ، الفكر الاقتصادي الحديث ، ترجمة محمد ابراهيم زيد ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،1967 .

45. قانة – الطاهر، الدور التوزيعي للملكية في الاقتصاد الاسلامي(دراسة مقارنة) ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية ، جامعة الحاج دخر–باتنه،2007.
46. القريشي . مدحت وتطور الفكر الاقتصادي ،دار وائل للنشر ،عمان ’،الطبعة الاولى ،2008.
47. قنطقجي – سامر مظهر ، ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الازمات المالية العالمية ، ط1 ، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سورية ، 2008
48. لانكة . اوسكار وكالتسكي . مايكل ،’ الاقتصاد السياسي ، ترجمة محمد سلمان ، الجزء الاول ، دار الطليعة ، بيروت ، 1967 .
49. م . روزنتال ، مشاكل الجدل في راس المال لماركس ، ترجمة ابراهيم كبة ، مطبعة جامعة بغداد ، 1979.
50. ماركس . كارل ، راس المال ، المجلد الاول (الكتاب الاول عملية انتاج راس المال)
51. محيي الدين . عمرو ، ازمة النمور الاسيوية الجذور والاليات والدروس المستفادة ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، 2000.
52. مرسي . فؤاد ، الراسمالية تجدد نفسها ، سلسة عالم المعارف ، الطبعة الاولى ، 1990.
53. مرطان – سعيد سعد ، مدخل لدراسة الفكر الاقتصادي في الاسلام ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، بيروت–لبنان ، 2004.
54. المسعودي – ابو الحسن علي بن الحسين ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ، ج4 ، دار الاندلس للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الاولى ، 1981.
55. المصري – رفيق يونس ، اصول الاقتصاد الاسلامي ، دار القلم ، دمشق ، ط/2 ، 1993.
56. بن منظور – محمد بن مكرم ، لسان العرب – دار صادر ، بيروت ، 1956.
57. المعموري . عبد علي كاظم ، تاريخ الفكر الاقتصادي من الكلاسيكية الى التوقعات العقلانية ، الجزء الثاني ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2007.
58. المقريزي –تقي الدين احمد بن علي ،اغاثة الامة بكشف الغمة ،مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ،القاهرة 1940.
59. الموسوي . ضياء مجيد ، الازمة الاقتصادية العالمية ، دار الهدى للطباعة والنشر ، الجزائر ، 1989.

60. نامق . صلاح الدين ، قادة الفكر الاقتصادي ، دار المعارف ، كورنيش النيل ، القاهرة ،1998.

61. النجفي – حسن ، القاموس الاقتصادي ، بغداد ، 1977 .

62. نصار– احمد محمد محمود ، مبادئ الاقتصاد الاسلامي ، دراسة لاسس ومبادئ الاقتصاد الاسلامي للمبتدئين ، دار النفائس ، الاردن ، الطبعة الاولى، 2010.

63. النوري – ميرزا حسين ، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل ، تحقيق مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث الطبعة الاولى ، قم ، 1407هـ .

الرسائل والاطاريح

1. بن علي – عبد الغاني ، ازمة الرهن العقاري واثرها في الازمة المالية العالمية ، رسالة ماجستير ، جامعة والي براهيم ، 2009 –2010.
2. الجبوري – احمد اسماعيل عبد الله ، تاريخ الازمات الاقتصادية الاسلامية ، الاسباب والمعالجات ، العصر العباسي انموذجاً ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، العراق.
3. الشبلي – مصطفى شعلان ابو شنة ، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية العراق ومصر حالتين للدراسة ، رسالة ماجستير 2010.
4. عقون – سليم ، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة ، دراسة قياسية تحليلية ، حالة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2009–2010.
5. عويضة ، هيثم يوسف محمد ، كينز والكساد الكبير 1929 ، قراءة في ازمة 1929 والازمة الحالية ، برنامج دكتوراه ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2010.
6. الفراجي – مصطفى فاضل حمد ، الازمة المالية العالمية لعام 2008 وانعكاساتها على اقتصاديات اقطار مجلس التعاون الخليجي ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ، 2011.
7. الطاهر _عبد الله واخرون ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2002.
8. قانة – الطاهر، الدور التوزيعي للملكية في الاقتصاد الاسلامي(دراسة مقارنة) ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية ، جامعة الحاج دخر–باتنه،2007.

9. محمد – زينب احمد ، الازمات المالية العالمية واثرها على تمويل الموازنة العامة في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2014.
10. موسى – سندس حميد ، ازمة الرهن العقاري والمصرفية الاسلامية : الانعكاسات والحول ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2012.
11. النصراوي – سلطان جاسم سلطان ، تأثير الازمة المالية العالمية في الاسواق العربية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة،2010.

الابحاث والدراسات العلمية

1–مجلس الفرق السعودي ، ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية ، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي ، 10 تشرين الثاني ، 2009

2–ابو سليمان – عبد الحميد ، ((الاسباب التاريخية لانحراف المجتمعات الاسلامية والمنطلقات الاسلامية تصحيح البنية الحضارية المعاصرة)) ، الاسلام والحضارة ودور الشباب المسلم ، منظمة الندوة العالمية للشباب الاسلامي ، الرياض ، 1401هـ

3–بلقاسم – زايوي ، الازمة المالية الدولية رؤية على ضوء النظام المالي الاصلاحي والنظام الوضعي ، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل للمدة 23–24 شباط ، المركز الجامعي بفرادية ، الجزائر،2011.

4–بن موسى – كمال دين مساعد – عبد الرحمن ، الازمة المالية وتداعياتها على البنوك الاسلامية ، الملتقى الدولي الاقتصاد الاسلامي ، الواقع ورهانات المستقبل ، جامعة غرداية ، الجزائر ، 23–24 شباط ، 2011.

5– بسيسو – فؤاد حمدي ، عالمية النظام الاقتصادي الاسلامي ومحددات نفاذه بديلاً عن النظام الرأسمالي في ضوء دروس الازمات الاقتصادية العالمية ، المؤتمر العلمي الدولي ، الازمة المالية والاقتصادية المعاصرة من منظور اسلامي ، عمان – الاردن،.

6–التوني – ناجي ، الازمات المالية ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 29 ، السنة الثالثة ، الكويت ، 2004

1–خريس – ابراهيم ، الانتاج والتنمية (رؤية اقتصادية اسلامية) ، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الاول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، بعنوان الاقتصاد الاسلامي ، الواقع ورهانات المستقبل ، جامعة غرداية ، الجزائر ، 2012 .

2-السامرائي – قحطان عبد سعيد ، اقتصاد الفقاعة ، دراسة في جذور الازمة في الاقتصاد الرأسمالي مع اشارة الى الازمة المالية العالمية ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الادارية والمالية ، جامعة الاسراء الخاصة ، الاردن ، 2009

3-سعيد-نضال حميد ومحمد-هيفاء عاصم،الازمات الاقتصادية التي اصابت مصر في خلافة المستنصر بالله الفاطمي ،مجله كلية التربية ،جامعة المستنصرية ،2008،العدد 25[1]

4-سلمان – سامر ، دور الدولة في الاقتصاد : اعادة نظرات السياسة الدولية (القاهرة : مؤسسة الاهرام) ، المجلد 44 ، 2009.

5-سهو –نزهان محمد ، الازمة المالية العالمية الراهنة (المفهوم الاسباب التداعيات) ، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 83 ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2010 .

6-الشراح – رمضان علي ، الازمات المالية اسبابها ، اثارها وانعكاساتها على الاقتصاد لكويتي ، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الافاق والاستثمار ، الدورة الثالثة ، الرياض ، 27-28 آيار ، 2009.

7-صندوق النقد الدولي ، التعافي والمخاطر واعادة التوازن ، دراسة استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية العالمية ، صندوق النقد الدولي2010.

8-طالب – محمد الامين وليد ، انعكاسات الازمة المالية العالمية 2008 على سياسات صندوق النقد الدولي ، بحث منشور في مجلة الاقتصاد والمجتمع ، العدد 6 ، الجزائر ، 2010.

9-علي – سمير، عطيوي قارة ، الازمة المالية فرصة لتعضيد التمويل الاسلامي بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول ازمة النظام الدولي وبديل البنوك الاسلامية ، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية – الجزائر ، 6-7 – نيسان ، 2009.

10- عوض الله – زينب حسين وعدلي – سوزي ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، منشورات الحقوقية ، بيروت – لبنان ، 2007.

11- عوض الله – صفوت عبد السلام ، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث عشر ، جامعة المنصورة ، 2009.

12- غزال – ميسر قاسم ،الازمة المالية العالمية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد (54) ، العدد (15) ، 2002 .

13- فرحان –حسن ثابت ، أثر الازمة العالمية الحالية على اداء المصارف الاسلامية والتنمية (مؤتمر المصارف الاسلامية اليمنية الواقع وتحديات المستقبل) ، نادي رجال الاعمال اليمنيين ، صنعاء ، الجمهورية العربية اليمنية20-21 مارس 2010،.

14- كواش – زهية وآخرون ، الازمة المالية وعلاقاتها باسعار الفائدة ، الملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية ، المركز الجامعي بخميس مليلة ، الجزائر ، 5-6 آيار.

15-

الشبكة الالكترونية

1- غريبي : عبد الحليم عمار ، المقريزي اسهاماته العلمية في احتواء الازمات الاقتصادية : مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية :
http://giem.kantakji.com/article/details/ID/233/print/yes.

2- بركات –محمد ،الازمات الاقتصادية والاوبئة في مصر الاسلامية،(9/11)
http://www.alukah>net/Culture/0/28817/

3- الاعظمي – ابراهيم عبد اللطيف العبيدي ، دراسة لمفهوم الازمة الاقتصادية ، شبكة الالوكة
http://www.alukah.net/culture/0/37616.

http://www.moheet .com/show-news.aspx? n id-4

5- الاسرج – حسين عبد المطلب ، تأثير الازمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري
Cline ant http://Mpra.uni-muen.chen-dell2604/MPRAlwpNo.12604

6- شحاتة – عبد الله ، الازمة المالية المفهوم والاسباب .
http://www.pideegypt.orglanabielazm/doc.P

المصادر باللغة الانكليزية:

1. John Maynard Keynes ((General Theory of Employment Interest and money)) 1936 ,macmillan and Co. Ltd , London , 1964.

1- Alexander Filed , The future of Economics , USA and London , 1995
2- Domink Salvatore , Evgene A. Diulio : Principles of Economies , second Edition , The McGraw Hill companies Inc. and Math Soft Inc ,1996,
3- Fredric Mishkan "Financial Polices and the prevention of financial chises in emerging. Markets countries-A paper of NBTR confernce of financial crises in Emerging market countries .W.P.8087 Cambridge Jaw 2001
4- LUC Leaven and Fabian Valencia : systemic Banking crisis , A New Database IMF working paper08/22 November ,2008
5- Reuven Glick & Michael Hutchison – Currency crises , working . Paper federal reserve bank of san francisco, September , 2011
6- Roberto change & Anders . Velasco , The Asian liquidity crisis federal reserve bank of Atlanta , Wp198 ,11.July 1998
7- Tony Latter : The cause and Management of Banking crisis , Issued by the center for central Banking studies , Bank of England EC2R8AH 1997.

8− Gaeton pirouet autres : Lutilite marginal de G. Merger aj.B. Clark

Abstract.

The subject of our mission is the economic crisis in economic thought, the analysis of AL-maqrizi exemplary the model is one of the research that dealt with the economic crisis, where it aims to review the intellectual attitudes of schools that tried to provide appropriate treatment to get out of the economic crises starting from the first appearance of economic crises and ending the crisis in 2008, with comparison of the economic intellectual orbital Islamic economic thought of this research of Al-Maqrizi's analysis for the economic crisis.

The first chapter is dealing with the analysis of the crisis in capitalist thought. It included the theory of the general balance of the classical, and the theory of balance. The thesis of the marginal school that was represented Walras 'theory of balance, in addition to Phillips' theory of balance, concludes the theory of general equilibrium and the canonical solution. The second section contains an analysis of the economic crisis in Marxist thought, which includes three theories: value theory, Q money in addition

to the direction of the theory of profit to decline. The second chapter of economic theory for the expansion of capitalism that has been divided into two sections the first is the economic crisis. Diversity and connotations, which included the definition of the economic crisis , the stages of a crisis and characteristics in addition to the types of crises, the reasons for their occurrence , The second topic is the economic crisis of capitalism. The context of history and results, which included an explanation of a number of crises that occurred throughout history and their causes and methods of treatment from the Great Depression in 1929 and the October crisis of 1987, the crisis of Mexico in 1994, the crisis of the Asian Tigers in 1997 and finally the global financial crisis in 2008, On the economic crisis in Islamic thought. The first section also included the economic crisis in capitalist thought, which is divided into two parts. The first is the economic theory in Islamic thought. The second section represents the economic crisis in Islamic thought, which contains the economic problem. The Islamic thought and the definition of the crisis in Islamic thought with some mention of the Islamic crises , The second section of the analysis of the central economic crisis has contained economic and social life in Egypt, and conciliatory life. His opinions. His intellectual product as well as analysis of the crisis for Al-Maqrizi.

The Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Qadisiya
Faculty of Administration and Economics
Department of Economics

Economic crisis in economic thought

Analysis of Al-Maqrizi exemplary

Search made by student

Zeina Namaa Swehi

To the Council of the College of Management and Economics - University of Qadisiya, which is part of the Master's in Economic Sciences certification requirements

Supervision

prof.Dr. Musa Khalaf Awad